الندوات الفكرية ٨

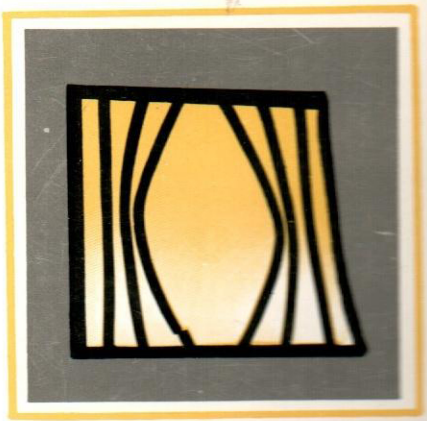

الإختفاء القسرى فى الوطن العربى

بحوث ومناقشات

ندوة الإختفاء القسرى فى الوطن العربى

(بيروت ٥ نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٩٤)

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

ظاهرة الاختفاء القسرى فى الوطن العربى

بحوث ومناقشات ندوة الاختفاء القسرى فى الوطن العربى

(بيروت ٥ نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩٤)

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى - ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٤

رقم الإيداع.

٩٤/١٦٦٥

الترقيم الدولى

---

977 - 239 - 078 - 1

دار المستقبل العربى

٤١ شارع بيروت . مصر الجديدة

ت ٢٩٠٤٧٢٧ - القاهرة

المحتويات ــــــــــــــــــــــــــــــــــ الصفحة

■ كلمات افتتاحية :

□ كلمة جوزف مغيزل رئيس الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان........ ١٢

□ كلمة أديب الجادر رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان ١٣

□ كلمة دولة الرئيس نبيه برى رئيس مجلس النواب ١٧

□ كلمة ابراهيما فال نائب الأمين العام للأمم المتحدة لحقوق الانسان...٢٥

□ كلمة محمد فائق الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الانسان.......٢٩

■ أوراق العمل :

□ الاختفاء القسرى فى الوطن العربى منصور الكيخيا : دراسة حالة (ورقة عمل مقدمة من الأمانة العامة للمنظمة)..................٣٥

□ آلية عمل الأمم المتحدة (عرض الفريق العامل المعنى بحالات الاختفاء القسرى) ٧٦

■ شهادات حية لحالات بارزة :

□ شهادات بخصوص حالة الاستاذ منصور الكيخيا ٨١

□ شهادات تتعلق بالأسرى والمفقودين الكويتيين المختفين فى العراق..٩٠

□ شهادات تتعلق باللبنانيين المختفين خلال الحرب الأهلية وبعدها ٩٧

□ شهادات تتعلق باللبنانيين المخطوفين باسرائيل ١٠٢

□ تقرير من الجمعية المغربية لحقوق الانسان بشأن الاختفاء........ ١٠٨

□ رسالة الفدرالية الدولية لحقوق الانسان ١٢١

■ فى مواجهة الاختفاء القسرى :

□ اتحاد المحامين العرب : المواجهة القانونية.................. ١٢٧

□ أستاذ علم اجتماع : المفارقة بين النصوص والتطبيق ١٣٠

- محام ممارس : محكمة عدل عربية..... ١٣٢
- لجنة أهالى المخطوفين والمعتقلين بلبنان : اصدار تشريعات تحفظ لعائلة المخطوف حقوقها ١٣٣
- لجنة حقوق الانسان بمجلس الأمة الكويتى : توصية بالاسرى والمعتقلين المختفين بالعراق ١٣٤
- هيئة المحرومين فى لبنان : اجلاء مصير الاجانب والدبلوماسيين المختفين ١٣٧
- لجنة المتابعة لدعم قضية المعتقلين اللبنانيين : محكمة عدل عربية..١٣٨
- أستاذ بالجامعة اللبنانية : التنسيق مع اللجان البرلمانية ١٤٠
- منظمة الدفاع عن حقوق الانسان فى البحرين،مقاومة تغييب المعتقلين ١٤٠
- لجنة الأسرى والمرتهنين بالكويت : الاهتمام بالنساء المختفيات ... ١٤١
- محام ممارس : تحريك الدعوى القضائية ١٤٢
- المنظمة المصرية لحقوق الانسان : صندوق مساعدات أهالى المختفين ١٤٦
- المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية : فريق عمل عربى موازٍ لفريق الأمم المتحدة ١٤٧
- احدى المشاركات فى وفد الكويت : التربية على حقوق الانسان ... ١٤٨
- كلمة ختامية للأستاذ فاروق أبو عيسى ١٤٩

■ خاتمة

- القضاء على ظاهرة " الاختفاء القسرى " لانسيان ولا يأس:
  د. أحمد صدقى الدجانى ١٥١

■ قائمة باسماء المشاركين فى الندوة ١٦١

***

اصدقاء منصور هنا وهناك فى كل مكان ..

منصور ليس معنا الآن .. فقد اختطفه رجال تحت جنح الظلام ..

منصور هو ليس الوحيد المغدور فى عالمنا الحزين ..

هذا وأنا وأولادى لسنا بالأسرة الوحيدة المنكوبة فى عالمنا التعيس هذا..

لاأريد لشمس منصور أن تغيب .. لاأريده ألاّ يعود .. فنحن نحبه .

من شهادة بها العمرى للندوة

تـقـديـم :

يتوافق صدور هذا العدد من سلسلة " ندوات فكرية " مـع مناسبة مـرور عام على اختطاف الأخ الزميل منصور الكيخيا . ولم تقصد المنظمة العربية لحقوق الانسان من وراء عقد الندوة أو اصدار هذا الكتاب مجرد تبليغ رسالة للحكومات المعنية ، بأنها لن تدع تراب النسيان ينهال على هذه القضية وغيرها من ضحايا هذا الانتهاك ، أو أن تنقل صرخات الضحايا الذين لاصوت لهم الى الرأى العام لتشحذ ذاكرته تجاه واحدة من ابغض الانتهاكات التى تمارس فى حقه فحسب . لكن ما قصدته المنظمة من هذه الفعالية ، انما استهدف الى جانب كل هذه الاعتبارات ، التركيز على مسألة عملية هى كيف يمكن استئصال هذه الجريمة من بلداننا ، كيف نمشى آمنين فى أوطاننا دون خوف من الغدر .. كيف ندعم الآليات الوطنية والدولية فى مواجهة هذا الانتهاك المشين ونترجم المبادىء الواردة فى اعلان " حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسرى " الى واقع ملموس بحيث يدرك كل الذين يتورطون فى مثله أن الاختفاء " جريمة ضد الانسانية " وانها سوف تعامل كذلك حقاً ، وأنها " لاتسقط بالتقادم " ، و" لايجوز فيها العفو " .. وكيف يمكن بلورة توجهات محددة فى مواجهة هذه الظاهرة نصطف وراءها كحركة حقوقية .

فى اطار هذه المهمة أزعم أن الندوة حققت اهدافها ، وضعت أصابعها على الثغرات فى الآليات الموجودة ، وبلورت العديد من المقترحات العملية والفعالة ، والتى يمكن أن تشكل أساساً لبرنامج عمل فى المرحلة القادمة من بينها تخليص البنية التشريعية من النصوص التى تعيق تحريك الدعوى

الجنائية ضد موظفى انفاذ القانون ، والتى تبين أنهـا تمثل عائقاً جوهرياً فى مكافحة الظاهرة، ومنها الدعوة لتطوير امكانيات الآلية الدولية المختصة بمكافحة هذا الانتهاك ، وهى الفريق العامل المعنى بحالات الاختفاء القسرى، وتخليصها من القيود البيروقراطية التى تعيق أداؤها ، ومنها الدعوة لتأسيس صندوق دولى لمساعدة أسر المختفين قسرياً ، أسوة بصندوق مساعدة ضحايا التعذيب. ومنها تأسيس فريق عمل عربى يعمل بالتوازى وبالتعاون مع الفريق العامل المعنى بحالات الاختفاء القسرى بالأمم المتحدة الى غير ذلك من مقترحات يمكن أن تطور أداء الحركة العربية لحقوق الانسان مواجهة هذه الظاهرة .

أما الصديق منصور، الذى كان الغائب الحاضر في هذه الندوة ، فسلام له وسلام عليه ، وعهد من زملائه الذين يقدرون دوره في الحركة العربية لحقوق الانسان أشد التقدير ، بأن يواصلوا العمل الحثيث من اجل اجلاء مصيره ، وعودته سالما الى اسرته ، والنهوض برسالته التى راح ضحيتها..

لقد كانت آخر كلمات الصديق منصور لزملائه في مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الانسان دعوة ملحة لحماية اللاجئين السياسيين في البلدان العربية " الذين يباعون في سوق النخاسة العربية ليس في اطار مبادلات سياسية بل وفي صفقات مالية " .

وأما زميلتنا بها العمرى ، زوجة الصديق منصور ، القوية المؤمنة ، فلها نقول : لن نخذلك ..

محسن عوض

مساعد أمين عام المنظمة

كلمات افتتاحية

***

١ - أ . جوزف مغيزل رئيس الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان

٢ - أ . أديب الجادر رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان

٣ - أ . محمد بيضون ممثلا لرئيس مجلس النواب اللبنانى

٤ - أ . كريم جزراوى عضو الفريق العامل المعنى بحالات الاختفاء القسرى بالأمم المتحدة ممثلا لرئيس مركز حقوق الانسان

٥ - أ . محمد فائق أمين عام المنظمة العربية لحقوق الانسان

كلمات افتتاحية

□ كلمة النائب جوزف مغيزل رئيس الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان

دولة رئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه برى ..

حضرة رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان الاستاذ أديب الجادر ..

حضرة أمين عام المنظمة العربية لحقوق الانسان الاستاذ محمد فائق ..

حضرات المشاركين الاكارم فى هذه الندوة ..

سيداتى سادتى ،،

تجمعنا اليوم آفة من اوجع آفات مجتمعاتنا العربية ألاوهى مايسمى بمصطلحات الأمم المتحدة الاختفاء القسرى ، وما يعرف على لسان العامة بالخطف ،

مواطنون آمنون نشلوا من الطريق العام ، أو انتزعوا من مقراتهم ومنازلهم ، فى ظروف مشبوهة او غامضة وفى أزمنة متفاوتة ، فى هذا البلد أو ذاك ولم تقتف آثارهم ، ولم تكتشف هويات المجرمين الذين احتجزوهم ، ولم 'يهتد الى اماكن أسرهم ، ومازالت مصائرهم مجهولة .

وها نحن نجتمع فى بيروت ، نحن ممثلو حركات ومنظمات وروابط وجمعيات حقوق الانسان على مدى الوطن العربى ، لنعلن على الملأ ان قضية اولئك الابرياء ما زالت حية ، اننا لانزال نطالب بالافراج عنهم ، بكشف اقدارهم ، باعادتهم معافين الى اسرهم .

نجتمع لنصرخ بوجه الجناة ادانتنا آثامهم ، لنؤلب ضد افعالهم الرأى العام العربى والعالمى ونحرك الضمير الانسانى من اجل الافراج عن المخطوفين والدفاع عن قضيتهم .

نجتمع لنعبر للعائلات المفجوعة ، امهات وآباء واخوة واخوات ، وابناء وبنات عن اصدق مشاعر المشاركة فى مأساتهم وفى قلقهم وتساؤلاتهم الباقية بلا جواب .

اخوانى واخواتى ،،

اهلا وسهلا بكم فى بيروت ، عاصمة الحرية فى عالمنا العربى ، الارض المتمردة على الظلم والظالمين المنبعث من ركام الدمار ، مدينة الأمل والثقة بالمستقبل ، المدينة التى تبرهن باستضافة هذا اللقاء انها مازالت مرتعا لحرية حقوق الانسان فى عالمنا العربى المعذب المضطرب .

اخوانى واخواتى ،،

الى جانب الخطوط الحالكة هنالك اشعة مضيئة .. من هذه الأشعة قيام ونمو الهيئات العربية العاملة من اجل حقوق الانسان .. ومن هذه الأشعة رسوخ المنظمة العربية لحقوق الانسان ، وانتشار دورها وتأثيرها .. ومن هذه الأشعة مايحققه المناضلون فى سبيل حقوق الانسان ، فى مثل هذا البلد العربى أو ذاك .. ومن هذه الأشعة مافزنا به فى لبنان ، بادراج الالتزام بالاعلان العالمى لحقوق الانسان فى ديباجة الدستور اللبنانى ، وانشاء المجلس الدستورى الساهر على اتفاقية حقوق الطفل . واستصدار عدة قوانين خلال هذا العام بالذات .

الأول : القانون الذى قضى بالغاء رفض شهادة المرأة على العقود العقارية .

والثانى : القانون الذى الغى القيود على الصحافة والغى التوقيف الاحتياطى فى جرائم المطبوعات .

والثالث : القانون الذى قضى بالغاء نص فى نظام وزارة الخارجية كان يحرم الموظفة فى السلك الخارجى من وظيفتها اذا تزوجت أجنبيا .

والرابع : القانون الذى الغى احكام قانون التجارة التى كانت تخضع تعاطى المرأة للأعمال التجارية الى اجازة زوجها .

وأخيرا : الحدث الهام ألا وهو انشاء لجنة حقوق الانسان ، فى البرلمان اللبنانى ، والتى نأمل ان تلعب دورا محسوسا فى الدفاع عن حقوق الانسان ، وفى تنزيه التشريعات اللبنانية من كل ما يتعارض مع شرعة حقوق الانسان، وفى رقابة كل ما له علاقة بحقوق الانسان والتعاون مع الهيئات الاهلية المعنية بحقوق الانسان .

اخوانى واخواتى ،،

نجتمع اليوم تحت راية الدفاع عن حقوق الانسان ، عن حق الانسان بحريته ، بسلامته ، بحياته ، مانبلها مهمة ، ما اصعبها مهمة ، فأهلا وسهلا بكم .

□ **كلمة الأستاذ أديب الجادر رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان**

هنالك اجماع دولى فى السنوات الأخيرة على ان مقومات النهضة الشاملة هى التنمية والديمقراطية وحقوق الانسان . والتمتع الكامل ممارسة وسلوكا بجميع حقوق الانسان شرط اساسى للتنمية والديمقراطية . فالانسان يجب ان يكون هو المشارك فى حياة بلده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وهو المستفيد .

وتجاهل حقوق الانسان وازدراؤها قد افضيا الى اعمال اثارت بربريتها الضمير الانسانى كما جاء فى ديباجة الاعلان العالمى لحقوق الانسان .

وممارسة الاختفاء القسرى تعتبر من اكثر انتهاكات حقوق الانسان وحشية . فقد يفقد الشخص حياته اذا لم يتعاون مع مختطفيه . كما انه يفقد حقه فى الحرية والامان الشخصى . وحقه بأن يعترف له بالشخصية القانونية وفى محاكمة علنية وعادلة . ويفقد حقه فى عدم الخضوع للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية او اللاانسانية او الحاطة للكرامة .

كما ينتهك حقه فى الحياة الأسرية ، والأسرة هى الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية فى المجتمع . وينتهك حقه فى العمل وقد يكون المختفى قسريا هو العائل الاقتصادى الوحيد للاسرة .

كما تؤثر حالات الاختفاء القسرى فى النساء والاطفال وتنتهك حقوق كثيرة محددة لهم بموجب العهدين الدوليين واتفاقية حقُوق الطفل .

لقد انشأت لجنة حقوق الانسان بالأمم المتحدة الفريق العامل المعنى بحالات الاختفاء القسرى عام ١٩٨٠ ويصدر الفريق العامل تقريرا سنويا شاملا الى لجنة حقوق الانسان .

واقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٨ كانون الأول ١٩٩٢ الاعلان المتعلق بحماية جميع الاشخاص من الاختفاء القسرى . وينص الاعلان على ان الممارسة المنظمة المنطوية على حالات اختفاء قسرى هى من قبيل " الجريمة ضد الانسانية " ورتب مسؤولية مدنية على مرتكبيها ، ومسؤولية مدنية على الدولة او سلطاتها التى نظمت عملية الاختفاء او وافقت عليها او تغاضت عنها ، مع عدم الاخلال بالمسؤولية لهذه الدولة بموجب مبادىء القانون الدولى .

وعبرت الأمم المتحدة مجددا ، عن طريق لجنة حقوق الانسان عن اهتمامها بمسألة الاختفاء القسرى بقرارها رقم ٣٩/١٩٩٤ بتاريخ ١٩٩٤/٣/٤ حيث أعربت اللجنة عن بالغ قلقها لاستمرار ممارسة الاختفاء القسرى وما يعانيه شهود لحالات اختفاء او اقارب لاشخاص مختفين من مضايقات وسوء معاملة وتهديدات .

وذكرت اللجنة فى هذا الصدد بأن كل فعل يفضى الى الاختفاء القسرى يشكل جريمة تستوجب العقوبة الملائمة التى تضع فى الاعتبار الخطورة القصوى التى تتسم بها تلك الجريمة فى نظر القانون الجنائى .

وحثت اللجنة الحكومات على اتخاذ تدابير لحماية اسر الاشخاص المختفين من اى ترهيب او سوء معاملة يمكن ان تتعرض لها . وذكرت الحكومات بالقيام بتحريات سريعة وغير متحيزة فى جميع الظروف كلما وجدت أسبابا تدعو الى الاعتقاد بأن حالة من حالات الاختفاء القسرى قد حدثت فى اراضٍ تخضع لولايتها .

لقد اهتمت المنظمة العربية لحقوق الانسان منذ تأسيسها بحالات الاختفاء القسرى ، فقد جاء فى المادة الخامسة من نظامها الاساسى ان المنظمة تعمل بكل الوسائل وبغض النظر عن الاعتبارات السياسية للافراج عن الاشخاص الذين يعتقلون او يحتجزون او تقيد حريتهم ويخضعون لاكراه او تعذيب وكذلك الاشخاص المختطفين والمختفين ومجهولى المصير ، وتعمل المنظمة على تقديم العون لهم .

ولقد رصدت المنظمة هذه الظاهرة واتصلت بالحكومات المعنية حال تلقيها اى شكوى تتعلق بالاختفاء القسرى ، وركزت بصورة خاصة على الاقطار التى اتخذت هذه الظاهرة فيها شكل ممارسة منتظمة . واذا عدتم الى

نشريات المنظمة وبصورة خاصة الى تقاريرها السنوية لوجدتم الكثير فى هذا الموضوع .

وفى بداية ديسمبر ١٩٩٣ عقدت المنظمة العربية لحقوق الانسان جمعيتها العامة الثالثة فى القاهرة ، وكانت هذه أول مرة تسمح بها السلطات المصرية بعقد الجمعية العامة للمنظمة فى القاهرة . واستبشرت المنظمة بهذه الموافقة . ولكن بعد ايام قليلة اختفى الزميل منصور الكيخيا من القاهرة حيث حضر اجتماعات جمعيتنا واعيد انتخابه فى مجلس الامناء .

وحال تأكدنا من الخبر قررنا ان نتابع الموضوع على مختلف المستويات من اجل عودة زميلنا منصور سالماً ، ومن اجل اثارة الاهتمام بكل المختفين لأن الاختفاء القسرى لمنصور هو نموذج لهذه الجريمة البشعة التى تسعى المنظمة لاستئصالها .

ولقد اتصلنا بالحكومة المصرية حيث وقع الاختفاء فى القاهرة، والحكومة المصرية مسؤولة عن أمن وسلامة المقيمين على اراضيها ، واتصلنا بالحكومة الليبية بحكم مسؤوليتها عن مواطنيها ، واتصلنا بالفريق العامل المعنى بحالات الاختفاء القسرى بالامم المتحدة والذى قام بدوره بالاتصال بالحكومتين المصرية والليبية . ولقد اعلمنا الفريق العامل بأنه لم يتلق أى رد من الحكومتين .

وطالبنا باجراء تحقيق مشترك بين الحكومتين المصرية والليبية تشارك فيه المنظمة العربية لحقوق الانسان بصفة مراقب وكذا الفريق العامل المعنى بحالات الاختفاء القسرى بالامم المتحدة . ورغم ان العقيد القذافى أعرب عن عزمه على اجراء تحقيق مشترك مع الحكومة المصرية لاجلاء مصير منصور الكيخيا ، ورغم مرور ما يقارب السنة على الاختفاء ، لم يصدر اى

بيان رسمى يوضح نتائج التحقيقات لا من الحكومة المصرية ولا من الحكومة الليبية .

اننا اذ نعقد ندوتنا هذه فى بيروت للاستفادة من هذه الحرية التى تتمتع بها اجهزة الاعلام فى لبنان ، نأمل من وسائل الاعلام متابعة الموضوع بكفاءتها المعهودة لتوسيع نطاق الاهتمام بهذه الظاهرة البغيضة ولربط قضية اختفاء منصور بظاهرة الاختفاء على مستوى الوطن العربى الكبير .

اننا مدعوون الى ممارسة حقوقنا وكشف انتهاكات حقوق الانسان - أى انسان - على ارض وطننا العربى . وعندما نحس بأن اى انتهاك لحق من حقوق اى انسان ، والاختفاء القسرى ابغض هذه الانتهاكات ، هو انتهاك لحقوقنا جميعا ومس بكرامتنا ، ، وعندما نعمل سويا ، من خلال منظمتنا وغيرها من منظمات حقوق الانسان المهنية والفعالة ، من اجل التمتع الفعلى بحقوق الانسان نكون عند ذلك فقط قد بدأنا السير على طريق النهضة الشاملة. فحقوق الانسان والتنمية المستديمة والديمقراطية التعددية مترابطة وتشكل كلا لايتجزأ .

فلنعمل معا من اجل عودة كافة المختطفين والمختفين قسريا ،،،

□ كلمة النائب محمد بيضون ممثلا لرئيس مجلس النواب

أيها الاخوة الكرام ،،

اود ان اعبر وان اعرب باسم دولة رئيس مجلس النواب عن ترحيبنا الشديد بانعقاد هذه الندوة فى بيروت ، وهى مبعث امل لنا جميعا ً وثقة بان لبنان وشعبه يستعيدون دورهم الاساسى فى العالم العربى فى اشاعة مباىء

حقوق الانسان والدفاع عنها كجزء اساسى فى رسالة لبنان فى العالمين العربى والاسلامى .

ان الدفاع عن حقوق الانسان فى العالم العربى لهو مهمة تشهد على مخاطرها كل التضحيات التى عرفنها والتى بذلتها المنظمة العربية لحقوق الانسان ، والتى دفع ثمنها مناضلون ومجاهدون نعتبر ان متابعة قضيتهم مسؤولية كل فرد .

ان ذلك يجعلنا نتوجه بالتحية والتقدير اليكم جميعا وبالأخص الى رئيس واعضاء المنظمة العربية لحقوق الانسان ، واننا نعتبر ان عملكم هذا يشكل الركيزة الاساسية لكل امل فى مستقبل الانسان العربى والوطن العربى .

واسمحوا لى ان اشير الى قضية الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان واحتلال جزء من اراضيه واعتقال الالاف من ابنائه ووضعهم دوريا فى السجون والمعتقلات الاسرائيلية دون ان تتمكن عائلاتهم من معرفة مصيرهم او الاتصال بهم حتى عبر المنظمات الدولية . كما انى اود ان اخصص جزءا اساسيا من كلمتى لقضية وطنية لبنانية وقضية عربية اسلامية هى قضية خطف وتعذيب الامام موسى الصدر ورفيقيه فى ليبيا .

ستة عشر عاما ونصف مرت على اختفاء وتعذيب الامام السيد موسى الصدر ورفاقه الشيخ محمد يعقوب والصحافى السيد عباس بدر الدين خلال زيارة رسمية لليبيا هدفها الاجتماع بالعقيد معمر القذافى . ورغم احالة الموضوع سنة ١٩٨٠ على المجلس العدلى بعد انتهاء التحقيق الايطالى وتحقيق لجنة المخابرات اللبنانية الا ان متابعة ملابسات عملية الخطف هذه بقيت دون نتيجة والأهم ان المسؤولية التى يتحملها النظام الليبى لم تقد الى محاكمة فعلية لهذا النظام وكل من شارك فى هذه العملية .

وحالة الخطف او السجن او التعذيب هذه لم يسبق ان عرف العالم العربى قضية مماثلة لها من حيث حجم الاعتداء والارهاب ، ومن حيث الشكل ، فالوفد كان فى زيارة رسمية الى ليبيا واستقبل على المطار من قبل بعثة رسمية على رأسها رئيس " مكتب الاتصال الخارجى فى مؤتمر الشعب العام" السيد احمد الشحات .

الامام السيد موسى الصدر بدأ نشاطه كرجل دين ومشاريعه الاجتماعية وتعليمه فى لبنان سنة ١٩٥٩ . وهو منذ اللحظة الاولى لهذا النشاط وضع نصب عينيه مشروع نهضة شاملة وتغييراً عميقاً فى البنى التقليدية التى حكمت واقع المنطقة التى احتضنته ، أى منطقة الجنوب .

والامام شخصية استثنائية ساحرة على مستوى ثقافته ونشاطه الدءوب وعلى مستوى قدرته على مخاطبة الناس ، وفهمه العميق للبنية اللبنانية بكل ما تحمل من تعقيدات ومشروعه للتغيير الاجتماعى بكل أبعاده .وانطلاق نشاطه فى مدينة صور حيث حل محل السيد عبد الحسين شرف الدين الذىقاد حركة الجنوب ومقالاته خلال الفترة الانتدابية التى عرف فيها الجنوب مقاومة للانتداب وموقفا تمثل بالنتيجة بثورة وبمواجهات حاولت السلطات الانتدابية وقتها تحويرها باللعب على الاوتار الطائفية ، انطلاق الامام الصدر فى صور بالذات جعله يشبع باهمية المسؤولية الملقاة على عاتقه فدوره ليس دوراً عادياً كإمام لمدينة لبنانية متوسطة الحجم ، بل دور تغييرى يواكب مرحلة التحرير الوطنى ككل .

وقد عمل الامام على بناء قاعدة التغيير انطلاقا من مفهومين اساسيين:-

أ - الوحدة الوطنية اللبنانية انطلاقا من صيغة العيش المشترك وقد عمل على بناء شبكة علاقات واسعة داخل المجتمع اللبنانى ، وحاول ترجمة كل

ذلك مؤسساتيا ، وهنا لابد ان نذكر حركة الامام المستمرة اذ انه زار كل المناطق اللبنانية ونسج علاقات قوية مع معظم الفعاليات الروحية والسياسية .

ب - تأسيس المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى وهو تتويج بالنسبة له ، لفترة طويلة من العمل ، هدف من خلاله الى نفض الغبار عن دور رجل الدين حسب تعبيره ، فهو اراد لهذا الدور بعداً حقيقياً له علاقة بالشأن الوطني واراد ان يعطيه الصفة المؤسساتية لاخراجه من الارتهان .

وغني عن البيان ان هذا العمل كان جزءا من مشروع شامل للتغيير الاجتماعي يرتكز الى مبادىء العدالة الاجتماعية ، وايضا الى مفهوم للحرمان يتجاوز فكرة الحرمان المادى المباشر الى فكرة الحرمان بالمعنى الاوسع ، اى الحرمان من المساهمة والمشاركة السياسية . فالنظام اللبنانى لم يكن سوى نظام عائلات واقطاعات ومزارع يحمى نفسه بآليات الاستنفار الطائفى ويضع الخطوط الحمر من خلالها لمنع وقمع عمليات التغيير الاجتماعى والسياسى .

وهذا الجهد الاساسى الديمقراطى والتحررى هو جوهر رؤية الامام لعملية التطوير والتحديث فى لبنان ، وهو ما عمل عليه فى كل لحظة من لحظات نشاطه الكثيف .

الا ان مفتاح قضية الامام الصدر يكمن فى موقفه من حرب لبنان او فى موقفه وموقعه خلال حرب السنتين وماتلاهما خصوصا من دخول اسرائيلى فى نسيج المجتمع اللبنانى .

فالامام الصدر كان رافضا منذ اللحظة الأولى للحرب اللبنانية . واعتصامه فى جامع الصفا فى الكلية العمالية كان يؤسس ويحشد لطريقة مواجهة هذه الحرب وعدم اغراق البلاد فى دوامتها .

كان الامام موسى الصدر احد الشخصيات القيادية اللبنانية الاهم ، التى تملك طاقة وقدرة ومصداقية لمواجهة هذه الحرب ومنع خطوط الانقسام الطائفى من تفتيت المجتمع اللبنانى وانهاء الدولة اللبنانية ومؤسساتها . وكان بنفس الوقت حريصا كل الحرص على القضية الفلسطينية والثورة الفلسطينية التى لم يكن يريد لها ان تنخرط فى انقسامات المجتمع اللبنانى فتفاقم منها، وتتلقى انعكاسها المباشر عليها ، فتحول الثورة الى طائفة وتنتهى عند حدود الخطوط الحمر المرسومة .

وبنفس الوقت فان الامام الصدر كان شخصية اسلامية وعربية له علاقات واسعة وتأثير عربى كبير ، وله امتداد اساسى كونه احد محركى الثورة الايرانية ، كل ذلك كان يؤهله لقيادة الاحداث او توجيهها بشكل مختلف عما كانت تفرضه بعض مصالح او توازنات القوى . وهو الوحيد الذى استطاع تأسيس مقاومة شعبية بكل معنى الكلمة بوجه اعتداءات اسرائيل على لبنان . والنقطة الأهم هى موضوع زيارته لليبيا . فالامام لم يكن من المعتادين على هذا النوع من الزيارات . والزيارة التى اختطف فيها مع رفاقه كانت على الأغلب الزيارة الثانية له الا ان سياقها هو المهم.

ففى ١٤ آذار/مارس ١٩٧٨ بدأ الاجتياح الاسرائيلى لجنوب لبنان . وهذا الاجتياح كان من الامور التى عمل الامام جاهدا على اقناع كل العالم العربى والرؤساء العرب بمساعدة لبنان على الوقوف بوجهه واستباقه ، لكن الدولة اللبنانية من جهة ، والعالم العربى من جهة ثانية ، تخلوا عن مسؤولياتهم فى هذا المجال وترك الجنوب واهله فريسة امام ابشع انواع العدوان . والأدهى ان بعض العرب وبخاصة القذافى اطلق نظريته الشهيرة بضرورة ان يكون الجنوب خاصة ، ولبنان عامة ساحة مفتوحة . وهنا

استشعر الامام الخطرين على لبنان والجنوب ، خطر الاحتلال الدائم وخطر التوطين بعد تفتيت لبنان .

وقد بدأ الامام حملته العربية بهدف عقد قمة عربية مصغرة لوضع خطة مواجهة جدية لهذه الاخطار وخطة مساعدة لانقاذ لبنان وجنوبه والعمل على تطبيق القرار ٤٢٥ الذى كان قد صدر عن مجلس الأمن الدولى بعد اسبوع واحد من الاجتياح .

ان رؤية الامام الصدر لطريقة واسلوب مواجهة الخطر الاسرائيلى وانعكاساته على لبنان ولدور الثورة الفلسطينية وللدور العربى فى لبنان خاصة المبادرة السورية منذ عام ١٩٧٨ ، كان كله مناقضا لتوجهات النظام الليبى الذى كانت " الساحة " اللبنانية بما تعنيه كلمة " ساحة " من تسيب وفلتان هامة جدا له لأجل تصفية حسابات عربية ، ولأجل تنفيذ سياسات نفوذ ومواجهة مع كل الاطراف ماعدا اسرائيل .

اما فى وقائع عملية الخطف فالنقاط الاساسية تتدرج على النحو التالى :

أ - نظراً للجو وللسياق السياسى المحيط بالزيارة فإن الكثيرين من خبراء السياسة العربية نصحوا الامام الصدر بعدم التوجه الى ليبيا لاستشعارهم الخطر المحيط بهذه الزيارة ولن اتمكن اليوم من ذكر شخصيات عربية مهمة شددت على الامام بعدم القيام بهذه الزيارة لكن سيقال لاحقا الكثير فى هذا الموضوع .

ب- استقبل الامام استقبالا رسمياً يوم ٢٥ آب/أغسطس فى ليبيا ونزل فى فندق الشاطىء ولكن من اللحظة الاولى حجبت السلطات الليبية اخباره .

ج - البيان الليبى الرسمى اكد سفر الامام فى الساعة الثامنة مساء يوم ٣١ آب/أغسطس على رحلة " اليتاليا " الى روما فى الوقت الذى اكد فيه القذافى

انه كان ينتظر اللقاء مع الامام فى الساعة الواحدة والنصف ظهرا. والتناقض واضح هنا . إذ انه لو كان لدى الامام النية بالسفر فى نفس اليوم فقد كان بامكانه عقد اللقاء والسفر بعده .

د – كل الوقائع المادية ، من تذاكر السفر الى الحقائب الى الاشخاص الذين كانوا على الطائرة ثم الاشخاص الذين يعملون فى الفندق الذى زعمت ليبيا ان الامام نزل فيه فى روما ، كل هؤلاء اكدوا ان مواصفات الاشخاص الذين رأوهم مختلفة عن مواصفات وملامح الامام ورفاقه .

هـ – بيان المدعى العام الايطالى بعد اختتام التحقيق بالقضية اكد ان كل الوقائع تشير الى ان الامام ورفاقه لم يغادروا ليبيا .

و – لم يكن هناك من سبب يدعو الامام للتوجه الى روما ، فهو كان مقررا السفر الى باريس بعد ليبيا وكان مرتبطاً هناك بعدة مواعيد .

ز – الاشخاص الذين نزلوا فى الفندق فى روما باسماء الامام ورفاقه مكثوا فقط لدقائق ، ووضعوا الحقائب فى الغرف ودفعوا مقدما تكاليف اسبوع اقامة وغادروا دون ان يعودوا .

ح – رفض ليبيا لاستقبال بعثة التحقيق اللبنانية المكونة من ضابطين فى مخابرات الجيش اللبنانى .

ط – حتى بعد طلب ليبيا (المدعوم نفطيا) من ايطاليا باعادة فتح التحقيق بالموضوع ، فان ايطاليا لم تقدم اى عناصر جديدة والوقائع الأساسية كلها تشير الى جريمة ليبيا ومسؤوليتها .

وهناك تقارير تفصيلية عن الوقائع تشمل أيضا جميع المحادثات والاتصالات التى اجرتها قيادة الثورة الاسلامية والجمهورية الاسلامية فى ايران لأجل قضية الامام الصدر وكلها تشير الى مسؤولية ليبيا . ثم نضيف

البيان الفلسطيني الشهير الذى اشار الى ١٤ قرينة ضد النظام الليبى بمسؤوليته عن جريمة اختطاف الامام الصدر ورفاقه .

ولقد اثارت هذه الجريمة استنكار كل اللبنانيين والعالمين العربى والاسلامى والمنظمات الدولية لكن الواضح ان المشكلة الاساسية تكمن فى عدم قدرة النظام العربى على المحاسبة والمتابعة فى هذا الموضوع ، وايضا ضعف الدولة اللبنانية بفعل ظروف الحرب وانعكاس اوضاع المنطقة على لبنان .

اننا نعتبر ان قضية الامام الصدر ورفاقه هى قضية عربية اسلامية بالاضافة الى كونها قضية وطنية لبنانية ، وهى تختصر معاناة ومأساة الشعوب العربية بالكامل فى نضالاتها وفى مواجهة التحديات المفروضة عليها .

ان هذه القضية تفرض محاكمة النظام الليبى لكنها ايضا تفرض محاكمة النظام العربى ككل لعجزه عن وضع آلية محاسبة فى موضوع يمس كل ضمير ووجدان ويمس ومرتكزات المستقبل العربى .

اننا اليوم نعلق اهمية قصوى على دور لبنان بعد ان استعاد دولته وقدرته ووحدة شعبه على طرح هذه القضية التى تمس كرامته وسيادته فى الاطر المناسبة والملائمة ، وايجاد الحل لها والمحاسبة عليها ، اذ اننا لانعتقد بامكانية عصر لبنانى جديد او عصر عربى جديد يملك الحدود الدنيا من المقومات ويعجز عن وضع حدٍ ونهاية لهذا الموضوع .

اننا نتوجه الى كل المحافل والدول والمنظمات باعتبار ابقاء هذه القضية وما ترمز اليه حية واجب على الجميع ومحرك لعمل كبير على المستوى العربى والدولى . ولنا ثقة بأن العالم العربى اليوم واللبنانى خاصة يملك

الارادة والقدرة على فرض احترامه وقيمه وعلى استلهام معانى ودروس حياة الجهاد والنضال المكثفة التى خاضها الامام الصدر ، والتى علينا واجب الاستمرار فى اتجاهها حماية للعالمين العربى والاسلامى ولدورهما على الخارطة الدولية .

واننا نعتقد أيضا بأن فى تحرير الاراضى اللبنانية المحتلة وتطبيق القرارات الدولية بهذا الشأن خطوة اساسية ومهمة لتحرير الامام الصدر، وفى تحرير الإمام ورفاقه خطوة لتحرير العالم العربى من كل القيود وانظمة احتجاز الحريات التى أدت الى انهياره .

وكما كان الامام الصدر فى اوج نشاطه مؤسسا للمقاومة بوجه العدوان الاسرائيلى على لبنان ، ومعتبراً ان هذه المقاومة هى الفجر العربى الجديد، فاننا عبر حمل هذه القضية وايصالها الى الحل نكون فعلاً ولجنا هذا الفجر العربى الجديد : الحرية والديمقراطية باوسع المعانى والاشكال .

□ رسالة السيد ابراهيما فال نائب الأمين العام لحقوق الانسان كما تلاها السيد كريم جزراوى ممثل الفريق العامل المعنى بحالات الاختفاء القسرى بالأمم المتحدة

سيداتى سادتى

اسمحوا لى أن أغتنم فرصة هذه الندوة التى تنظمها المنظمة العربية لحقوق الانسان حول مسألة حالات الاختفاء القسرى غير الطوعى فى العالم العربى ، كى اتوجه اليكم بهذه الرسالة باسم مركز حقوق الانسان بالأمم المتحدة .

فمنذ خمسة عشر عاما ، أى فى عام ١٩٧٩ ، وبمقتضى القرار رقم ١٧٣/٣٣ ، عكفت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، على وجه الخصوص ، على هذه الظاهرة البغيضة ، ظاهرة حالات الاختفاء . وادراكا منها لخطورة هذه المسألة ، طالبت لجنة حقوق الانسان بالأمم المتحدة دراستها ، بهدف وضع التوصيات الملائمة ..وبعدها بعام واحد ، فى عام ١٩٨٠ ، قررت لجنة حقوق الانسان تشكيل الفريق العامل المعنى بحالات الاختفاء القسرى غير الطوعى ، وهذا الفريق هو أول آلية تنشئها الأمم المتحدة فى اطار برنامجها المعنى بانتهاكات حقوق الانسان على الصعيد العالمى .

وثمة حدث أخر مشجع ، فى اطار مكافحة حالات الاختفاء فى العالم ، هو اقرار الجمعية العامة يوم ١٨ ديسمبر عام ١٩٩٢ " لاعلان حماية جميع الاشخاص من الاختفاء القسرى " وقد عبرت الجماعة الدولية ، بمقتضى هذه الوثيقة الرسمية ، وبوضوح عن ارادتها فى وضع حد لواحدة من الممارسات الأكثر شمولاً وضرراً .

فهى شاملة ، بمعنى ان اخفاء الشخص يؤدى الى انتهاك سلسلة من حقوقه الانسانية بما فيها حقه فى الحياة ، وحقه فى الحرية والأمان .. على نحو ما أكده الاعلان ..

وهى ضارة لأن أى عمل يؤدى الى الاختفاء ، يكون قد اخرج الضحية من حماية القانون . ويغرق اسرته فى القلق والضيق ، فتحيا بالأمل تارة ويستبد بها اليأس تارة أخرى ، وتنتظر أحيانا لسنوات دون أن تتلقى أية أنباء.

واليوم . يجب على الجماعة الدولية أن تظل أيضا على يقظة حيث لاتزال ممارسات الاختفاء القسرى ، شائعة .. ويرتفع العدد الاجمالى لهذه

الحالات ، التى يقوم الفريق العامل بدراستها والتى لم يكشف النقاب عنها بعد الى ٣٠ ألف حالة (اكثر من عشرة آلاف من بينها فى الدول العربية) .

كما تلقى الفريق العامل عام ١٩٩٣ ، ٥٥٢٣ حالة اختفاء جديدة من ٣٠ دولة ومنذ تكوين الفريق العامل ، ارتفع عدد الدول التى تعانى من ظاهرة الاختفاء من ٥٨ دولة عام ١٩٩٢ الى ٦٣ عام ١٩٩٣ ، من بينها ٨ دول عربية . ويعتقد الفريق العامل ان هذه الارقام دون الحقيقة .

ان التزايد الكبير من عام لآخر فى عدد الحالات الذى أخذ الفريق العامل علما بها يشير ايضا الى تزايد معرفة الرأى العام العالمى بوجود هذا الفريق وبالمهمة الموكولة اليه ، والى ان اقارب المختفين والمنظمات غير الحكومية يزدادون ثقة فى عمل آليات الدفاع عن حقوق الانسان .

لقد ساهم العمل الذى تنهض به المنظمات غير الحكومية وغيرها من الناشطين فى توفير حماية أفضل لحقوق الانسان فى العالم بأسره وفى الاعلان على نطاق أوسع عن حالات الاختفاء .

ان عددا كبيرا من المنظمات غير الحكومية تقدم معلومات وتقوم بمتابعتها بطريقة مؤكدة ومدققة ، ولولا هذه العناية لما تمكن مركز حقوق الانسان من مباشرة عمله على نحو ما يفعل الآن ، فالمنظمات غير الحكومية تزوده بالمعلومات ، وتحثه على العمل وتطلب منه النتائج .. وهو ما ينطبق أيضا على كل الأفرقة المتخصصة التابعة للأمم المتحدة .

وقد ساهمت المنظمة العربية لحقوق الانسان من جانبها اسهاما كبيرا فى لفت الانتباه لانتهاكات حقوق الانسان التى تحدث فى العالم العربى ، وبذلك وفرت لها حماية أفضل . ان ما يدعو للأسف الشديد ان نلاحظ ان هؤلاء الذين يدينون علنا انتهاكات حقوق الانسان مثل منظمتكم أو الذين ينتمون الى

أفرقة مراقبة حقوق الانسان كثيرا ما يتعرضون للاعتقال أو الخطف أو التعذيب أو التصفية ..

وهكذا فإن العديد من اعضاء مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الانسان بينهم الاستاذ يوسف فتح الله والاستاذ المرزوقى ومنصور الكيخيا كانوا ضحايا التزامهم بالعمل من أجل حقوق الانسان : ان اختفاء الكيخيا والذى لم يكشف النقاب عنه حتى يومنا هذا ، لايزال مبعث قلق للفريق العامل الذى يواصل بذل كل السبل المتاحة لجمع المعلومات حول هذه المسألة .

ان وضعية الاختفاء هذه تثير الآن اكثر من أى وقت مضى مسألة حماية حقوق الانسان وحماية المنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات ، والتى بدفاعها عن حقوق الانسان تتعرض هى نفسها لانتهاكات الحقوق الاساسية .. لهذا كلفت لجنة حقوق الانسان بالأمم المتحدة الفريق العامل باعداد اعلان حول المدافعين عن حقوق الانسان من اجل ضمان الحقوق التالية :

- الحق فى اقامة منظمات غير حكومية تعمل لصالح الانسان ، والانضمام الى عضويتها والاسهام فى أعمالها .
- الحق فى ادانة انتهاكات حقوق الانسان ادانة علنية .
- الحق فى الاتصال بالمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات المشتركة (ما بين الحكومية) .
- الحق فى اللجوء الى وسائل فعالة للحصول على تعويض .

وهكذا فإن انعقاد ندوتكم هنا والآن ، قد جاء فى الوقت المناسب ليتيح فرصة طيبة للتفكير المشترك . فلنساهم إذن فى هذا المشروع الكبير للجماعة الدولية ، وفى السعى الى تحقيق اهدافه فى منطقتكم وفى العالم بعامة .

اتمنى لكم موفور النجاح فى أعمالكم ،،،

□ كلمة الاستاذ محمد فائق أمين عام المنظمة العربية لحقوق الانسان

الاخوات والاخوة أعضاء المؤتمر

يعز على ان أقف بينكم اليوم متحدثا عن منصور الكيخيا كمختف مجهول المصير ، ويؤسفنى أن أقول أننا، بعد عشرة أشهر من العمل الحثيث مازلنا لم نبارح مواقع القلق .. لكن عزاءنا - أيها الأخوة - أننا أيضا لم نبارح مواقع الرجاء والتصميم .. الرجاء فى أن نستعيد رجلنا سالما ، والتصميم على أن نجتث جريمة الاختفاء القسرى من بلداننا جميعا .

يوضح التقرير - الذى بين أيديكم أيها الأخوة - أن جريمة الاختفاء القسرى تمتد لنصف بلدان الوطن العربى ، وتستأثر هذه البلدان من الناحية الكمية بنحو ثلث الضحايا المسجلين على مستوى العالم بأسره ، لكن هذه الارقام - على جسامتها - لاتمثل سوى بعد' واحد من الابعاد المأساوية لهذه الظاهرة فهى تنطوى فى أحد أبعادها على قائمة من المخاطر التى يتعرض لها الضحايا ، والتى تنتهك العديد من الحقوق المستقرة بدءا من انتهاك الحق فى الحرية والأمان الشخصى ، الى الحق فى المحاكمة المنصفة ، الى تجريد الضحية من كافة الضمانات القانونية ، الى احتمال تعرضها للتعذيب ، واحتمال انتهاك حقها فى الحياة .

كذلك فإنها تعكس فى بعد آخر تدمير الالاف من أسر الضحايا الذين تتنازعهم مشاعر الخوف والقلق والعجز وعدم التيقن ، وغالبا ما تتأثر معيشتهم إذا كانت الضحية هى العائل الاقتصادى للأسرة علاوة على التأثيرات الاجتماعية الأخرى المتعلقة بالزواج والميراث وغيرهما .

وهى تعكس فى بعد ثالث من أبعادها ، غياب سيادة حكم القانون وغلبة أجهزة القمع ، والازدراء بمؤسسات الانصاف الوطنية ، والرأى العام الوطنى والدولى .

لكل هذه الأسباب كان من الطبيعى أن تعتبر المعايير الدولية الاختفاء القسرى جريمة ضد الانسانية ، وأن تدعو الى تغليظ العقوبة على كل من يتورط فيها ، وأن ترتب مسئولية مدنية ودولية على الدولة أو سلطاتها التى نظمت عملية الاختفاء أو حتى تغاضت عنها ، وأن ترفض أى ذرائع مهما كان شأنها لتبرير أعمال الاختفاء حتى لو كانت قيام حالة حرب أو عدم الاستقرار الداخلى ، وأن تحظر استفادة الذين ارتكبوا جريمة الاختفاء من أى قانون عفو خاص .

لكن رغم كل ذلك مازالت الظاهرة تستشرى كماً ونوعا على مستوى العالم ، وعلى مستوى بلداننا فى آن واحد ، ولاتزال مؤسسات الانصاف الوطنية عاجزة عن التعامل معها ، ولاتزال الهيئات التشريعية فى بلداننا عازفة عن ادراج هذه المعايير الدولية فى تشريعاتنا الوطنية ولاتزال الآليات الدولية مشلولة بحدود اختصاصاتها الضيقة ، واغراقها فى بيروقراطية لاتتناسب وجسامة المهمة الموكولة اليها . فهل يدفعنا هذا لليأس ؟ .

بالنسبة لنا ، فإن اليأس - أيهاالاخوة - ترف لا نقوى على الركون اليه، لانه يلغى مبرر وجودنا ذاته . كما ان الخبرة التى استخلصناها فى

معالجة الظاهرة ، تكشف أنها رغم ضراوتها ليست مستعصية على التعامل ، فقد تراكم ، مع تفاقم المشكلة وبتناسب طردى ، رأى عام قوى معارض للظاهرة ونجحت اسهامات الحركة الوطنية لحقوق الانسان بالتعاون مع الحركة العربية والحركة العالمية فى بلوغ نتائج ايجابية فى بدء تصفية الظاهرة فى أحد أهم مواقعها وأعنى المغرب ، ولا يعطينا هذا الأمل فحسب فى احراز تقدم فى مواقع أخرى فى بلداننا العربية ، بل ويعطينا ثروة من الخبرات بشأن سبل التعامل مع الظاهرة على طريق استئصال شأفتها من كل البلدان العربية.

وتطالب المنظمة - شأن المنظمات الحقوقية المعنية - بقائمة محددة من الاجراءات لمكافحة ظاهرة الاختفاء القسرى يأتى فى مقدمتها إدراج نصوص اعلان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسرى الصادر فى ١٨ ديسمبر/كانون أول ١٩٩٢ فى التشريعات الوطنية وقانون العقوبات ، وتعزيز الرقابة بكافة أشكالها القضائية والبرلمانية والاعلان ووضع ضمانات تكفل بحث كافة الشكاوى والبلاغات التى ترد عن حالات الاختفاء وتحقيقها فورا من جانب هيئة قضائية مستقلة ، وتقديم المسئولين عن الاختفاء الى ساحة العدالة وتعزيز الآليات الدولية المعنية بمكافحة الظاهرة .

هذا فيما يتعلق بمكافحة الظاهرة داخل الوطن العربى . أما مطلبنا فيما يخص صديقنا الأستاذ منصور الكيخيا ، الذى الححنا عليه مرارا ، فهو اجراء تحقيق مشترك بين السلطات المصرية والليبية تشارك فيه المنظمة بصفة المراقب ، ويستجيب لمطالب الدفاع باستدعاء الشهود المطلوبين .

وأخيرا - أيها الاخوة - فإن المنظمة العربية لحقوق الانسان - تؤكد من جديد أنها لن يهدأ لها بال طالما بقى مصير الكيخيا مجهولا . وتعاهدكم ،

وتعاهد الرأى العام العربى من خلالكم على أن تبذل قصارى جهدها حتى يتم اجلاء مصير الكيخيا ومحاسبة مختطفيه .

•••

أوراق العمل

**

١ - ظاهرة الاختفاء القسرى فى الوطن العربى
(منصور الكيخيا دراسة حالة)

٢ - عرض الفريق العامل المعنى بحالات الاختفاء القسرى

**

ظاهرة الاختفاء القسرى فى الوطن العربى
(منصور الكيخيا دراسة حالة)

****

١ - الاختفاء القسرى : اهتمام متزايد وانتهاك متزايد

يعد الاختفاء القسرى احدى الظواهر الكئيبة فى عالم اليوم ، وتعانى منه اكثر من ٦٠ دولة فى العالم تمثل حوالى ثلث البلدان الأعضاء فى الأمم المتحدة ، والواضح من متابعة تقارير الفريق العامل المعنى بحالات الاختفاء القسرى فى الأمم المتحدة أن الظاهرة تتفاقم سواء من حيث عدد الأفراد الذين يتعرضون لهذا الاجراء ، أو عدد البلدان التى يقع فيها هذا الانتهاك .

وطبقا للتعريف النموذجى للاختفاء القسرى أو غير الطوعى ، فهو إحتجاز شخص محدد الهوية ، رغما عنه من جانب موظفى أى فرع من افرع الحكومة أو مستوياتها أو من جانب مجموعات منظمة أو أفراد عاديين يزعم أنهم يعملون باسم الحكومة أو بدعم منها أو بإذنها أو بموافقتها ، فتقوم هذه القوى بإخفاء مكان ذلك الشخص أو ترفض الكشف عن مصيره أو الاعتراف باحتجازه .

وطبقا للمعايير الدولية تخرق ممارسة الاختفاء القسرى للأشخاص مجموعة متكاملة من حقوق الانسان وردت فى الاعلان العالمى لحقوق الانسان ونص عليها العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فضلا عن صكوك دولية رئيسية أخرى لحقوق الانسان . وقد تشمل حالات الاختفاء ايضا انتهاكات جسيمة وردت فى مدونة سلوك الموظفين المكلفين بانفاذ

القوانين ، والقواعد النموذجية لمعاملة السجناء اللذين أقرّهما المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة فى عام ١٩٥٧ ، وقد تخرق الحقوق الفردية التالية فى حالات الاختفاء :-

* الحق فى الحياة ، فقد يعدم الاشخاص المفقودون تعسفيا أو يلقون حتفهم اثناء الاحتجاز نتيجة للمعاملة القاسية أو عدم الرعاية .

* الحق فى الحرية و الأمان الشخصى ، والحقوق ذات الصلة ، مثل الحق فى عدم التعرض للتوقيف التعسفى ، والحق فى محاكمة عادلة ، وحق الفرد فى الاعتراف له بالشخصية القانونية .

* الحق فى ظروف احتجاز انسانية ، والحق فى عدم الخضوع للتعذيب أو للمعاملة القاسية أو العقوبة القاسية أو الحاطة بالكرامة .

وتنتهك حالات الاختفاء عموما الحق فى الحياة الأسرية فضلا عن الحقوق ذات الطابع الاقتصادى والثقافى والاجتماعى مثل الحق فى مستوى معيشة مناسب ، والحق فى تعليم الأسرة . ولقد اثبتت التجربة ان اختفاء العائل الاقتصادى الرئيسى للأسرة ، ولاسيما فى المجتمعات الأقل يسرا ، كثيرا ما يترك الاسرة فى حالة -اجتماعية - اقتصادية بائسة لاتسمح بإعمال الحقوق المدرجة فى العهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . كما تؤثر حالات الاختفاء أيضا فى النساء والأطفال ، وتنتهك حقوقا كثيرة محددة لهم بموجب الشرعة الدولية لحقوق الانسان واتفاقية حقوق الطفل .

ونظرا لخطورة هذه الظاهرة قد أولت الجمعية العامة للأمم المتحدة اهتماما مبكرا لمحاولة التصدى لها ، ففى العام ١٩٧٩ ، اصدرت قرارا برقم ١٩٧٣/٢٣ بعنوان " الأشخاص المختفون " أعربت فيه عن قلقها من التقارير

الواردة من مختلف انحاء العالم المتصلة بالاختفاء القسرى ، ودعت فيه لجنة حقوق الانسان ان تنظر فى مسألة الاشخاص المختفين بغية تقديم توصيات مناسبة ، وفى أغسطس/آب من نفس العام ، كانت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات ، التابعة للأمم المتحدة قد تناولت بتوسع موضوع حالات الاختفاء واقترحت على اللجنة تدابير تنظيمية محددة لاعتمادها . وهكذا ، انشأت لجنة حقوق الانسان فى العام ١٩٨٠ " الفريق العامل المعنى بحالات الاختفاء القسرى لمدة عام " . وكان هذا أول آلية تقام فى اطار برنامج الأمم المتحدة لتناول انتهاكات حقوق الانسان بطريقة موضوعية ، وبصرف النظر عن المكان الذى يبلغ عن حدوثها فيه ، ولقد جددت اللجنة ولاية وصلاحيات الفريق العامل سنويا منذ ذلك الحين ، واصبح هذا التجديد يتم كل سنتين اعتبارا من العام ١٩٨٦ .

ويتلقى الفريق العامل - استنادا الى ولايته - التقارير المعنية بحالات الاختفاء ، والمقدمة من اقارب المفقودين أو من هيئات حقوق الانسان التى تعمل بالنيابة عنهم ، ويقوم ببحثها ، وبعد تحديد التقارير التى تتفق مع عدد من المعايير ، يحيل الفريق العامل حالات فردية الى الحكومات المعنية ، ويطلب اليها أن تجرى تحقيقات ، وأن تخطره بنتائج هذه التحقيقات . ويتناول الفريق هذه الحالات على أساس انسانى محض ، وبصرف النظرعن تصديق الحكومات على الصكوك الدولية القائمة التى تنص على اجراءات فردية للشكاوى ، ويعمل أساسا كقناة اتصال بين أسر المفقودين والحكومات . كما يبحث الفريق العامل ايضا الآليات القانونية المؤسسية للوقاية والانتصاف على الصعيد الوطنى لاسيما اثناء الزيارات التى يقوم بها بناء على طلب لجنة حقوق الانسان فى البلدان التى توجه اليه دعوة لزيارتها . ويصدر الفريق

العامل منذ تأسيسه تقريرا سنويا شاملا يقدم الى لجنة حقوق الانسان . وقد اصدر حتى الآن أربعة عشر تقريرا ، آخرها فى شهر ديسمبر/كانون أول ١٩٩٣ .

واعتبارا من العام ١٩٩٠ صعد المجتمع الدولى من اهتمامه بالظاهرة بخطوة جديدة ، فاعتمدت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات فى دورتها الثانية والأربعين المعقودة فى العام ١٩٩٠ مشروع اعلان يتعلق بحماية جميع الاشخاص من الاختفاء القسرى . ونوقش المشروع فى لجنة حقوق الانسان والمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، وأقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢ بعنوان " اعلان بشأن حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسرى غير الطوعى " .

وقد اعتبر " الاعلان " ان الاختفاء القسرى بمثابة " جريمة ضد الانسانية" وطالب الحكومات بأن تعتبر القوات المكلفة بحماية النظام العام وحفظ الأمن مسئولة قانونا عن التجاوزات التى قد تؤدى الى حالات اختفاء قسرى . أما المواد الإحدى والعشرين التى يتكون منها الاعلان ، فقد طالبت الدول باتخاذ التدابير التشريعية والادارية والقضائية وغيرها من التدابير الفعالة لمنع وانهاء حالات الاختفاء القسرى فى أى اقليم خاضع لولايتها (م ٣) واعتبر الاختفاء القسرى جريمة يعاقب عليها بعقوبات تراعى شدة جسامتها (م ٤) وترتب مسئولية مدنية على مرتكبيها ، ومسئولية مدنية على الدولة أو سلطاتها التى نظمت عملية الاختفاء أو وافقت عليها أو تغاضت عنها ، مع عدم الاخلال بالمسئولية الدولية لهذه الدولة وفقا لمبادىء القانون الدولى (م ٥) ولايجوز التذرع بأى أمر أو تعليمات صادرة من أى سلطة عامة مدنية كانت أو عسكرية لتدبير عمل من أعمال الاختفاء . ويكون من

حق كل شخص يتلقى مثل هذه الأوامر أو تلك التعليمات ، بل ويكون من واجبه عدم اطاعتها (م ٦) .

وأكد الاعلان على أنه لايجوز اتخاذ أى ظرف مهما كان ، شأنه مثل قيام حالة حرب أو عدم الاستقرار السياسى الداخلى أو أى حالة استثنائية اخرى ذريعة لتبرير أعمال الاختفاء (م ٧) ولايجوز لأية دولة تسليم أى شخص لدولة أخرى اذا قامت أسباب جدية تدعو الى الاعتقاد بان سيتعرض عندئذ لخطر الاختفاء القسرى (م ٨). واعتبر الحق فى الانتصاف القضائى السريع والفعال ضروريا لمنع وقوع حالات الاختفاء ويكون للسلطات الوطنية المختصة عند مباشرة هذه الاجراءات حق دخول جميع الاماكن التى يحتجز فيها الأشخاص أو أى مكان يعتقد باحتمال العثور عليهم فيه . ويكون كذلك لأى سلطة مختصة أخرى بموجب تشريع الدولة المعنية أو أى صك قانونى دولى تكون الدولة طرفا فيه ، حق دخول مثل هذه الأماكن .

ووضع " الإعلان " مجموعة قواعد تنظم الاحتجاز وأماكنه وشروطه وصلاحيات الهيئات القائمة به .. إلخ كضمانات للحيلولة دون اختفاء الأشخاص المحتجزين (المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢) كما يخول أصحاب المصلحة الحق فى الابلاغ بخصوص حالات الاختفاء الى سلطة مختصة ومستقلة فى اطار الدولة واجراء تحقيق سريع وكامل ونزيه فى شكواه ، وكفالة الحق لجميع المشاركين فى التحقيق من سوء المعاملة أو التهديد والسماح لجميع الأشخاص المعنيين بالاطلاع على نتائج التحقيق (م ١٣) .

ونص " الاعلان " على ايقاف الأشخاص المدعى ارتكابهم أيا من أعمال الاختفاء عن أداء أى واجبات رسمية أثناء التحقيق (م ١٦) كما نص على أنه لايجوز محاكمتهم الا بواسطة السلطات القضائية العادية المختصة فى كل بلد

دون أى قضاء خاص آخر ، ولاسيما القضاء العسكرى ، ولايجوز السماح بأى اعتبارات أو ضمانات خاصة فى مثل هذه المحاكمات ، ويضمن للأشخاص المدعى بارتكابهم هذه الأعمال محاكمة عادلة (م ١٦) .

كذلك اعتبر " الاعلان " أن كلا من أعمال الاختفاء القسرى جريمة مستمرة باستمرار مرتكبيها فى التكتم على مصير ضحيته ، ومكان اختفائه ، ما دامت هذه الوقائع قد ظلت بغير توضيح ، واذا أوقف العمل بسبل التظلم المنصوص عليها فى المادة ٢ من العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، بوقف سريان احكام التقادم المتصلة بأعمال الاختفاء القسرى الى حين اعادة العمل بتلك السبل (م ١٧) كما نص الاعلان على الايستفيد الذين ارتكبوا جريمة الاختفاء من اى قانون عفو خاص (م ١٨) وتعويض الضحايا، وأسرهم بما فى ذلك إعادة تأهيلهم (م ١٩) .

وفى العام ١٩٩٣ عبر المجتمع الدولى - مجددا - عن اهتمامه بهذه القضية فى مناسبة المؤتمر العالمى لحقوق الانسان فى " فيينا " فى منتصف العام . اذ رحب المؤتمر فى وثيقته الختامية اعتماد الجمعية العامة للاعلان الخاص " بحماية جميع الاشخاص من الاختفاء القسرى " وطلب الى جميع الدول ان تتخذ التدابير القانونية او الادارية أو القضائية أو غيرها من التدابير الفعالة بغية الوقاية من الافعال التى تسفر عن الاختفاء القسرى ، ووضع حد لها والمعاقبة عليها . وأكد المؤتمر - من جديد - على أن من واجب جميع الدول - أيا كانت الظروف - أن تجرى تحقيقات كلما كان هناك سبب يدعو الى الاعتقاد بأن حالة اختفاء قسرى قد حصلت فى اقليم يخضع لولايتها القضائية ، وان تحاكم الفاعلين اذا ثبتت هذه المزاعم .

لكن رغم هذا الاهتمام الدولى المتزايد بهذه الظاهرة ، فقد استمرت فى التفاقم . ويكشف التقرير الأخير للفريق العامل الصادر فىديسمبر/كانون أول ١٩٩٣ أبعادا كثيرة لهذه الظاهرة على مستوى العالم . فقد أحصى ٣٣٨٤٣ حالة اختفاء تحرك بشأنها منذ بدء نشاطه ولم يتحصل على ايضاحات بشأنها، وقد وقعت هذه الحالات فى ٦٣ دولة : فى افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا بزيادة خمس دول عن العام السابق . وأورد التقرير أن الفريق درس فىالعام ١٩٩٣ (٢٦٣٩) حالة وصلته فى العام ١٩٩١ ، كما تسلم فى العام ١٩٩٣ (٥٥٢٣) حالة جديدة فى ٣٠ دولة ، وتراكم لديه ٨٠٠٠ حالة أخرى عجز عن فحصها بسبب نقص امكانياته البشرية وأرجأها للعام ١٩٩٤ ، ولاتتضمن هذه الأرقام ١٠٣ر١١ حالة تسلمها الفريق من يوغسلافيا السابقة وقدر أنها لاتمثل سوى جزء من الرقم الحقيقى الذى سوف يكتب عنه لاحقا.

ورغم جسامة هذه الارقام ففى تقدير الفريق المعنى بحالات الاختفاء بأن الأرقام الحقيقية لحالات الاختفاء القسرى هى أكثر من ذلك .

٢ - الظاهرة فى الوطن العربى

من بين ٦٣ دولة، أورد تقرير الفريق العامل المعنى بحالات الاختفاء القسرى وقوع هذا الانتهاك بها ، كان نصيب البلدان العربية منها تسعا هى : مصر والعراق والكويت ولبنان وموريتانيا والمغرب والسعودية والسودان وسوريا بالاضافة الى فلسطين المحتلة ، وبذلك تشغل البلدان العربية قرابة سدس البلدان التى يقع بها هذا الانتهاك . ويعنى هذا الرقم أيضا أن قرابة نصف البلدان العربية موضع ادعاء بوجود هذه الظاهرة طبقا لمعايير الفريق المعنى بحالات الاختفاء القسرى ، لكن من الناحية العملية ، فإن الظاهرة

أوسع نطاقا مما هو وارد فى تقارير الفريق العامل ، الذى يستند الى معايير تؤدى تلقائيا الى تقليص أعداد الحالات التى يتعامل فيها، وبخاصة فيما يتعلق بنوعية البيانات المتوفرة عن الحالات ، وكذا التبليغات . وطبقا لتقارير واردة للمنظمة العربية لحقوق الانسان فإن عدد البلدان العربية التى تعانى من هذه الظاهرة يزيد قطرين عربيين على الأقل هما ليبيا واليمن .

ويصل العدد الاجمالى لحالات المختفين فى البلدان العربية ، وفقا لاحصاءات الفريق المعنى بحالات الاختفاء القسرى ١١٫٠٠٠ حالة تتركز معظمها فى ثلاثة اقطار عربية هى العراق والمغرب ولبنان ، بينما تعانى بقية البلدان العربية من حالات فردية تتراوح بين العشرات الى الآحاد . ويبلغ عدد هذه الحالات فى العراق ١٠٥٧٠ (من بينهم ٢٧٤ إمرأة) تم اجلاء ١٠٧ حالات منها بمعرفة الحكومة و١٧ حالة بواسطة المنظمات غير الحكومية كما يبلغ عدد هذه الحالات فى المغرب ٢٣١ حالة (بينهم ٢٨ إمرأة) تم اجلاء ٢٦ حالة منها من مصادر غير حكومية . كمايبلغ عدد هذه الحالات فى لبنان ٢٤٨ حالة (بينهم ١٣ إمرأة) وتم اجلاء خمس حالات منها . أما الحالات الفردية فقد أورد التقرير سبع حالات فى مصر . تم اجلاء حالتين منها ، وحالة فى الكويت وحالة فى موريتانيا ، وحالة فى السعودية ، وست حالات فى السودان ، تم اجلاء حالتين منها . وخمس عشرة حالة فى سوريا ، تم اجلاء ست منها وحالة واحدة فى فلسطين المحتلة .

ويمثل هذا الرقم قرابة ثلث اعداد المختفين على مستوى العالم ، طبقا للمعايير نفسها التى يستخدمها الفريق العامل ، لكنه على جسامته ، لايعبر عن حقيقة الظاهرة على مستوى الوطن العربى ، فقد أضاف المقرر الخاص لحالة حقوق الانسان **فى العراق** رقما اضافيا من بين - الحالات المدرجة على

جدول أعمال الفريق العامل المعنى بحالات الاختفاء القسرى للعام ١٩٩٤ يصل الى خمسة آلاف حالة ، كما أورد المقرر الخاص لحالة حقوق الانسان فى **السودان** قائمة أخرى للمختفين . وأعلنت المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الانسان فى المنطقة قوائم أكثر عددا من المختفين ، كما أوردت مصادر المعارضة قوائم محددة الأسماء ، لاتنقصها الجدية ، نذكر منها : قوائم المنظمة المغربية لحقوق الانسان ، والجمعية المغربية لحقوق الانسان ، ورابطة أبناء وأصدقاء المختفين فى المغرب ، عن حالات الاختفاء فى المغرب ، كما نذكر منها على سبيل المثال أيضا قائمة للرابطة الليبية لحقوق الانسان تتضمن ٣٦ حالة محددة الاسم وتاريخ الاختفاء فى ليبيا

وكذا قوائم منظمات حقوقية مختلفة عن المختفين فى الكويت واليمن .

فى تفصيل ذلك ، أوردت التقارير أن الفريق العامل المعنى بحالات الاختفاء القسرى وافق على احالة ٥٠٠٠ حالة أخرى من مقاطعة كالار بمحافظة السلمانية الى حكومة **العراق** خلال العام ١٩٩٤ ، وسوف تضاف هذه الحالات الى الاحصائيات بعد تحويلها ، وقد تسلم الفريق المعنى مئات عديدة أخرى من الحالات ، يجرى تدقيقها وسوف يتعامل معها فى المستقبل القريب .

وقد وقعت معظم حالات الاختفاء المذكورة فى اقليم كردستان العراق ، ومناطق الشيعة فى الجنوب . وفى معظم الأحوال تم تحديد " قوات الأمن " باعتبارها مسئولة عن الاختفاء . ومن بين المختفين رجال ونساء وأطفال وشيوخ من مختلف الجماعات العرقية والدينية . وقد حدث عدد كبير من حالات الاختفاء هذه فى الثمانينات عندما القى القبض على العديد من الشيعة من الرجال والأولاد من " ذوى الأصول الايرانية " ولم يسمع بهم ثانية.

وفى العام ١٩٨٣ ، فى أعقاب نصر عسكرى ايرانى فى إحدى معارك الحرب العراقية الايرانية ، حوصر الآلاف من الاكراد من عشيرة البرزانى المتهمين بالتعاون مع ايران ، و نقلوا الى مكان مجهول . لكن معظم حالات الاختفاء ارتبطت بما يسمى حملة " الانفال " التى شنتها قوات الحكومة على اقليم الاكراد فى الشمال فى العام ١٩٨٨ .

وخلال وعقب الاضطرابات التى وقعت فى ربيع عام ١٩٩١ عقب انسحاب العراق من الكويت فقد اختفى العديد من المدنيين بعد وقوعهم فى أيدى قوات الحكومة . وكان من بين هؤلاء الضحايا المشار اليهم ١٠٥ من اقارب ومستشارى أية الله العظمى عبد القاسم الموسوى الخوئى . كما تشير المصادر المختلفة الى تورط الحكومة فى حملة اعتقال عشوائى واسعة النطاق فى منطقة الأهوار يليها اختفاء العديد من المحتجزين .

ومع أن معظم الحالات قد وقعت ، على نحو ماجرت الاشارة ، خلال اضطرابات داخلية أو خلال حربى الخليج الأولى أو الثانية فان هناك ثمة حالات لم تكن مرتبطة بهذه المنازعات .

ويمكن اضافة حالة الأسرى والمرتهنين الكويتيين بالعراق الى حالات الاختفاء القسرى فى العراق . وقد احتجز هؤلاء أو اختطفوا من بين بضعة آلاف آخرين أثناء فترة الاحتلال الكويتى للعراق ، ونقلوا الى سجون ومراكز احتجاز داخل العراق أثناء الاحتلال أو خلال الانسحاب العراقى من الكويت ، ولم تشملهم اجراءات الافراج التى تمت فى أعقاب الحرب ، وينكر العراق وجودهم لديه .

ويبلغ عدد هؤلاء المختفين ٦٢٥ حالة من الكويتيين وغير الكويتيين ممن كانوا مقيمين بالكويت عشية وقوع الغزو . قالت السلطات الكويتية باستمرار

احتجازهم فى سجون العراق منذ انسحاب العراق من الكويت بينما يصر العراق ، على نحو ما يفعل بانتظام منذ بداية العام ١٩٩٢ ، على ان كل الأشخاص الذين قبض عليهم خلال النزاع قد اعيدوا انطلاقا من التزامات العراق بقرار وقف اطلاق النار من مجلس الأمن .

وأورد المقرر الخاص لحالة حقوق الانسان فى العراق أنه تلقى من الحكومة الكويتية ملفات تحتوى على معلومات مفصلة للغاية بشأن المئات من الحالات الفردية .

وقد اقترحت الحكومة العراقية خلال العام ١٩٩٣ على كل من المغرب وقطر ، تشكيل لجنة مغربية خليجية تضم برلمانيين كويتيين لبحث قضية المفقودين الكويتيين عبر الوقوف المباشر على الحقائق ، ووضع نهاية لهذا الملف ، بينما عبر المسئولون الكويتيون عن موقفهم الثابت بضرورة معالجة قضية الأسرى والمحتجزين فى اطار الأمم المتحدة فى الوقت الذى رحبوا فيه بأى جهود مبذولة للاسراع بالافراج عن هؤلاء الاسرى .

وفى المغرب : كانت أعداد المختفين تقدر بالمئات ، وبلغ اجمالى الحالات التى أحالها الفريق العامل المعنى بحالات الاختفاء القسرى الى الحكومة المغربية ٢٣١ حالة ، (من بينهم ٢٨ إمرأة) تم اجلاء حالات ٢٦ منهم من جانب المنظمات غير الحكومية (منهم ٢٢ حالة تم اطلاق سراحها، و٤ حالات بالوفاة) .

وقد شهد العام ١٩٩١ تطورا مهما بالنسبة لظاهرة الاختفاء فى المغرب، ففى منتصف أغسطس/آب أصدر العاهل المغربى عفوا شمل عددا من السجناء السياسيين ، من بينهم بعض " المختفين " فى المعتقل السرى تازمامارت وشمل ذلك اطلاق سراح ٢٩ عسكريا من أصل ٦١ من

العسكريين المعتقلين بهذا السجن منذ عام ١٩٧١ فى الهجوم على القصر الملكى بالصخيرات ، ومحاولة اسقاط الطائرة الملكية فى أغسطس/آب ١٩٧٣ ونقلوا الى تازمامارت فى ١٨ أغسطس/آب ١٩٧٣ . وقد خرج المفرج عنهم تباعا فى مجموعات صغيرة ، ودون أية معلومات من السلطة تفصح عن أسمائهم وهوياتهم وأعدادهم . وقد ظلت المنظمة العربية لحقوق الانسان تتلقى استفسارات والتماسات للتدخل بشأن مصير باقى الذين كانوا معتقلين فى سجن تازمامارت بعد اغلاقه فى عام ١٩٩١ لكن السلطات المغربية لم تقدم أية إيضاحات بشأن هؤلاء " المختفين " . فيما تفيد التقارير الواردة للمنظمة أنهم لقوا حتفهم .

وفى منتصف يونيو/حزيران ١٩٩١ أفرج عما يزيد على ٢٦٠ من الصحراويين " المختفين " الذين كانوا محتجزين فى معتقلات سرية فى قلعة " مجونة " وفى العيون ، بعد أن قضوا مددا وصل بعضها ١٥ عاما ، ولكن السلطات رفضت أن تكشف مصير عدة مئات آخرين اختفوا فيما بين عامى ٧٥ ، ١٩٨٧ . وكان الافراج عن هؤلاء مرتبطا بالتسوية التى انجزتها الأمم المتحدة لمسألة الصحراء اذ نصت على العفو عن جميع السجناء السياسيين الصحراويين وقد وصف المفرج عنهم من قلعة " مجونة " الأحوال هناك بأنها كانت بالغة القسوة . كما أوردت المصادر أنه توفى فى ذلك المعتقل ما لايقل عن ٤٣ معتقلا منذ عام ١٩٧٦ .

وفى جميع هذه الحالات نفت السلطات نفيا قاطعا احتجاز الاشخاص المعنيين قبل الافراج عنهم . وظل عدد آخر من الصحراويين " مختفين " يقدر بالمئات كما ظل معظم الذين افرج عنهم تحت الرقابة الصارمة ، وبقوا خاضعين لقيود تحد من حريتهم فى التنقل والتعبير والانضمام الى الجمعيات .

ولم يحصل أحد من هؤلاء على أى تعويض رسمى عن انتهاك حقوقه طيلة زمن مديد . بل قيل أن عددا منهم حملوا على الرحيل من مواطنهم الاصلية والاقامة فى جنوب المغرب ، ولم يرد أن السلطات أجرت أى تحقيق فى أى من حالات الاختفاء طويل الأمد كما لم يتم تحديد المسئولين عن هذه الحالات وغيرها أو تقديمهم للعدالة .

وقد نشرت المنظمة المغربية لحقوق الانسان خلال شهر مايو/آيار ١٩٩٣ لائحة تتضمن اسماء ١٧ شخصا من ضحايا الاختفاء القسرى خلال فترات الستينات والسبعينات والثمانينات الذين توفرت لديها معلومات بشأنهم. وذلك بعد أن خاطبت السلطات بشأنهم دون أن تتوصل بأى جواب ، وقد أكدت المنظمة المغربية عند اصدارها لهذا الملف على أنه ليس شاملا ونهائيا لكونه لايتضمن الا الحالات التى بلغت الى علمها، وطالبت بالحاح من السلطات العمومية اتخاذ الاجراءات الضرورية من أجل اغلاق ملف المختفين بصفة نهائية ووضع حد لظاهرة الاختفاء القسرى . وأعلنت الجمعية المغربية لحقوق الانسان لائحة أخرى تضم ٨٨ مختطفا أوردت أن لديها قرائن على انهم موجودون فى أماكن سرية تحت مسئولية سلطات الدولة . وتضم هذه القائمة ٧ حالات منذ الستينات ضمنها حالة عبد الحق الرويس المختطف منذ ١٩٦٣ والذى وردت اخبار عنه عام ١٩٩١ بانه مازال على قيد الحياة ، و٦٨ حالة فى الستينات ضمنها ٣٢ عسكريا و٣٥ حالة من مختلف فئات المواطنين منها حالة حسين المانوزى الذى اختطف منذ سنة ١٩٧٢ من مطار تونس واعترفت السلطات المغربية بوجوده تحت مسئوليتها منذ البلاغ الاعلامى الذى بثته الاذاعة والتلفزة على اثر فرار مجموعة من المختطفين من احد المعتقلات السرية بالرباط ، ووردت أخبار قوية عام ١٩٩١ بانه

مازال على قيد الحياة ، و١٢ حالة فى الثمانينات، وحالة واحدة فى التسعينات (سنة ١٩٩١) .

لكن طرأ تطور مهم فى قضية المختفين فى منتصف العام ١٩٩٤ فقد اعترفت الحكومة المغربية لأول مرة فى منتصف يوينو/حزيران، بوفاة ٣٤ معتقلا من معتقلى سجن تازمامارت ، وذكر السيد/عمر عزيمان وزير حقوق الانسان خلال استجواب له فى البرلمان ، ان السلطات ستسلم عائلاتهم شهادات بوفاتهم ، وتطرق الى ٣٧ معتقلا فى ذات السجن سبق اطلاق سراحهم موضحا أنه قد تم الاستماع اليهم والبحث فى تحسين أوضاعهم المعيشية ، كما قدمت لهم مساعدات مالية (نحو ٦٠٠ دولار شهريا) فى انتظار تسوية أوضاعهم نهائيا .

وتناول السيد وزير حقوق الإنسان ملف المعتقلين الآخرين فى قلعة "مجونة " جنوب شرق البلاد ، وقلل من أهمية الأنباء التى كانت تحدد أعدادهم بما يزيد على ٤٠٠ شخص . وأكد أن السلطات المغربية بالتعاون مع الصليب الأحمر الدولى والهلال الأحمر المغربى ، وبعد اجراء التحريات الضرورية ، وصلت الى ان هناك ٤٠ شخصا توفوا فى ساحة المعارك ، التي كانت تدور بين القوات المغربية ومقاتلى جبهة " البوليساريو " وأن هناك شخصين فقط توفيا فى ظروف عادية . وأن هناك ٥٣ شخصا يوجدون فى "أكادير " جنوب البلاد تحت مسئولية القوات المغربية فى ظروف اعتبرتها منظمة الصليب الأحمر الدولية حسنة ومطابقة لمقتضيات المواثيق الدولية فى هذا المجال وأن هناك اخرين يمارسون حياة عادية فى العيون أو السمارة .

وأوضح وزير حقوق الإنسان فى هذا السياق أن أعداد الأشخاص المعتقلين الذين ينحدرون من اصول صحراوية ، بلغ ٢٨٠ أفرج عنهم عام

١٩٩١ ، وأدمجوا فى الحياة العامة ، وبقى ١٠٩ منهم فى انتظار تسوية أوضاعهم .

كما تحدث وزير حقوق الانسان عن المساعى التى تبذلها وزارته لتقصى الحقائق فى المعلومات المتداولة عن اختفاء بعض الأشخاص . وأكد أن هذه الحالات تشمل ٦٠ إسما ، تقوم الوزارة بالتعاون مع المنظمات المعنية بالدفاع عن حقوق الانسان ، بالبحث فى مصيرهم ، و أنه تبين لها حتى الآن أن هناك ستة أشخاص لم تتوارد معلومات كافية عن أوضاعهم ، إن كانت قانونية أم لا ، كما ستعمل الوزارة على البحث والتقصى عن أوضاع الآخرين الذين لاتتوافر لديها معلومات إلا أسمائهم وتواريخ غير مؤكدة عن اختفائهم. وقال اذا تبين ان هناك أى خرق للقانون . أو إختفاء ، فالوزارة ستعمل بكل الوسائل على إطلاق سراحهم ، وإدماجهم فى الحياة العامة .

وتحتل **لبنان** المرتبة الثالثة فى اعداد المختفين بعد كل من العراق والمغرب بسبب ظروف الحرب الأهلية التى مرت بها وقد أحال الفريق العامل المعنى بحالات الاختفاء القسرى بالأمم المتحدة منذ تأسيسه الى الحكومة اللبنانية ٢٤٧ حالة ، وقد تم اجلاء خمس حالات منها أوضحتها مصادر غير حكومية بالابلاغ عن الافراج عن المختفين . فيما بقى معلقا ٢٤٢ حالة . ولكن المنظمة العربية لحقوق الانسان تعتقد أن أعداد المختفين اكثر من ذلك بكثير ، حيث يستبعد الفريق المعنى بحالات الاختفاء القسرى تلقائيا الحالات التى لاتنسب الى الحكومة أو الهيئات التابعة لها . وقد بلغت هذه الظاهرة أوجها فى أواخر الثمانينات وتعدت الالآف ، لكنها تراجعت تدريجيا مع انتهاء الحرب الأهلية وتحسن الحالة الأمنية فى البلاد .

وفى **سوريا** ، بلغ عدد الحالات التى أبلغ عنها الفريق المعنى بحالات الاختفاء القسرى للحكومة السورية خمس عشرة حالة ، أوضحت الحكومة خمس حالات منها (٣ فى السجن ، و٢ أفرج عنهم) كما أوضحت المصادر غير الحكومية حالة أخرى (شخص أفرج عنه) فيما بقيت هنالك تسع حالات معلقة . بينما هناك ادعاءات من منظمات حقوقية دولية بوجود عشرات الحالات الأخرى من المختفين .

أما **ليبيا** التى لم تظهر فى قوائم الفريق المعنى بحالات الاختفاء القسرى التابع للأمم امتحدة ، فقد أذاعت الرابطة الليبية لحقوق الانسان فى شهر ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٣ قائمة تضم ستة وثلاثين اسما لأشخاص اختفوا بها خلال الفترة من عام ١٩٦٩ الى العام ١٩٩٠ تحت عنوان قائمة " أولية " بأسماء المختفين قسرا . وتشمل هذه القائمة زعيما دينيا معروفا هو الامام موسى الصدر ، وعشرة من العسكريين بينهم وزير الدفاع الأسبق أدم سعيد الحواز والنقيب عمر عبد الله المحيشى عضو مجلس قيادة الثورة ، وعشرة من أصحاب الأعمال الحرة ، وأربعة من الموظفين ، وقاضيا ، واثنين من اساتذة الجامعات ، واثنين من المدرسين ، و صحافيا . كما يشير التسلسل الزمنى لاختفاء هؤلاء الاشخاص طبقا للائحة الرابطة الليبية الى اختفاء اثنين فى العام ١٩٦٩ ، وواحد فى العام ١٩٧٠ ، واثنين فى العام ١٩٧٥ ، وواحد فى العام ١٩٧٧ ، واثنين فى العام ١٩٧٨ ، وواحد فى العام ١٩٨٠ ، وواحد فى العام ١٩٨١ ، وواحد فى العام ١٩٨٢ ، واثنين فى العام ١٩٨٣ ، وثمانية فى العام ١٩٨٤ ، واثنين فى العام ١٩٨٦ ، وثلاثة فى العام ١٩٨٩ ، وتسعة فى العام ١٩٩٠ .

كذلك أوردت منظمات حقوق الانسان قائمة أخرى تضم ١٦ شخصا ، ورد أنهم اختفوا خلال احتجازهم فى العام ١٩٩١ ، ولايزال مصيرهم ومكان وجودهم مجهولا . وكان هؤلاء الستة عشر بين مئات من العمال النيجريين والماليين الذين احتجزوا وتعرضوا لسوء المعاملة ثم تم ترحيلهم .

وكانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان قد خاطبت السلطات المصرية بشأن اختفاء اثنين من قادة " الجبهه الوطنية لانقاذ ليبيا " وهما جاب الله حامد مطر وعزت يوسف المقريف ، بعد أن سلمتهما قوات الأمن المصرية الى السلطات الليبية فى عام ١٩٩٠ كما خاطبت المنظمة السلطات الليبية بشأنهما وحثتها على بيان مصيرهما . ولكن من المؤسف أنه لا الحكومة المصرية أو الليبية قدمت أية ايضاحات للمنظمة .

وفى **السودان** اقتصر تقرير الفريق المعنى بحالات الاختفاء القسرى على تناول ست حالات من بينها حالتا اختفاء قسرى لشخصيين فى جنوب السودان اختفيا فى الخرطوم بشبهة تأييدهما لجيش تحرير الشعب السودانى وهما برمينا شوت أرو فى ديسمبر/كانون أول ١٩٩١ والكولونيل امبروز مونتتى جور فى أغسطس/آب ١٩٩٢.

لكن المقرر الخاص لحالة حقوق الانسان فى " السودان " أشار لحالات متعددة ، منها حالات أشخاص القى القبض عليهم من قبل رجال الأمن للاشتباه فى قيامهم بأنشطة معارضة ثم اقتيدوا الى مراكز احتجاز سرية فى شمال البلاد فى عزلة تامة عن العالم الخارجى ، ولم يبلغ أفراد أسرهم بمصيرهم أو أماكن وجودهم ، وأمكن فيما بعد العثور على بعض أولئك الذى أفادت التقارير " باختفائهم " ومن بين هؤلاء ابراهيم الأمين عضو سابق فى مجلس الوزراء ، وفضل الله ناصر ، وزير سابق وعضو فى حزب الأمة

المحظور ، وكانت قوات الأمن قد ألقت القبض عليهما فى نيسان/ابريل ١٩٩٣ خلال حملة اعتقالات للمعارضين السياسيين المشتبه فيهم فى شمال السودان ، وقيل أن هناك آخرين مازالوا مفقودين مثل سيد عمر عوض أبو قجة . كذلك وردت إدعاءات كثيرة عن حالات اختفاء فى مناطق النزاع، فورد ان القوات الحكومية قامت عقب الهجمات التى شنها جيش تحرير شعب السودان على جوبا فى منتصف عام ١٩٩٢ باعتقال أكثر من ٢٣٠ شخصا من الجيش وقوات الشرطة وقوات السجون وادارة الحياة البرية للاشتباه فى تعاونهم مع جيش تحرير شعب السودان . منهم ٦٨ شخصا أقرت الحكومة باعتقالهم . وقد اختفى معظم هؤلاء الأشخاص ومن بينهم مايكل موتو عطية ، وهو موظف " ببرنامج الأمم المتحدة الانمائى " القى القبض عليه فى جوبا فى ٣١ يوليو/تموز ١٩٩٢ ولايعرف مصيره ، ويخشى أن يكون العديد ممن اختفوا قد ماتوا نتيجة التعذيب أو اعدموا بلا محاكمة وابلغ ايضا عن حالات اختفاء أشخاص يشتبه فى اشتراكهم فى أنشطة المعارضة فى جبال النوبا .

وفى مصر بلغ عدد الحالات التى احالها الفريق العامل بحالات الاختفاء القسرى سبع حالات وقد تم اجلاء حالتين منها من جانب الحكومة المصرية.

وقد أوردت المنظمة المصرية لحقوق الانسان فى يوليو ١٩٩١ نماذج لثلاث حالات حققتها عن الاختفاء القسرى فى مصر شملت حالة زكريا السيد بكر وهو جندى مجند بالقوات المسلحة منذ عام ١٩٨٧ وقد خرج من منزله صباح ٢٨ يناير/١٩٨٨ متوجها - كالمعتاد - الى وحدته العسكرية لكنه لم يصل اليها ولم يظهر منذ ذلك اليوم ، وهو عضو نشط فى حزب التجمع واستدعى للتحقيق اكثر من مرة من مباحث أمن الدولة . وحالة مصطفى محمد عبد الحميد وكان طالبا بالسنة الثالثة بكلية طب الزقايق وقامت مباحث

أمن الدولة باعتقاله فى ١٩٨٩/١٢/١٧ بمقتضى قانون الطوارىء بزعم الاشتراك فى محاولة اغتيال وزير الداخلية السابق زكى بدر ، وشوهد آخر مرة فى يناير ١٩٩٠ . أما النموذج الثالث فكان لحالة فتاة تدعى نصره فتحى ابراهيم وهى طالبة منقبة بمدرسة السلام الثانوية بنات بحدائق القبة ، ولها نشاط سياسى دينى فى المدرسة . وقد خرجت من منزلها الى مدرستها صباح ١٣ مارس ١٩٩٠ ولكنها اختفت .

كذلك رصدت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان حالتين أخريين خلال العام ١٩٩٣ ، تتعلق الأولى بالجندى/طارق عبد الحليم عبد الحميد ، و قد اختفى منذ ١٩٩١/٥/٩ و فيما يذكر والده الذى تقدم بشكواه للمنظمة أن بعض الجنود أخبروه بوفاة نجله إلا أن وزارة الدفاع اخطرته بأنه يعتبر هروباً منذ ١٩٩١/٥/٩ و حتى الآن ما زال مختفيا ، وتتعلق الحالة الثانية بإختفاء تلميذة بالإعدادى تدعى شهرزاد سلامه (١٤ سنة) خلال الفترة من ١٩٩٣/١١/١٥ حتى يناير ١٩٩٤ و ذكر والدها أن شكوكه قد تأكدت بعد عودتها من أنها كانت محتجزة على نحو غير قانونى بمقر مباحث امن الدولة فى الزقازيق و الماظة دون اعلان عن وجودها من الأساس و ذلك نتيجة الاشتباه فى صلتها بالجماعات الإسلامية و نقل التعليمات بين بعض أعضائها.

و كما هو معروف ففى ديسمبر ١٩٩٣ اختفى فى مصر أيضا الأستاذ منصور الكيخيا وزير خارجية ليبيا الأسبق و عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان و تفرد هذه الدراسة لاحقا قسما خاصا بهذه القضية .

وقد أبلغت المنظمة المصرية النائب العام بهذه الحالات كما خاطبت السادة وزراء الداخلية والدفاع ورئاسة الجمهورية لكنها لم تتلق ردا على رسائلها ومذكراتها .

أما عن ظاهرة الاختفاء فى **اليمن** فقدرتها بعض المصادر بـ١٤٠ حالة وقعت فى السبعينات والثمانينات فى الجمهورية العربية اليمنية ، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية قبل توحيدهما ولايزال مصيرهم مجهولا ولم يجر تحقيق للوقوف على مصيرهم ومكان وجودهم .

ومن بين هؤلاء المختفين صحفيون وأطباء ومهندسون وموظفون حكوميون وقضاة ومحامون من بينهم - على سبيل المثال - عبد الرحمن بلجون الذى كان يشغل منصب المدير العام لتليفزيون عدن سابقا ، وكان قد قبض عليه عام ١٩٨٦ ، وزعم أنه قاسى تعذيبا بالغ الشدة مما أدى الى إصابته بكسر فى الظهر ، وقيل أنه شوهد فى بعض المستشفيات والمعتقلات فى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية حتى عام ١٩٨٨ ، ومن بينهم - على سبيل المثال كذلك - محاسب من الحديدة يدعى مطهر الاريانى ، اختفى بعد القبض عليه عام ١٩٨٢ وتردد أنه شوهد فى عدة معتقلات فى شتى أنحاء الجمهورية العربية اليمنية حتى عام ١٩٨٩ .

ومنذ بداية أزمة الخلافات الداخلية فى العام ١٩٩٣ بدأ توظيف قضية المختفين توظيفا سياسيا فى الخلافات الداخلية ، فبينما سعت عائلات المختفين لدى القيادات السياسية فى المحافظات الشمالية والجنوبية ، فقد تبادلت قيادات " المؤتمر " و " الاشتراكى " الاتهامات حول وجود ومصير هؤلاء المختفين ، دون أن يبذل أى منهما جهدا جادا فى التحقيق فى مصير هؤلاء المختفين .

فى **الكويت** اقتصر تقرير الفريق المعنى بحالات الاختفاء القسرى على الاشارة لحالة واحدة احيلت الى الحكومة ، وما زالت مسجلة من الحالات المعلقة . لكن المنظمة تلقت شكاوى وتقارير بشأن ١٢٠ شخصا اختفوا فى اعقاب تحرير الكويت ، وخلال الفترة التى لم تكن السلطات قد استكملت

سيطرتها على الأوضاع . ولم يعرف حقيقة مصيرهم حتى الآن . وقد تلقت المنظمة قائمة بأسماء ٥٤ مفقودا فلسطينيا من بين هؤلاء انقطعت صلاتهم بذويهم منذ اعتقالهم فى اعقاب التحرير ومعظمهم من العاملين فى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

وقد سعت المنظمة لدى الحكومة الكويتية مرارا لاجراء تحقيق حول أوضاع هؤلاء المختفين ، والكشف عن أحوالهم ومصيرهم ، وتعويض أسرهم . ولكن لم يصل الى علم المنظمة ان مثل هذا التحقيق قد تم أو أنه اتخذت اجراءات جدية لتحرى مصير هؤلاء .

وفى **السعودية** يورد المقرر الخاص حالة واحدة من حالات الاختفاء القسرى ، ولكن يلفت الانتباه أن رد الحكومة السعودية على الفريق لم يقتصر فحسب على نفى هذه الحالة بل أشار الى أنه ليس لدى المملكة " سجل بحالات الاختفاء المتعددة هذه التى أرسلها الينا الفريق العامل " . كما أشار أيضا الى أن الادعاءات التى يتلقاها الفريق العامل من مصادر معروفة أو غير معروفة لايمكن لدولة عضو أن تعتبرها وقائع تستحق النفى أو التأييد ، وأن ولاية مركز حقوق الانسان لا تجيز الادعاءات أو التدخل فى الولاية الداخلية لدولة ذات سيادة ، هى نفسها من الدول المؤسسة للأمم المتحدة .

كما يلفت الانتباه الى أن المعارضة السعودية بالخارج تثير بشكل نمطى منذ سنوات عدة حالات من بينها حالة ناصر السعيد .

فى **موريتانيا** ، التى اقتصر تناول المقرر الخاص فيها على حالة واحدة أيضا ، لم يتلق الفريق العامل ردا بشأنها لكن يلفت الانتباه أيضا أن الحكومة قد ردت على الفريق - فى اطار استبيان عن موضوع الاقلات من العقوبة - فقد أشارت فى ردها الى قوانين العفو العام الصادرة فى تموز/يوليو ١٩٩١

والتى منحت جميع قوات الأمن والقوات المسلحة عفوا عاما عن كل الأعمال التى جرت خلال الفترة من ١٥ ابريل/نيسان ١٩٩١ ، كما أفادت أن حالة من السلم والمصالحة قد عمت البلد نتيجة لاصدار هذا العفو العام . لكن منظمات حقوق الانسان استدعت انتباه الفريق العامل الى قوانين العفو العام التى شنت فى موريتانيا فى ٢٩ مايو/آيار ١٩٩٣ وتمنح عفوا عاما وتاما لافراد قوات الأمن عن جميع الجرائم المرتكبة أثناء الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩٢.وقد أفادت التقارير بأن ما يقرب من ٤٠٠ موريتانى قد أعدموا خلال تلك الفترة ودون محاكمة ، وأن آلافا من الأشخاص احتجزوا لفترات طويلة دون محاكمة فضلا عن اختفاء عشرات من الأشخاص . وطالبت منظمات حقوق الانسان باجراء تحقيق مستقل فى هذه الادعاءات لكن الواضح - حتى اعداد هذا التقرير - أن السلطات الموريتانية تجاهلت هذه الادعاءات .

٣ - المنظمة العربية لحقوق الانسان

وظاهرة الاختفاء القسرى

أظهرت المنظمة العربية لحقوق الانسان اهتماما واضحا بحالات الاختفاء القسرى منذ تأسيسها ، وعنيت فى أدبياتها برصد ومتابعة هذه الظاهرة بصفتها احدى مظاهر الانتهاك المؤسفة التى تعانى منها بعض البلدان العربية. كما تابعت خلال نشاطها اليومى عدة حالات من خلال الشكاوى التى تصلها . وخاضت حواراً متجدداً مع الحكومات المعنية حول حالات الاختفاء سواء كانت جماعية أو فردية .

وقد أولت المنظمة عناية خاصة للحالات التى أخذت طابع الظاهرة فى بعض البلدان العربية ، فعبرت بشكل متكرر عن قلقها البالغ من جراء هذه

الظاهرة فى العراق ، وطالبت الحكومة العراقية بايضاح حالات آلاف الاشخاص المختفين . وقد أشارت الحكومة العراقية فى ردها على المنظمة العربية لحقوق الانسان الى الصعوبات التى تواجهها الجهات المعنية فى الكشف عن مصيرهم بالنظر لوقوعها بالاساس فى فترة الحرب العراقية الايرانية ، وفى مناطق حدودية ذات طبيعة جغرافية قاسية كانت مسرحا لعمليات عسكرية ، رافقها نزوح واسع للسكان المقيمين فيها . ورجح رد الحكومة ان قسما كبيرا ممن اعتبروا فى عداد المختفين قد هرب الى الدول المجاورة . اما فيما يتعلق بحالات الاختفاء لاكثر من ٢٢٠٠ من افراد عشيرة البرزانى الكرديه فقد أوضح رد الحكومة على المنظمة ان المناطق التى تقطنها هذه العشيرة قد شهدت عددا من العمليات العسكرية خلال الحرب العراقية الايرانية ، وان افراد العشيرة قد تعاونوا مع القوات الايرانية الغازية وسهلوا دخولها لهذه المناطق ، وشاركوا فعليا فى المعارك ضد القوات العراقية مما اسفر عن مقتل العديد منهم ، وأنه بعد استعادة القوات العراقية سيطرتها على هذه المناطق فقد فرت اعداد اخرى من العشيرة البرزانية الى ايران . وأنه فى ضوء ذلك تجد الحكومة العراقية صعوبة فى التحقيق فيما أورده تقرير المنظمة بشأن الأشخاص المزعوم اختفاؤهم .

وقد عقبت المنظمة على هذا الرد بأنه ، مع الاقرار بالصعوبات التى أوضحتها السلطات لكشف مصير المختفين ، فان المنظمة تعتقد أن السلطات مدعوة لاتخاذ خطوات حثيثة على الأقل للتحقيق فى مصير أفراد العشيرة البرزانية ، والتى كانت التقارير اشارت الى انهم قد شوهدوا اخر مرة فى مخيمات الحكومة العراقية بقشطاية وديانيا فى اربيل فى ٣٠ يوليو/تموز ١٩٩٣

و قد أثارت المنظمة حالات الاختفاء القسرى لدى الحكومة العراقية وناشدتها إجلاء مصير الأشخاص المحتجزين منذ اضطرابات مارس/آذار ١٩٩١ كما قدمت إليها عدة قوائم تلقتها و لكن الحكومة لم تف بوعودها بالتعقيب على القوائم المقدمةمن المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى أواخر ١٩٩١ و تتضمن اسماء ٣٦٤ شخصا جرى اعتقالهم فى أعوام ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٨ فضلا عن أسماء ١٠٨ أشخاص من علماء الدين و طلبة الحوزة العلمية للامام الراحل أبو القاسم الخوئى قبض عليهم فى أعقاب الاضطرابات المذكورة ، و لم يفرج حتى الآن إلا عن اثنين منهم .

و قد عنيت المنظمة بإجراء وساطة لدى السلطات العراقية لوضع نهاية لقضية الأسرى و المفقودين بالعراق التى تؤرق مئات الأسرى ، و تشغل الرأى العام الكويتى ، كما تمثل إحدى العقبات البارزة فى تصفية آثار حرب الخليج ، و تستخدم من جانب القوى الدولية كأجد مبررات استمرار الحصار الإقتصادى على الشعب العراقى.

وزارت بعثة من المنظمة العربية و المصرية كلا من الكويت والعراق فى شهر أغسطس/آب و سبتمبر/أيلول ١٩٩١ و تسلمت من المسئولين الكويتيين قائمة تضم ٢١٠١ حالة ، و اخرى من الجمعية الأهلية تضم عددا أقل من الحالات جرى تدقيقها بمعرفتها تشمل ١٢٠٠ حالة و قد تدخلت المنظمة كذلك لدى المسئولين العراقيين بالقائمة الرسمية ، و ايضا بقائمة حد ادنى يتوافر بها اقصى حد ممكن من المعلومات التى توافرت للمنظمة من مصادر متعددة وتشمل ١٨٠ شخصا توفرت معلومات عن مشاهدتهم فى أماكن الاحتجاز بالعراق ،مما يعنى توافر معلومات عنهم لدى السلطات . و طلب البعض توفير المعلومات عن هؤلاء الأشخاص كما طلبت من الحكومة العراقية قوائم

و قد أثارت المنظمة حالات الاختفاء القسرى لدى الحكومة العراقية وناشدتها إجلاء مصير الأشخاص المحتجزين منذ اضطرابات مارس/آذار ١٩٩١ كما قدمت إليها عدة قوائم تلقتها و لكن الحكومة لم تف بوعودها بالتعقيب على القوائم المقدمةمن المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى أواخر ١٩٩١ و تتضمن اسماء ٣٦٤ شخصا جرى اعتقالهم فى أعوام ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٨ فضلا عن أسماء ١٠٨ أشخاص من علماء الدين و طلبة الحوزة العلمية للامام الراحل أبو القاسم الخوئى قبض عليهم فى أعقاب الاضطرابات المذكورة ، و لم يفرج حتى الآن إلا عن اثنين منهم .

و قد عنيت المنظمة بإجراء وساطة لدى السلطات العراقية لوضع نهاية لقضية الأسرى و المفقودين بالعراق التى تؤرق مئات الأسرى ، و تشغل الرأى العام الكويتى ، كما تمثل إحدى العقبات البارزة فى تصفية آثار حرب الخليج ، و تستخدم من جانب القوى الدولية كأجد مبررات استمرار الحصار الإقتصادى على الشعب العراقى.

وزارت بعثة من المنظمة العربية و المصرية كلا من الكويت والعراق فى شهر أغسطس/آب و سبتمبر/أيلول ١٩٩١ و تسلمت من المسئولين الكويتيين قائمة تضم ٢١٠١ حالة ، و اخرى من الجمعية الأهلية تضم عددا أقل من الحالات جرى تدقيقها بمعرفتها تشمل ١٢٠٠ حالة و قد تدخلت المنظمة كذلك لدى المسئولين العراقيين بالقائمة الرسمية ، و ايضا بقائمة حد ادنى يتوافر بها اقصى حد ممكن من المعلومات التى توافرت للمنظمة من مصادر متعددة وتشمل ١٨٠ شخصا توفرت معلومات عن مشاهدتهم فى أماكن الاحتجاز بالعراق ،مما يعنى توافر معلومات عنهم لدى السلطات . و طلب البعض توفير المعلومات عن هؤلاء الأشخاص كما طلبت من الحكومة العراقية قوائم

بأوضاع المقيمين فى الكويت قبل ٢ أغسطس /آب ١٩٩٠ الذين احتجزوا فى الكويت أو العراق أو صدرت بحقهم أحكام سواء قضوها أو ما زالوا أو توفوا و صدرت لهم شهادات وفاة و قد وعد المسئولون العراقيون بتوفير هذه المعلومات على وجه السرعة و لم يفعلوا .

و قد أكد ممثلو الحكومة العراقية أن بلادهم قد دللت على حسن نواياها من خلال إعادة المحتجزين من آل الصباح ، و تسليم ما يزيد على ستة آلاف فردا الى السلطات الكويتية ، و أن السلطات العراقية بسبيل التعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر طبقا لقرارات اللجنة المشتركة بين دول التحالف والحكومة العراقية فى السعى للحصول على معلومات عن المفقودين و يمكن اللجنة الدولية للصليب الحمر من التفتيش غير المقيد على السجون و أماكن الاعتقال .

وقد أعربت المنظمة فى تقريرها أن حالة الفوضى التى رافقت الأحداث السياسية التى مرت بالكويت و العراق قد تحول نهاية دون حسم بعض حالات المفقودين من الجانبين ، و أكدت على أهمية توافر النوايا الحسنة والجهد الصادق من الجانبين للتوصل الى حل مرض لجميع الأطراف المعنية و تقليل المعاناة الإنسانية إلى أقل حد ممكن.

و خلال عامى ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ جرى تطور مهم على القائمة الكويتية المتعلقة بالأشخاص المفقودين ، و تم تدقيق العديد من الحالات ، و استبعاد بعض الأسماء ، كما اسقطت من المطالبة بعض الأشخاص من " البدون "، واصبحت القائمة تضم الآن نحو ٦٢٥ فردا على نحو ما جرت الإشارة بينما استمرت المنظمة تلح – فى كل المناسبات – على السلطات العراقية لاتخاذ اجراءات كافية لبحث مصير هؤلاء المفقودين و إخلاء سبيل المحتجزين منهم.

كذلك أجرت المنظمة العربية لحقوق الانسان عدة تدخلات بخصوص ظاهرة الاعتقال القسرى فى المغرب ، والتقت وأسر بعض المختفين الذين قدموا للمنظمة بالقاهرة أو ظلوا على اتصال معها من خلال التراسل ، وقد طالبت المنظمة بشكل متكرر باطلاق سراح جميع المختفين ، كما تطالب منذ العام ١٩٩١ بفتح تحقيق قضائى فى قضية الاختفاء ، والتحقيق مع المفرج عنهم لمعرفة ظروف اختطافهم ، وأمكنة الاختفاء وما ورد بخصوص التعذيب الذى وقع عليهم خلال مدة الاعتقال ، ومصير رفاقهم مع ترتيب النتائج القانونية على ذلك وفى مقدمتها تعويض المختطفين الذين أفرج عنهم ومساءلة المتسببين عن اختفائهم .

كما تطالب المنظمة أيضا بضرورة الاعلان رسميا عن كل الوفيات التى حدثت سواء فى معتقل تازمامارت أو غيره من المعتقلات السرية وعن تاريخ وظروف هذه الوفيات وتسليم جثث المتوفين لذويهم .

ومن بين الحالات التى تدخلت فيها المنظمة ما وقع من حالات الاختفاء فى الكويت فى أعقاب التحرير ففى ذلك الوقت أوردت المصادر اختفاء نحو ١٢٠ شخصا لم يعرف حقيقة مصيرهم خلال أحداث العنف الثأرية التى سادت الكويت تجاه أبناء البلدان التى اتخذ قادتها موقفا منحازا للعراق خلال فترة الاحتلال . وقد تلقت المنظمة أسماء ٥٤ مفقودا فلسطينيا من بين هؤلاء انقطعت صلاتهم بذويهم منذ اعتقالهم فى أعقاب التحرير ومعظمهم من العاملين فى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية .

وقد أجرت المنظمة حوارا مع الحكومة الكويتية حول هذه الحالات ، وطالبت السلطات المختصة بالتحقيق فى وقائع اختفاء هؤلاء الاشخاص ، وتحرى مصيرهم كما طالبت بمحاسبة المسئولين الذين قد تسفر التحقيقات

عن تورطهم فى جرائم اختفاء هؤلاء الاشخاص ، وتجدد المنظمة دوريا منذ ذلك الوقت هذه المطالب .

ضعف آليات الأمم المتحدة فى معالجة المشكلة ، التى مازالت تستفحل عاما بعد عام ، وقد عبرت المنظمة فى أكثر من مرة أمام لجان الأمم المتحدة عن قلقها من ذلك ، وفى مداخلتها أمام الدورة الخمسية للجنة حقوق الانسان (مارس ١٩٩٤) ولم تخف المنظمة قلقها من أن الفريق العامل المعنى بحالات الاختفاء القسرى قد تعاطى مع الموضوع بأسلوب بيروقراطى . بينما لاتتحمل حالات الاختفاء القسرى بيروقراطية الأمم المتحدة لان حياة المختفين غالبا ما تكون فى خطر ويتطلب انقاذهم سرعة التدخل . وأوضحت المنظمة انها عندما دعت مع غيرها من المنظمات لاستحداث منصب المفوض السامى لحقوق الانسان ، فقد كان هاجسها الأساسى هو هذه البيروقراطية التى تشل عمل الأمم المتحدة ودعت الى سرعة تدخل المفوض السامى ، وعلى مستوى عال، لانقاذ حياة الاستاذ منصور الكيخيا . وآلاف غيره تتعرض حياتهم للخطر كل يوم .

من ناحية أخرى ، فقد ربطت المنظمة بين سلسلة الوقائع التى تتعرض لها قياداتها ونشطاؤها بالخطف أو القتل أو الاعتقال على صلة باداء واجباتهم فى الدفاع عن حقوق الانسان أو التعبير عن ارائهم بطريقة سلمية ، وأكدت على أهمية دفع الجهود من أجل حماية نشطاء حقوق الانسان ، واستحثت لجنة حقوق الانسان فى دورتها الخمسية للبت فى مشروع الاعلان المخصص لهذا الفريق والذى كان من المقرر النظر فيه من جانب اللجنة . لكن للأسف لم تحرز اللجنة تقدما فى انجاز المشروع ، وأوضح رئيس المنظمة أمام اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات (١- ٢٦ أغسطس/أب) أنه

من المفارقات المحزنة ان لجنة حقوق الانسان فى الأمم المتحدة عجزت عن الاتفاق على نص لاعلان عالمى لحماية المدافعين عن حقوق الأنسان رغم مرور أكثر من ثمان سنوات على بحث الموضوع " ودعا اللجنة لأن تطلب الى لجنة حقوق الانسان الاسراع فى الاتفاق على الاعلان الخاص بحقوق المدافعين عن حقوق الانسان " . وذكر اللجنة بأن " المدافعين عن حقوق الانسان هم المستهدفون الآن فى منطقتنا ، وفى كثير من بلدان العالم فلا تتركوا مزيدا من نشطاء حقوق الانسان يستهدفون للعدوان دون حماية دولية".

منصور الكيخيا : دراسة حالة

لدى المنظمة العربية لحقوق الانسان العديد من الأسباب التى تجعلها تتخذ من اختفاء منصور الكيخيا " حالة للدراسة " ليس أقلها موقعه القيادى فى المنظمة ، وعضويته بمجلس أمنائها . لكن أيضا لأن حالة اختفاء منصور الكيخيا هى نموذج لفظاعة الجرم ، ورمز لانتهاك تسعى المنظمة منذ تأسيسها ، مع غيرها من منظمات حقوق الانسان ، لاستئصال شأفته .

فمنصور الكيخيا زعيم سياسى معارض سبق أن شغل فى بلاده العديد من المناصب الرفيعة . وعندما انتقل الى صفوف المعارضة لم يستخدم العنف ولم يدع اليه ، بل وظل حتى آخر لحظة قبل " اختفائه " على استعداد للتحاور مع النظام الذى يعارضه والذى ربما يكون ضحية لحسن ظنه به .

ومنصور الكيخيا أيضا رجل قانون وأحد نشطاء حقوق الانسان ، وعضو فى ست منظمات حقوقية تعمل كلها بالقانون ، ومن أجل إعلاء القانون ، وتقاوم كل خروج عليه . وجميعها أيضا ترفض العنف وسيلة لحل الخلافات السياسية ، ومعظمها – ان لم يكن جميعها – تناشد المجتمع الدولى

رفع الحصار عن ليبيا ، والعمل على الوصول الى تسوية سلمية عادلة للأزمة الليبية الغربية بشأن تسليم المتهمين فى حادث تفجير طائرة " بان أمريكان " عام ١٩٨٨ وحادث الطائرة الفرنسية ، ويشار من ذلك الى المنظمة العربية لحقوق الانسان ، واتحاد المحامين العرب ، والرابطة الليبية لحقوق الانسان ..

ومنصور الكيخيا كذلك ، رجل دمث الخلق ، ومعتدل اللهجة ، ليس من خصاله اكتساب العداوات ، وكان قادرا دائما على اكتساب الاصدقاء وكذا احترام خصومه .

وتوقيت اختفاء منصور الكيخيا ، أيضا ينطوى على معنى النموذج . وبدون اغراق فى تحليل حول توقيت اختفائه عشية الاحتفال باليوم العالمى لحقوق الانسان ، أو عقب مناسبة مهمة لنشاط حقوق الانسان فى الوطن العربى وهى عقد الجمعية العمومية للمنظمة العربية لحقوق الانسان والاحتفال بمناسبة مرور عقد على تأسيسها .. دون اغراق فى تحليل يربط بين مدلول التوقيت فى هذه المناسبات التى ربما لم تكن تعنى بالنسبة للجناة سوى "فرصة مناسبة " لارتكاب جرمهم .. فإن هذا الربط يظل واضحا فى الواقع ، وان لم يكن مستهدفا به ضرب المنظمة او الاستهانة بالرأى العام العربى . فقد عبر فى كل الأحوال عن هذه الاستهانة ، ووجه هذه اللطمة . وترك - فى كل الأحوال - الحركة العربية لحقوق الانسان تواجه هذه الحقيقة .

ويضيف اختيار مصر كمكان لارتكاب الجريمة بعدا اضافيا لمعنى النموذج . فمصر ، رغم الظروف الأمنية السيئة التى تواجهها ، لاتعرف "الاختفاء " كظاهرة ، وانما كحالات فردية متفرقة ، ولا يعرف لدى دوائر حقوق الانسان قبل حالة منصور الكيخيا الا سبع حالات - كما سبقت الاشارة

- منها خمس حالات لمصريين وحالتان لليبيين . وقد تم اجلاء الحالتين الأخيرتين من جانب الحكومة المصرية ، كما أن هناك اتفاقا - ليس من المعروف اذا كان مكتوبا أو وديا - بين الحكومتين المصرية والليبية ، على الا تمس الحكومة الليبية المعارضين السياسيين اللاجئين فى مصر . ومصر بهذ المعنى " بلد آمن " بالنسبة لزائر يخشى أن يتعرض لمثل هذا الاجراء كمنصور الكيخيا ، وأيضا بالنسبة لنوعية الاحتياطيات الواجبة منه ، ومن الجهة الداعية لحضوره وأعنى بها المنظمة العربية لحقوق الانسان .

ونأتى للأداء : ونقصد هنا أداء جميع الاطراف : الحكومة المصرية بصفتها مسئولة عن أمن وسلامة المقيمين على أرضها ، والحكومة الليبية التى تعد مسئولة عن مواطنيها . والمنظمة العربية لحقوق الانسان كطرف من الاطراف التى وقع عليها الاعتداء من ناحية ، وبحكم مسئوليتها فى مكافحة هذا الانتهاك من ناحية اخرى ، والرأى العام العربى الشاهد ، والمعنى بمستقبل آمن أيضا .

وقد لمست المنظمة عن كثب جهود الحكومة المصرية لاجلاء الحادث ، وقد اتسمت هذه الجهود بقدر من عدم الاكتراث سرعان ما تجاوزته - تحت الحاح المنظمة والرأى العام - وتحول الى اهتمام واضح سواء فى جهود البحث والاستقصاء أو فى الاتصالات السياسية مع الحكومة الليبية لاستكشاف ما لديها من معلومات . وشمل ذلك تخصيص عدة فرق بحثيه من مباحث أمن الدولة لاجلاء غموض الحادث ، ولقاء مسئولى الامن ومسئولى المنظمة، وايفاد مبعوثين على مستوى رفيع لمقابلة القيادة الليبية ، واستدعاء السيدة بهاء العمرى زوجة الاستاذ منصور الكيخيا للتشاور ، لكن رغم هذه الخطوات لم تصدر وزارة الداخلية المصرية بيانا رسميا واحدا يوضح نتائج

التحقيقات أو يوضح اتجاهات التحقيق ، ولم تطلع ممثل المنظمة على محاضر التحقيقات ، رغم موافقتها من حيث المبدأ على ذلك .

وقد تفاوتت تصريحات المسئولين المصريين بين اظهار الاهتمام بالقضية، الى نفى وجود تقصير من جانب الأجهزة المصرية . الى التهديد باتخاذ اجراءات حاسمة ضد من يثبت تورطهم فى الحادث . لكن من ناحية أخرى أورد مسئولون مصريون تعليقات علنية - لم تنشر - تعبر عن الاستهانة بما حدث ، وتنتقد المعارضة الليبية ، وتذكر بحجم المصالح المصرية فى ليبيا متمثلة فى مئات الآلاف من العاملين المصريين هنالك .

على الجانب الليبى نفى المسئولون الليبيون أية مسئولية لليبيا عن الحادث، وأشاروا باصبع الاتهام الى طرف ثالث ، وتفاوت الاتهام بين المخابرات الاسرائيلية " الموساد " والمخابرات الامريكية " سى أى ايه " . لكن تضاربت تصريحات المسئولين فى معالجة اصداء الحادث . أظهر بعضها أسفه لما حدث ، وتقديره لمنصور الكيخيا ، وأساء بعضها للرجل وأسرته ، وادعى انحداره من أصول غير ليبية ترجع للدولة العثمانية التى أساءت للشعب الليبى. لكن العقيد القذافى قائد الثورة الليبية كتب فى اكثر من مناسبة للسيدة حرم الكيخيا. كما التقى بها ، وعبر فى هذه المراسلات واللقاء عن أسفه لما أصاب زوجها ، واهتمامه بالرجل والقضية . ، وأنه لايعتبره معارضا سياسيا ، ولكن من نشطاء حقوق الانسان التى تهتم بها ليبيا. كما أعرب عن عزمه على اجراء تحقيق مشترك مع الحكومة المصرية لاجلاء مصير منصور الكيخيا ، ولكنه أيضا اتهم المخابرات الامريكية باختطافه .

عدا ذلك لم يظهر للمنظمة خطوات محددة من جانب السلطات الليبية تجاه القضية ، ولم تسع لتبديد شكوك اثارتها تصريحات أخرى زامنت الحادث وأعلن فيها مسئولون ليبيون عن اهدار دم اثنين من زعماء المعارضة الليبية فى الخارج . وعدا ذلك أيضا فقد تبلورت توجهات داخلية فى ليبيا تعبر عن عدم التسامح مع الخصوم السياسيين ، كما تعبر عن الرغبة فى تنحية القانون فى التعامل معهم ، وشهد شهر مارس/آذار ١٩٩٤ على شاشات "التليفزيون" فى ليبيا أشخاصا منهكين من الاحتجاز والتعذيب يدلون بمعلومات تدينهم عن التخابر مع جهات أجنبية كما ظهر على شاشات التليفزيون شخصيات عشائرية وقبلية وأهالى يهدرون دم ذويهم .

أما أداء المعارضة الليبية الذى اتسم كما هو متوقع بالقلق من اعتبار الحادث استطرادا لتصفية المعارضين السياسيين ، فقد وجه منذ اللحظة الأولى اتهاما واضحا ومحددا باختطاف النظام الليبى لمنصور الكيخيا . وأوردت المعارضة عشرات من التفاصيل الصغيرة للتدليل على أن النظام استدرج الاستاذ منصور الكيخيا الى كمين نصبه له فى اطار دعوة مشكوك فيها للحوار ، وأعادت الى الأذهان قصة الامام موسى الصدر ، كما اعادت الى الأذهان مصير المعارضين السياسيين الذى تخلص منهم النظام بأشكال مختلفة. ووجهت المعارضة نداءات للقادة السياسيين فى العديد من الدول للتدخل للافراج عن منصور الكيخيا . كما انتقدت بعض فصائل المعارضة الحكومة المصرية واتهمتها بالتواطؤ ، وذهبت فصائل منها الى القول بأن هذا التواطؤ المذكور قد وقع مع عناصر أمنية وليس مع الحكومة ذاتها ، فيما برأت فصائل أخرى الحكومة المصرية وأشادت بجهودها فى حماية اللاجئين السياسيين الليبيين فى مصر وتأمينهم ، وكذا فى محاولة التحقيق فى الحادث .

و يستحق أداء آلية الأمم المتحدة ممثلة فى الفريق المعنى بحالات الإختفاء القسرى وقفة تأمل . فقد أبدى الفريق اهتماما بالحالة فور إخطار المنظمة العربية لحقوق الإنسان به رسميا و اجرى اتصالا عاجلا بالحكومة المصرية فى ١٧ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٣ دعاها فيه للتحقيق و إحاطة الفريق العامل بالنتائج . كما خاطب الحكومة المصرية فى وقت لاحق فى ٢٨ يناير/كانون الثانى ١٩٩٤ لتذكيرها و فى الأول من فبراير/شباط اجرى الفريق العامل اتصالا مماثلا بالحكومة الليبية بسبب ما ورده من إدعاءات حول تورط عملاء ليبيين فى حادث اختفاء الأستاذ منصور الكيخيا القسرى . و قد أوضح الفريق العامل فى آخر اتصال له مع المنظمة فى ١٦ سبتمبر/أيلول ١٩٩٤ بانه لم يتلق بعد أى رد من الحكومة المصرية أو الليبية بخصوص هذه الحالة . و ما يستحق التوقف بالنسبة لهذا الأداء هو محدودية المرور الذى تسهم به مثل هذه الآلية فى التحرك . و ليس فى هذا اتهام بالتقصير فى أداء الفريق ، و لكن القصد هو إظهار قصور الإجراءات المتوافرة له ، و المحددات البيروقراطية التى تقلل من فاعليته و التى تحتاج بالتأكيد الى مراجعة شاملة بحيث تتاح له من الوسائل ما يتناسب مع جسامة المشكلة و الدور المنوط به .

ويبقى أداء المنظمة العربية لحقوق الانسان ، ومنذ البداية اعتبرت المنظمة ان هذا الانتهاك لم يقع باتجاه شخص الأستاذ منصور الكيخيا فحسب، بل وعليها أيضا بنفس القدر ، وسارعت باتخاذ الاجراءات الضرورية من ابلاغ جهات الاختصاص الأمنية والقضائية والسياسية وأجهزة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسرى. ولم تتوان عن البحث المباشر فى المستشفيات وأقسام الشرطة والاماكن المماثلة واستقصاء ملابسات الحادث

وأقوال الشهود ، ولكن فى الوقت نفسه خلصت الامانة العامة فى مشاوراتها المكثفة مع اعضاء مجلس الامناء الى ضرورة توخى الحذر فى توجيه الاتهامات واجراء الوساطات لتأمين حياة الاستاذ الكيخيا وعودته سالما ، بدلا من الانسياق فى مواجهات تستند الى شكوك يعوزها الدليل . وفى كل الأحوال فقد أحاطت الرأى العام أولا بأول بكل ما نمى الى علمها من معلومات ، وبنتائج اتصالاتها التى لم تسفر عن نتائج ايجابية . من وجهة النظر القانونية فقد حملت الحكومة المصرية مسئولية اجلاء الحادث بحكم مسئوليتها عن تأمين المقيمين على أراضيها ، وحملت الحكومة الليبية مسئولية مماثلة بحكم مسئوليتها عن رعاياها . كما طالبت باجراء تحقيق مشترك بين الحكومتين المصرية والليبية ، تشارك فيه المنظمة العربية لحقوق الانسان بصفة المراقب وكذا الفريق المعنى بحالات الاختفاء القسرى فى الأمم المتحدة .

من ناحية أخرى اتجه تقدير المنظمة الى مخاطر التآكل الاعلامى - فى واقع مكتظ بالاحداث - فحرصت على تكثيف نشاطاتها الاعلامية ، وعقد العديد من اللقاءات مع ممثلى الصحافة العربية والأجنبية ووكالات الانباء ومتابعتها أولا بأول بكل ما يصلها من معلومات . كما اتجه تقديرها الى ضرورة الربط بين قضية اختفاء الاستاذ منصور الكيخيا وظاهرة الاختفاء على مستوى الوطن العربى ككل ، لما يحققه ذلك من توسيع نطاق الاهتمام بالقضية ، ويدعم أداءها لواحدة من وظائفها الاساسية فى مقاومة هذه الظاهرة البغيضة على مستوى الوطن العربى . وفى ضوء هذين العاملين شكلت هيئات المنظمة " اللجان العربية لانقاذ الكيخيا " وتم بالفعل تشكيل لجان فى مصر والاردن واليمن والكويت والمملكة المتحدة . وباشرت هذه اللجان عقد

اجتماعات تنظيمية خرجت بالعديد من المقترحات البناءة ، اجمعت على عدة نقاط بهدف الإبقاء على حيوية القضية و استمرار عملها مفتوحا حتى يتم استعادة الأستاذ الكيخيا و إجلاء مصيره و من بينها إدماج قضية اختفاء الكيخيا مع قضية الاختفاء القسرى على مستوى الوطن العربى ، و تعزيز هيئة الدفاع المشكلة من المنظمة للمتابعة القانونية للقضية و استمرار الالحاح على إجراء تحقيق مشترك من جانب السلطتين المصرية و الليبية تشارك فيه المنظمة بصفة المراقب . و عقد ندوة دولية تضم كل الهيئات المعنية بقضية الاختفاء القسرى و بمصير منصور الكيخيا.واستمرار إصدار مواد إعلامية وتوثيقية و فنية عن الكيخيا و قضية الاختفاء فى الوطن العربى و استمرار إجراء مساعى ووساطات دولية للبحث عن الكيخيا ، و حث اجهزة الأمم المتحدة المعنية على تكثيف دورها فى هذه القضية و توسيع دائرة الاتصالات بالهيئات الشعبية فى الوطن العربى و خارجه حول القضية . كما شاركت مع منظمات دولية أخرى فى تشكيل لجنة دولية لمتابعة القضية تضم عدداً من الشخصيات البارزة فى مجال حقوق الإنسان من منظمات دولية مختلفة تتابع بشكل دورى مخاطبة السلطات المصرية و الليبية لحث جهودهما للتحقيق فى القضية .

ويبقى السؤال عن اداء المنظمة : هل فعلت كل ما فى وسعها ؟ ، وهل بوسعها كتنظيم لحقوق الانسان ان تركن الى الرضاء عن الذات من انها ادت ما عليها من واجب ؟ ، وما هو الاداء الذى كان ينبغى عليها أداؤه ولم تفعله؟. والأهم من ذلك كله .. كيف تستعيد منصور الكيخيا سالما ، أو كيف تجعل من اختفائه خاتمة لظاهرة بغيضة ، وليس رقما فى سجل طويل يحفل بأسماء الآلاف من المختفين ؟ .

لقد حاولت هيئات المنظمة العربية لحقوق الانسان أن تجيب على هذه التساؤلات فى سلسلة اجتماعات متتالية عقدتها الامانة العامة لاعضاء اللجنة التنفيذية ومجلس الامناء الموجودين بالقاهرة ، كما أثارتها هيئات المنظمة فى اجتماعين متتاليين : عقدت اللجنة التنفيذية أحدهما خصيصا لهذا الغرض فى بيروت فى شهر فبراير/شباط ، كما خصص مجلس الامناء واللجنة التنفيذية معظم اجتماعاتهما لهذا الغرض مرة اخرى فى شهر ابريل/نيسان ، وأغسطس / آب ، ولايساور المنظمة - على كافة مستوياتها - أى وهم بشأن الرضاء عن الذات طالما بقى منصور الكيخيا " مختفيا " ومختطفوه طلقاء . كما لم يخالج هيئات المنظمة أى شك حول الحاجة لابداع خطوات جديدة تساعد فى اجلاء مصير الكيخيا ، وتعزيز آليات العمل من اجل مواجهة ظاهرة الاختفاء . لكن ما يتعين وضعه فى الاعتبار هو صعوبة المهمة ، والحاجة لتضافر جميع الجهود من أجل مواجهتها ، وأن يكون أحد أهداف عملنا أن يصل الى علم مرتكبى مثل هذا الجرم فى أى ركن من أركان الوطن العربى بأن الاختفاء لن يكون الوسيلة المجدية لاسكات صوت الضحايا، أو قمع النشطين فى مجال حقوق الإنسان .

الخلاصة

***** من الواضح من تشكيلة البلدان العربية التى تعانى من ظاهرة الاختفاء القسرى أنها لاتندرج فى اطار تصنيف واحد فى النظم السياسية . فبين البلدان الرئيسية الثلاثة التى تعانى من هذه الظاهرة ، لايأخذ العراق بالتعددية ، بينما يصنف البلدان الآخران - وهما المغرب ولبنان - بين النظم الليبرالية ، بل ولم يعرفا قط النظام الشمولى ، ويعتمدان منذ استقلالهما

التعددية السياسية والاجتماعية ، وينطبق نفس التحليل على البلدان التى تعانى من هذا الانتهاك بأشكال فردية .. لكن الواضح أيضا أن استقراء الظاهرة يضعها فى تناسب طردى مع حالة الاضطرابات وأعمال العنف والحروب الأهلية . ويظهر ذلك فى توقيت تصاعد الظاهرة فى العراق والمغرب ولبنان والسودان ، وفى فترة الاضطرابات التى أعقبت تحرير الكويت . كما أن استقراء الظاهرة أيضا يوضح تصاعدها مع ضعف الرقابة سواء القضائية أو البرلمانية أو الاعلامية ، وتعدد الأجهزة الأمنية ، وعدم وضوح المسئوليات والصلاحيات الأمنية . وكلها ظواهر تتفق فيها البلدان العربية مع البلدان التى تعانى من نفس الظاهرة على المستوى العالمى .

كذلك يجدر التنويه الى ان المعايير الدولية ، وكذا الآلية الدولية الموكول اليها متابعة الظاهرة واقتراح سبل مواجهتها تعمل على مستوى الانتهاكات التى ترتكبها الحكومات أو الجماعات والافراد العاملون بإمرتها ، بينما الواضح أن الظاهرة لم ، ولن تقتصر على هذا الاطار ، وخاصة فى ظل تفاقم الصراعات بين جماعات سياسية أو قبلية أو ميلشيات مسلحة ، بينها وبين الحكومات ، أو بين بعضها البعض . ويفرض هذا مراجعة المعايير والآليات المتعلقة بمكافحة هذا الانتهاك بمايضمن تغطية هذا البعد من أبعاد الظاهرة .

وترتب هذه الاستنتاجات جدول أعمال المواجهة بشكل تلقائى ، ويتلخص ذلك أساسا فى ادماج نصوص "اعلان حماية جميع الاشخاص من الاختفاء القسرى" الصادر فى ١٨ ديسمبر ١٩٩٢ ، فى التشريع الداخلى وقانون العقوبات .

وتود المنظمة أن تؤكد هنا على عدة مداخل لمقاومة الظاهرة تكاد تكون موضع اجماع من جانب دوائر الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية وتشمل :-

١ - المصادقة على معاهدات ومواثيق حقوق الانسان والتى تنطوى على ضمانات وتدابير ضد " الاختفاء " ومنها العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتكول الاختيارى الأول الملحق به الذى يكفل التظلمات الفردية . وعلى الحكومات أن تضمن التنفيذ الكامل للنصوص ذات الصلة من هاتين الوثيقتين ، وأن تستجيب لتوصيات المنظمات الدولية الحكومية بخصوص هذه الانتهاكات .

٢ - تعزيز الرقابة بكافة صورها القضائية والبرلمانية والاعلامية وأيضا الرقابة الذاتية من داخل الحكومات.

٣ - اتاحة المعلومات عن اعتقال الأفراد والافراج عنهم للأقارب والمحامين والمحاكم بما فى ذلك مكان الاعتقال والنقل من سجن لآخر والافراج وتحديد السلطة الخاضع لها المحتجز .

٤ - حظر الاعتقال السرى ، وعدم جواز الاعتقال خارج الأماكن المعترف بها رسميا والغاء كافة السجون الخاصة ومراكز الاحتجاز غير القانونية ، والاحتفاظ بسجلات جديدة لكافة السجناء فى أماكن اعتقالهم، وجعل هذه المعلومات فى متناول الاقارب والمحامين والقضاة والهيئات الرسمية التى تبحث عن أشخاص ممن اعتقلوا .

٥ -مراجعة سلطة الضبطية القضائية ، وعدم جواز القبض على الأشخاص واعتقالهم الا من جانب موظفين يرخص لهم القانون بذلك ، وعليهم عند اداء مهامهم ابراز هويتهم للمطلوب احتجازه وللشهود اذا طلبوا ذلك ، وفرض

عقوبات مناسبة على أى مخالفة للاجراءات القائمة تؤدى الى اختفاء شخص ما .

٦ -حق كافة السجناء فى المثول أمام سلطة قضائية ، دون ابطاء بعد احتجازهم وأن يسمح لاقاربهم ومحاميهم بالاتصال بهم بصورة فورية ومنتظمة ، واجراء تفتيش عدلى لكافة اماكن الاعتقال بصفة منتظمة ودون اعلان مسبق ومن غير قيود .

٧ - وضع ضمانات تكفل بحث كافة الشكاوى والبلاغات التى ترد عن حالات " الاختفاء " وتحقيقها فورا من قبل هيئة تتمتع بالحيدة والاستقلال عمن يزعم مسؤوليتهم عن هذه الحالات . على ان يكفل لهذه الهيئة بالصلاحيات والموارد اللازمة لاجراء التحقيق ، ويكون عليها الاعلان عن الأساليب المتبعة فى التحقيق ونتائجه : أما الموظفون الذى يشتبه فى مسئوليتهم عن حالات الاختفاء فينبغى ايقافهم عن العمل أثناء التحقيق . كما ينبغى اتاحة المعلومات المتعلقة بالتحقيق لاقارب الضحايا ، وكفالة حقهم فى تقديم الادلة وحماية المتظلمين والشهود والمحامين وغيرهم ممن لهم صلة بالتحقيق من التخويف والانتقام كما لاينبغى ان يتوقف التحقيق الى ان يتضح مصير الضحية بصورة رسمية .

٨ - على الحكومات ان تضمن تقديم المسئولين عن حالات "الاختفاء" الى ساحة العدالة وينبغى ان يطبق هذا المبدأ حيثما وجد أمثال هؤلاء ، وأينما كانت الجريمة المرتكبة وأيا كانت جنسية الجناة أو الضحايا ومهما طالت المدة الزمنية التى مضت على ارتكاب الجريمة ، وينبغى ان تجرى المحاكمات امام القضاء المدنى ، والايستفيد الجناة من أية اجراءات قانونية تعفيهم من المقاضاة الجنائية أو الإدانة .

٩ – ينبغى ان يكون من حق ضحايا الاختفاء ، ومن يعولون ، الحصول على تعويض عادل وكاف من الدولة ، بما فى ذلك التعويض المالى ، فإذا عاد الضحايا الى الظهور وجب توفير الرعاية الطبية المتاحة لهم أو تأهيلهم .

١٠ – اعتبار ظاهرة الاختفاء مسئولية دولية ، ويكون على الحكومات استخدام كافة القوات المتاحة للتوسط لدى حكومات الدول التى أفادت الانباء بوقوع حالات اختفاء فيها ، وعليها أن تضمن الا يكون نقل المعدات والخبرة والتدريب فى قطاعات الجيش والأمن والشرطة فى بلد ما من العوامل التى تسهل وقوع حالات " الاختفاء " فى هذا البلد، كما لايجوز اعادة أى شخص قسرا الى دولة قد يتعرض فيها لخطر الاختفاء .

•••••••••

عرض الفريق العامل المعنى بحالات الاختفاء القسرى

••

تناول الاستاذ **كريم جزراوى** عضوالفريق العامل المعنى بحالات الاختفاء القسرى بالأمم المتحدة القضية على النحو التالى :

- فى عام ١٩٨٠ قررت لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة ان تنشىء الفريق العامل المعنى بحالات الاختفاء القسرى للاهتمام بقضايا الاختفاء القسرى
- ان الخبراء والموظفين فى الأمم المتحدة يعملون فى دورات مخصصة لبحث هذه الهموم وايجاد حل لها لكن تقاريرهم لاتمثل رأى الأمم المتحدة.
- يجتمع الفريق العامل مرتين فى السنة فى جنيف ومرة فى احد البلدان التى تحدث فيها وقائع اختفاء أو خطف للتمكن من أخذ معلومات من الأهالى فى ميدان واضح .
- موضوع الحديث هو آلية العمل من قبل الفريق العمل بحيث يطلع من لهم حالة من حالات الاختفاء القسرى كيف يتقدمون بالشكوى او المراجعة امام تلك المجموعة .
- الغاية من عمل الفريق العامل هى مساندة الأهالى لمعرفة مصير الذين خطفوا وكيفية الحصول على معلومات عن هؤلاء المختفين .
- مهمة الفريق العامل وضع العائلات على اتصال بالدول المعنية بمسألة الاختفاء .

- لا تنتهى مهمة الفريق العامل الا عندما يتقرر مصير الشخص المختفى أيا كان هذا المصير .
- الفريق العامل لايعنى بالمختفين اثناء الصراعات المسلحة فى أى بلد لأن مثل هذا الأمر من صلاحية الصليب الأحمر الدولى .
- لايتعامل الفريق العامل الا مع الحكومات باعتبار ان هذه الحكومات مسئولة عما يحدث فى بلادها .
- الفريق العامل لايتعاطى مع الهيئات أو المنظمات الارهابية التى تكون مسئولة فعليا عن الخطف .
- يخضع نظام تقديم الشكاوى من عائلات المختفين او المنظمات الأهلية التى حازت على تفويض او معلومات من اهالى المختفين ، لعدة اجراءات ينبغى مراعاتها .
- عندما يتقدم أحد لمراجعة الفريق العامل عليه ان يعطى جميع التفاصيل الممكنة كالقول ان فلاناً اختطف فى هذه البلد .

وهناك لائحة من الأسئلة والمعلومات التى يجب تقديمها وضعتها المجموعة تحت تصرف اصحاب المصلحة .

- وتشمل المعلومات المطلوبة الاسم بالكامل للشخص المفقود ، تاريخ الاختفاء أو التاريخ الذى شوهد الشخص المفقود أو المختطف فيه لآخر مرة قبل اختفائه ، مكان الخطف ، ويجب ان يتضمن تحديد المكان على الأقل القرية او المدينة التى حدث فيها الخطف ولايكتفى بذكر البلد .

الأمر الرابع المطلوب كشفه هو الجهه الخاطفة اذا امكن ذلك ولا يقبل الطلب أو المراجعة الا بعد استنفاد جميع الوسائل القانونية التى تتوافر للبلد الذى وقع فيه الخطف .

بعد ان ينظر الفريق العامل فى صلاحية الطلب للقبول ، اى توافر كل التعليمات والشروط التى ذكرت ، عندئذ يتصل الفريق العامل بالدولة المعنية حيث وقع الاختفاء . ويكون الهدف من هذا الاتصال السعى لاجراء تحقيقات جديدة تعطى نتائجها الى الفريق العامل بالأمم المتحدة .

عادة لاينظر الفريق العامل فى الحالات الا الى الدورات التى يجتمع فيها، الا انه فى حالة حدوث خطف مفاجىء وسريع ، عندئذ يتصل الفريق العامل بالحكومة المعنية لاجراء اللازم خلال ثلاثة اشهر من حدوث الخطف.

فى حالة حدوث خطف يعنى دولتين اى حكومتين يتصل الفريق العامل بكل من الحكومتين لاجراء التحليل . وعادة يجرى تركيز الطلب من الحكومة التى وقع فيها الخطف بشكل اساسى .

يتولى الفريق العامل التذكير بطلب التحقيق ثلاث مرات .

عندما يتلقى الفريق العامل نتائج التحليل يرسلها فورا الى الجهة التى تقدمت بالمراجعة .

عندما تكون نتيجة المعلومات التى صدرت عن الدولة او الحكومة المعنية سواء بالنفى او العثور على شخص يعتبر مضللا للفريق العامل تلغى نتائج هذا التحليل ويعتبر ان الملف قد اغلق . كذلك اذا نقل الخبر الى اصحاب الشكوى ولم يتلق الفريق العامل منهم أى شىء خلال ثلاثة اشهر يعتبر الفريق العامل ان الملف قد اغلق .

اما اذا لم يقتنع اصحاب الشكوى بالنتائج التى قدمت اليهم وذكروا أنها غير صحيحة ، عندئذ يعود الفريق العامل للاتصال بالحكومة المعنية ليطالبها بمتابعة البحث .

اثناء التحقيق فى الشكوى يتم جمع كل ما يتوافر من مصدر الشكوى ، وينقل الى وتتولى هذه المجموعة متابعة الموضوع .

***

شهادات حية لحالات بارزة

**

- شهادات بخصوص حالة الأستاذ منصور الكيخيا
- شهادات تتعلق بالأسرى والمفقودين الكويتيين المختفين فى العراق
- شهادات تتعلق باللبنانيين المختفين خلال الحرب الأهلية وبعدها
- شهادات تتعلق باللبنانيين المخطوفين بإسرائيل
- تقرير من الجمعية المغربية لحقوق الانسان بشأن الاختفاء .
- رسالة من الفدرالية الدولية لحقوق الانسان للندوة .

شهادة السيدة بها العمرى زوجة الاستاذ منصور الكيخيا

اصدقاء منصور هنا وهناك فى كل مكان ..

منصور ليس معنا الآن ، فلقد اختطفه رجال تحت جنح الظلام ، منصور هو ليس الوحيد المغدور فى عالمنا الحزين هذا ، وأنا وأولادى لسنا الأسرة الوحيدة المنكوبة فى عالمنا التعيس هذا ، لااريد لشمس منصور ان تغيب . لأريده الا يعود . فنحن نحبه والقذافى يحبه حباً جماً .. والدكتور بطرس غالى وعدنى خيرا ، والسيد كلينتون اصر برسائله لى بأنه سيعيد منصور الى اسرته سالما .. والقادة فى مصر يحبونه ويقدرونه ويريدون له كل الخير ويستقبلونه احسن استقبال ان كانت الحدود مغلقة بينهم وبين جارتهم ليبيا ويتنكرون له إن هم فتحوا الحدود معها ، لماذا يقولون فى مصر ان منصور مسألة سياسية ! وانا ياسادتى الكرام لاافهم السياسة ، المحامون تبرعوا بأوقاتهم الثمينة لنصرة إنسان يؤمن بحقوق الإنسان ، السيد ميشيل جوبير وزير خارجية فرنسا السابق والمحامى الكبير بيل راجرز من واشنطن والمحامون فى مصر والنيابة فى مصر جميعا يصرون على بدء التحقيق من القاهرة .. من فندق السفير ليلة الاختفاء ١٩٩٣/١٢/١١ ومع الأسف رجال المخابرات القوية فى مصر ورجال الأمن فيها يعتمون على الحقيقة ولايتعاونون حتى مع النيابة فى مصر .. لماذا مسألة منصور مسألة سياسية؟.

مدة مضت على اختفاء منصور قسراً وعمداً ، اصدقاء منصور .. اين هو منصور ؟

أنا وأولادى الآن فى صفوف المعارضة .. فنحن نعارض كل بلد وكل حاكم لايؤمن بحقوق الانسان ، ونعارض كل حاكم جبار وغادر ، نعارض

ونطالب بحرية الرأى والحوار السلمى .. اكرر الحوار السلمى .. نعارض الظلم والقهر والسجن والتعذيب والقتل والخطف ونطالب باخلاء السجون من كل سياسى مسالم يحاور ويبدى آراءه بسلام ، فممنوع القتل .. ممنوع السجن والتعذيب ، ممنوع خطف السياسيين وحرمان الأطفال من أبائهم ، ممنوع تشريد الأسر ، ممنوع العذاب النفسى ، وممنوع خراب البيوت .

يا اصدقاء منصور هنا وهناك وفى كل مكان ..

أنا عندى أمل .. أنا وأولادى عندنا أمل ، فمنصور حى يرزق فى تلك المنطقة وسوف يظهر فى اللحظة المناسبة وأنا انتظر اللحظة المناسبة . أنا وأولادى ننتظر صحوة الضمير . فمنصور سوف يعود ، والله يا اعزائى كبير وكلنا نخاف الله ..

يا اصدقاء منصور هنا وهناك وفى كل مكان ..

يا اصحاب النفوذ ، العقيد القذافى .. أنا وأولادى نناشدك ونطالبك بالوفاء بعهودك فمنصور صديقك الشخصى وتحبه وتقدره ، ووعدتنى بالتفتيش عنه مع الشقيقة مصر . ولأنه صديقك وأكلت معه فى جمعه واحدة. فأنا وأولادى ننتظر وعودك أيها العقيد .. وياقادة مصر أنا وأولادى نطالبكم بتحمل مسئولياتكم القانونية والإنسانية .

السيد كلينتون لقد وعدتنى وأنا وأولادى ننتظر .

الدكتور بطرس غالى أين هى وعودك .

يا خاطفى منصور أينما كنتم ...

يا خاطفى منصور أينما كنتم ، أنا وأولادى نناديكم ، واعروبتاه أنا وأولادى نناشدكم النجدة .

***

شهادة الاستاذ عادل أمين محامى أسرة الكيخيا :

قبل منتصف ليلة الجمعة العاشر من ديسمبر سنة ١٩٩٣ اختفي منصور رشيد الكيخيا من فندق سفير بحى الدقى بالجيزة . وكان قد حضر الى مصر فى ٢٩ نوفمبر لحضور اجتماع الجمعية العمومية للمنظمة العربية لحقوق الانسان والذى انتخب فيه عضوا بمجلس أمنائها يومى ١ ، ٢ ديسمبر ١٩٩٣ وكان علىموعد مع شقيقه مصطفى الكيخيا يوم السبت ١١ ديسمبر الا انه اكتشف عدم وجوده ، وتأكد بعد ذلك اختفاؤه وغموض الظروف التى تم فيها هذا الاختفاء .

وقد سارعت المنظمة المصرية لحقوق الانسان عقب تأكدها من هذا الاختفاء الى التقدم ببلاغين فى يوم ١٩٩٣/١٢/١٤ احدهما الى المحامى العام لشمال الجيزة ، والآخر الى النائب العام المساعد لحقوق الانسان بالنيابة العامة تلتمس فيه سرعة اتخاذ كافة الاجراءات المناسبة والكفيلة لحماية حياة منصور الكيخيا . وقد قيد هذا البلاغ برقم ٨ لسنة ٩٣ عرائض حقوق الانسان . وبتاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٣ ارسلت النيابة العامة خطابها الى مباحث امن الدولة ارفقت به العريضة المقدمة من المنظمة المصرية لحقوق الانسان لاجراء التحريات .

وقد رد مساعد أول وزير الداخلية لشئون مباحث أمن الدولة على خطاب النيابة العامة بما يفيد ان منصور الكيخيا قد وصل الى البلاد بتاريخ ١٩٩/١١/٢٩ لحضور اجتماعات المنظمة العربية لحقوق الانسان واقام بفندق سفير وغادر القاهرة الى الاسكندرية بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٥ وعاد الى القاهرة فى ١٩٩٣/١٢/٧ واقام بعد عودته بفندق سفير ، وانه بتاريخ ١٩٩٣/١٢/١٠ التقى بصديقين ليبيين وصحبهم الى الخارج وعادا بصحبته الى الفندق حيث

تركاه هناك الا انه لم يبت بفندق سفير ليلة ١٠ الجارى واضاف مساعد وزير الداخلية فى خطابه الى النيابة العامة ان منصور الكيخيا كان على موعد مع شقيقه مصطفى يوم السبت ١١ الجارى بالفندق ، الا ان شقيقه قد اكتشف عدم وجوده وان مباحث امن الدولة قد قامت بمناقشة جميع الليبيين الذين التقى بهم فى فترة اقامته بالبلاد ولم يستدل من خلال المناقشات على وجود معلومات تفيد فى كشف ظروف غيابه .

وبدأت النيابة العامة فى اجراء تحقيقاتها فى هذا الخصوص بتاريخ ١٩٩٤/١/١١ أى بعد مضى شهر على هذا الاختفاء ، وحوالى اربعة أسابيع على الابلاغ عنه .

وقد اجمع الشهود الذين استمعت اليهم النيابة العامة الى ان آخر شخص قابله منصور الكيخيا هو المدعو يوسف صالح نجم فى التاسعة والنصف من مساء الجمعة ١٠ ديسمبر سنة ١٩٩٣ .

فقد ذكر مصطفى السيد الكيخيا ، وهو عم منصور الكيخيا ، ان يوسف نجم هذا قد حضر يوم الجمعة ١٩٩٣/١٢/١٠ الى الفندق لمقابلة منصور ولم يلتق به ، فترك رسالة مكتوبة عثرت عليها زوجة منصور عندما استلمت متعلقاته من الفندق افادتها انه حضر فى الحادية عشرة والنصف الا انه لم يجده بالاضافة الى رسالة اخرى تركت بالاستقبال وسلمت لمباحث امن الدولة – واضاف مصطفى الكيخيا ان يوسف نجم هذا على علاقة وثيقة بالمكتب الشعبى الليبى ويعرف منصور معرفة جيدة وكان من المعارضة ثم غير اتجاهه ، وكان يلح فى الالتقاء بمنصور .

وذكر عمر جيهان صدقى الفورتيه بمحضر تحقيق النيابة العامة فى يوم ١٩٩٤/١/١٢ انه توجه لزيارة منصور الكيخيا بفندق سفير يوم الجمعة

١٩٩٣/١٢/١٠ حوالى السادسة مساء وكان موجوداً بالجلسة مصطفى بو صوير ، وفى هذه الجلسة لاحظت ان الكيخيا فى حالة قلق ، وجاء فى كلامه عرضا انه على موعد مع شخص لكنه لم يفصح عن اسم هذا الشخص .

كما ذكر مصطفى سالم بن صوير فى ذات التحقيق انه توجه لمقابلة منصور الكيخيا بالفندق وحضر اثناء وجوده عمر جيهان الذى انصرف بعد ساعه ، وبعد انصرافه خرج من الفندق مع منصور حيث تمشيا وجلسا قليلا فى فندق شيراتون القاهرة وعادا الى فندق سفير حوالى الساعة التاسعة والثلث حيث كان قد اخبرنى ان لديه موعدا فى التاسعة والنصف وان هذا الموعد مع شخص من جماعة النظام وان هذا الشخص لايرغب فى رؤيتى فتركته وانصرفت .

وبتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٩٤ طلبت النيابة العامة من مباحث امن الدولة التنبيه على بعض الاشخاص بالحضور لسؤالهم ومن بين هؤلاء يوسف نجم .

وقد رد مساعد أول وزير الداخلية لشئون مباحث أمن الدولة بخطابه المؤرخ ١٩٩٤/١/١٩ ان الليبى يوسف صالح نجم غادر البلاد الى ليبيا بتاريخ ١٩٩٣/١٢/١٢ ولم يستدل له على عودة وجارى ترقب وصوله واعلانه .

واثناء التحقيق قدمنا الى النيابة العامة صورة من جريدة القدس الصادرة بتاريخ ١٩٩٤/٢/٨ - وصورة من جريدة الشرق الاوسط الصادرة بذات التاريخ (٩ دوسيه ، ١٢ دوستيه) وقد جاء بالجريدة الاولى حديث لرجل الاعمال الليبى يوسف نجم يؤكد فيه انه سافر الى مصر يوم ١٩٩٤/١/٢٤ - وغادرها فى ١٩٩٤/٢/٤ واقر فى هذا الحديث بانه قابل الكيخيا فى فندق

بالقاهرة – كما جاء بالجريدة الثانية حديث ليوسف نجم ذكر فيه انه ذهب الى مصر يوم ٢٤ يناير للادلاء لاجهزة الامن المصرية بكل ما يعرف لأنه كان من بين آخر الاشخاص الذين التقوا بالكيخيا قبل اخفائه وانه غادر مصر فى ٤ فبراير .

وما نشر فى هاتين الصحيفتين يؤكد ان يوسف نجم حضر الى القاهرة فى وقت لاحق لخطاب مساعد أول وزير الداخلية لشئون مباحث امن الدولة والذى ذكر فيه انه جارى ترقب وصول المذكور لاعلانه بالمثول امام النيابة العامة .

وقد قرر يوسف نجم للصحيفتين المذكورتين ان حضوره الى مصر كان يهدف الادلاء لاجهزة الامن المصرية بكل ما يعرف ، وهذا ما حدث بالفعل ، الا ان وزارة الداخلية المصرية لم تقم بعرض المذكور على النيابة العامة حتى الآن .

وقد أكدت زوجة منصور الكيخيا السيدة / بها العمرى بتحقيقات النيابة بتاريخ ١٩٩٤/٤/١٤ ان وراء اختفاء منصور السلطات الليبيه ، الا انه من المستحيل ان يعمل النظام الليبى وحده ولابد من مساعدة له فى ذلك ، وهناك شكوك قوية ضد المدعو يوسف نجم نظرا لما علمته من محاولة الاتصال بزوجى فى القاهرة وبعد عودتى الى باريس اتصل بى يوسف نجم من طرابلس وطلب منى ارسال رسالة او نداء الى القذافى للمطالبة بعودة زوجى او البحث عنه ولكنه لم يخبرنى بمكان اختفائه او انه يعرف شيئا عن ذلك وعندما واجهته بانه آخر من التقى بزوجى فى القاهرة رد على بانه التقى به فعلا فى الساعة التاسعة والنصف وانه كان على موعد آخر فى الساعة الحادية عشرة مساء مع شخص آخر لايعرفه هو ، واضافت ان يوسف نجم

حضر فعلا الى القاهرة وتم التحقيق معه يوم ١٩٩٤/١/٢٤ بمباحث امن الدولة .

وكل هذه الامور تجعلنا نشك فى ان يوسف نجم له علاقة بما حدث ، ومن الواضح والمؤكد انه قد حضر الى القاهرة بعد تنبيه النيابة العامة على مباحث امن الدولة بوجوب احضاره لسؤاله فى التحقيقات ، ولكن مباحث امن الدولة رغم قيامها بالتحقيق معه او سماعها اقواله كما ذكر فى تصريحاته الصحفية لم تعرضه على النيابة العامة ، الامر الذى يدعو الى الشك فى سلوك وتصرفات مباحث امن الدولة المصرية ، اذ ما هو السبب فى عدم عرض المذكور على النيابة العامة رغم تواجده بالقاهرة فى المدة من ٢٤ يناير الى ٤ فبراير سنة ١٩٩٤ .

فالشواهد جميعها تفيد ان يوسف نجم قد استخدم لاجتذاب منصور الكيخيا الى لقاء خارج الفندق ، وأعقب ذلك اختفاءه . والتساؤل الآن لمصلحة من يعمل يوسف نجم ؟ ولمصلحة من دبر ما دبره للتمهيد لاختفاء منصور الكيخيا؟؟

لقد قامت زوجة منصور الكيخيا بارسال خطاب الى العقيد معمر القذافى تطلب فيه مساعدتها للعثور على زوجها ، فرد عليها المكتب الشعبى للجماهيريه الليبية بخطاب جاء فيه انه اهتم بحادث اختطاف الاخ منصور الكيخيا وان تظاهر الولايات المتحدة الامريكية بالاهتمام بالحادث قد يكون مؤشرا على انها وراء الاختطاف ، كما ان موقفها يدل على محاولتها التعتيم على النوايا التى جعلتها تدبره . وقد أودعت السيدة بها العمرى هذ الخطاب بملف تحقيق النيابة العامة المصرية وقيد برقم ٨ دوسيه . وكانت قد ذكرت فى التحقيقات ان زوجها كان يتلقى مكالمات هاتفيه عديدة من النظام الليبى

تدعوه الى العودة الى ليبيا ، وكان رده الدائم عليهم هو انه على استعداد لعودته الى ليبيا اذا تم التعامل مع المعارضة ككل واخلاء السجون وحل اللجان الشعبيه وتحقيق الديمقراطية ، وبالتالى لم يحدث اتفاق .

ونحن والأمر كذلك أمام احتمالين :

الأول – ان يكون النظام الليبى قد خطط ونفذ عملية الاختطاف هذه ، ويؤكد ذلك كافة اقارب منصور الكيخيا وزوجته ومعظم افراد المعارضة للنظام الليبى.

والثانى – ان تكون المخابرات الامريكية هى الجهة التى قامت بذلك ، وفقا لما تدعيه السلطات الليبية . وعلينا ان نضع كلا الاحتمالين فى اعتبارنا

وقد يتساءل البعض عن دافع المخابرات الامريكية الى القيام بذلك .

ونستطيع ان نتبين هذا الدافع فى محاولة المخابرات الامريكية الصاق اتهام اختطاف منصور الكيخيا بالسلطات الليبيه ، كجزء من الحملة التى تشنها الادارة الامريكية ضد النظام الليبى واتهامه بالاستمرار فى القيام بالعمليات الارهابية والاساءة الى سمعته امام الرأى العام العالمى .

بالاضافة الى محاولة الاساءة الى العلاقات القائمة بين مصر وليبيا حيث تعتمد حاليا الجماهيرية الليبية فى تغطية معظم احتياجاتها من مصر بعد فرض المقاطعة عليها .

ولعل فى موقف منصور الكيخيا اخيرا من الادارة الامريكية مايفسر ذلك – اذ انه كان اثناء وجوده بالاراضى الليبية على علاقة حميمه بالقنصل الامريكى ببنغازى ويدعى هنرى شولار ، وقد ترك هذا القنصل العمل بالسلك الدبلوماسى واصبح من رجال الاعمال النشطين بليبيا فى شركات البترول ، واستمرت علاقته الحميمة بمنصور الكيخيا . وعندما غادر منصور

الكيخيا ليبيا وانضم الى صفوف المعارضة بل أصبح من اهم عناصرها ، تحول القنصل الامريكى السابق الى ضابط الاتصال بين الادارة الامريكية والمعارضة الليبية ، وقد اعد المذكور العديد من الاجتماعات للمعارضة الليبية داخل الاراضى الامريكية ، وقد دعا مؤخرا الى مؤتمر موسع لكافة عناصر المعارضة الليبية بوشنطن على ان يعقد فى شهر نوفمبر سنة ١٩٩٣ ودعيت اليه جميع فصائل المعارضة الليبية وعرض الامر على منصور الكيخيا فوافق مبدئيا الا ان بعض عناصر المعارضة الليبية اقنعوه بعدم حضور هذا المؤتمر لخطورته على مصداقية المعارضة الليبية وظهورها بمظهر العميل للادارة الامريكية اثناء حملة لوكاربى ، فامتنع منصور الكيخيا عن المشاركة فيه ، وكان هذا هو احد الاسباب الرئيسية لفشل هذا المؤتمر الامريكى رغم حضور ثلاثة من رؤساء الوزراء الليبيين السابقين .

ولعل الادارة الامريكية قد شعرت بعد ذلك بمرارة من موقف منصور الكيخيا ، فارادت ان تشعره بان لهم اليد الطولى فى هذه المنطقة .

وقد ذكرت السيدة بها العمرى بتحقيقات النيابة العامة ان زوجها دعى لحضور مؤتمر المعارضة الليبية بامريكا ، لكنه فضل اجابة دعوة المنظمة العربية لحقوق الانسان فى مصر .

علينا والامر كذلك ان نضع كلا الاحتمالين فى اعتبارنا ، لان الامر مازال فى نطاق الاستنتاج ولانستطيع ان نقطع بشىء فى خصوصه .

واخيرا علينا ان نحدد ما هو الذى يجب ان تقوم به منظمات الدفاع عن حقوق الانسان فى خصوص هذه القضية . وما هى الوسائل التى تساعد على استمرار اثارة هذه الجريمة التى ارتكبت وبقائها حية فى محيط الرأى العام العالمى .

اعتقد ان احدى هذه الوسائل هو مساءلة الحكومة المصرية قضائيا عن مسئوليتها عن أمن الافراد المقيمين على اراضيها .

وقد استقر القضاء المصرى على حق المحاكم فى تقرير مسئولية الحكومة عن الضرر الذى يصيب الغير نتيجة لاهمالها او تقصيرها فى تنظيم مرفق الامن العام او الاشراف عليه .

ولاشك ان الادارة المصرية قد قصرت فى المحافظة على امن مواطن عربى حضر الى مصر.للمشاركة فى مؤتمر دولى تحت نظر وبصر ومراقبة سلطات الامن فى البلاد ، الامر الذى يرتب مسئوليتها عما اصاب منصور الكيخيا وعائلته .

ولعل فى المتابعة القضائية امام المحاكم المصرية ما يبقى حادث اختطاف منصور الكيخيا حيا ويساعد فى تتبع الرأى العام لهذا الحادث الآليم.

***

شهادة د : لطيفة الرجيب ممثلة اللجنة الوطنية لشئون الأسرى والمفقودين بالكويت

السيد رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان .

السيد أمين عام المنظمة العربية لحقوق الانسان

السيد رئيس الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان

السادة الكرام ،،،

يسعدنى باسم اللجنة الوطنية لشئون الأسرى والمفقودين بدولة الكويت ان نلتقى فى هذا التجمع العظيم الذى يبحث حقوق الانسان فى العالم ، ان أضع بين ايديكم قضية الأسرى والمفقودين الكويتيين .

لقد اجتمع العالم بأسره على ان الاحتلال العراقى لدولة الكويت فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ يعد من ابشع الجرائم التى عرفها التاريخ القديم حيث انتهك جميع المبادىء والمواثيق الدولية والروابط الأخوية والاسلامية ، وأعلن للجميع ان الكويت اصبحت أرضا عراقية ، محاولا محو التاريخى للكويت وطمس هويتها . ولتأكيد فعلته ، ارتكب النظام العراقى الكثير من الجرائم بحق الانسان ، والأرض ، والثروة ، والبيئة الأساسية للدولة .

ان هذا الاحتلال ضرب عرض الحائط بجميع المواثيق الدولية التى تنظم العلاقات بين الدول بالاضافة الى انه جاء فى وقت يسير فيه العالم بخطوات حثيثة نحو سلام شامل ونظام عالمى جديد . ولقد أهدر العراق منذ الوهلة الأولى للاحتلال أهمية الانسان الكويتى فمارس معه شتى أنواع العذاب الجسدى والنفسى من قتل وتعذيب وتشريد وأسر ، وظلت معاناة الشعب الكويتى من الفقد والأسر ملازمة حتى هذه اللحظة .

ان تحديد حجم قضية الأسرى تحكمه عدة اعتبارات اهمها البعد الاجتماعى والنفسى ، وكذلك البعد الكمى .

ان قضية الأسرى والمفقودين تمس كل اسرة وكل فرد فى المجتمع بشكل مباشر او غير مباشر . فالعدد الاجمالى للأسرى يبلغ ٦٢٥ أسيرا من واناث ، ووجود عنصر نسائى من الأسرى والمفقودين له مغزى خاص فى ضوء القيم الاسلامية والعربية ، كما ان من الأسرى فئات عمرية مختلفة فهناك اطفال ومجموعة من كبار السن من كلا الجنسين علاوة على ان الفئة العمرية الثالثة من الشباب الذين يمثلون عنصرا رئيسيا للمجتمع ، منهم الأزواج والآباء والابناء . وان عملية الاحتفاظ بهم فى السجون العراقية يعتبر عدوانا على مسيرة الحضارة الانسانية ، وانها قضية وطنية وانسانية ، محلية

وعالمية ، وماتقوم به اللجنة الوطنية لشئون الأسرى والمفقودين ممثلة فى رئيس اللجنة الشيخ سالم الصباح واعضائها من جهد فى سبيل ان تكون هذه القضية فى أولويات القضايا العالمية المطروحة على الساحة الدولية ولهذا فنحن نتطلع الى المنظمة العربية لحقوق الانسان ، وجميع المنظمات والهيئات الدولية الانسانية ان يكونوا وراء الحق والقرار الدولى الى ان يرضخ العراق ويطلق سراح جميع الأسرى من سجونه .

نسأل الله ان يتغمد شهداءنا الأبرار برحمته ، وان يفك قيد أسرانا ، أنه نعم المولى ونعم النصير .

***

شهادة الأستاذ : أحمد باقر رئيس لجنة الأسرى والمرتهنين الكويتيين فى مجلس الأمة الكويتى

السيدة رئيسة الجلسة

السيدات والسادة الحضور

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

فى البداية احب ان اشكر المنظمة العربية لحقوق الانسان والجمعية اللبنانية لحقوق الانسان على الاهتمام الشديد منهم .

فى الحقيقة شهادتى تنقسم الى قسمين : القسم الأول عندما كنت رئيسا للجنة الشعبية فى المنطقة التى اسكن بها فى الكويت ، والجزء الثانى يتعلق بأسرى أنا شخصيا فى سجون العراق .

بالنسبة للجزء الأول فكما تعلمون فقد نظم الكويتين شئونهم خلال فترة الاحتلال وكانوا يتبادلون المعونات الغذائية والمعلومات وغيرها من أمور

المعيشة . فى هذه الفترة اخترت رئيسا للجنة الشعبية فى المنطقة التى اسكن فيها وكنا ننظم حاجات اهل البلد ، من الماء والغذاء وبعض المواد الضرورية. وفى هذه الفترة حدثت بعض الأمور التى أشهد عليها أولها اعتقال الشاب نبيل أحمد دهشور وكان يؤم الناس فى المسجد الكبير فى هذه المنطقة ، وحصل انه بعد الصلاة دعى على الظالمين دون ان يسميهم و طلب من الله سبحانه وتعالى أن ينجى أهل البلاد من الظلم والظالمين . واقتيد بعدها مباشرة من المسجد ، ونقل الى احد سجون الكويت وبعد ذلك نقل الى سجن البصرة . وكان آخرلا مرة شوهد فيها ، فى سجن البصرة . وقد ذكر أحد الكويتين الذين كانوا فى هذا السجن واطلق سراحهم ، ويدعى خالد بن سلطان بن عيسى (وهو عضو سابق فى مجلس الأمة) أنه رأى نبيل احمد دهشور فى سجن البصرة ، والمحزن فى قضيتنا هذه ، مثل غيرها من قضايا الذين نقلوا خارج بلادهم بالقوة ، انه كان شابا حديث الزواج وكانت زوجته حامل ، ولم يرى ولده الذى يبلغ الآن حوالى ٤ سنوات ومازالت زوجته تنتظر .

على كل حال يوجد ٦٢٥ أسرة عربية وكويتية ، اعدت اللجنة التى أرأسها بمجلس الأمة قائمة بهم تم توزيعهما فى بداية الندوة . وتوضح هذه القائمة ان عدد انساء من المرتهنيين ثمانية ، وعدد المدنيين حوالى ٦٦٪ من المجموع الكلى ، ويلاحظ هنا أيضا وجود أسرى من غير الكويتيين من بينهم ١٤ سعودياً ، ٥ أيرانيين ، ٤ مصريين ، ٤ سوريين ، وثلاث هنود وثلاث لبنانيين وواحد من البحرين وآخر عمانى .

ورغم أن عدد ٦٠٠ كويتى هذا ، قد بيد وقليلا ، لكنه مقارنا بسكان الكويت وبالنسبة لسكان بريطانيا مثلا فأنه يساوى حوالى مائة ألف ، أما لو

قورن بعدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية لساوى ربع مليون ، لذلك يعتبر معظم هل الكويت إن عملية تحرير الكويت لم تكتمل لأن عدداً كبيراً من الأسرى يعانون حتى الآن .

فى نفس الشهر الذى اعتقل فيه الأخ دهشور اعتقل ١١ كويتيا بتهمة توزيع مواد غذائية على السكان واسماءهم كلها موجودة ، كما اعتقل مجموعة أخرى ، ونوزع عليكم وثائق عراقية تبين تاريخ القبض على هؤلاء واسمائهم الحقيقية لأن بعضهم كان يحمل بطاقات مزورة لأنهم كانوا عسكريين . وقد تم القبض على هؤلاء وترحيلهم الى العراق بموجب هذه الوثائق العراقية وقد اعددنا ملخصا لها ، وبالنسبة للجهود التى تبذلها الأمم المتحدة والصليب الأحمر الدولى وغيرهما ، أجاب العراق فأكد أمرين ، الأول ان العراق قد نقل عددا كبيرا من الأسرى الكويتيين الى العراق ولكنه يقول أنه فقد اسمائهم وهذا أولا اجيب عليه ان نقل السكان وخاصة المدنيين منهم من بلدهم الى بلد آخر اثناء الحروب يعتبر انتهاكاً . والمعاهدات الدولية فى هذا الشأن وفيها معاهدة جنيف عام ١٩٤٨ وكذلك المعاهدة الخاصة بالإبادة الجماعية الفقرة (٢) والتى جاء فيها أنه من قبيل الإبادة الجماعية نقل المدنيين من بلادهم الى بلاد اخرى اثناء الحروب .

والامر الثانى : استخلصه من خبرتى الشخصية فى الأسر حيث كنا نحصى يوميا بأسمائنا ، وتقرأ هذه الأسماء مرتين فى اليوم صباحاً ومساءاً حتى يتم التأكد من عدم الهرب . أنه كان يتم التحرز الكامل للأسرى ومن ثم لايجوز التعلل بفقدانهم هكذا . وخاصة ان قرارات مجلس الأمن تطالب بتسليم جثثهم على الأقل إذا كانوا توفوا .

نعود الآن إلى الجزء الثانى من الشهادة ، فى يوم الجمعة ١٩٩١/٢/٢٢ كنت متوجها الى صلاة الجمعة وقبض علىّ من مسجد منطقة القاصية ، ثم قبض على عدد كبير يجاوز ٤ آلاف كويتى ، بعد ذلك اليوم نقلنا الى سجن الأحلاف خارج مدينة الكويت . وكان السجن يخلوا تماماً من كل مقومات الحياة من مآكل وشرب ومراحيض ، وكانت الاعداد كبيرة جداً ، ولا يمكن للجميع أن يناموا فى وقت واحد بل كان لابد من وقوف نصف المحتجزين حتى ينام النصف الثانى ، ثم بعد ذلك ، وعلى مدى اربعة ايام ، نقل نزلاء هذا السجن الى سجون العراق ، ونقلت شخصياً الى سجن ابو الصيد فى العراق ، وهو ، كما تبين بعد ذلك ، مركز تدريب للجيش يتكون من أربعة عنابر طول الواحد ثلاثين متراً وعرضه خمسة أمتاراً تم تكديس مائتى أسير فى كل منها.

وكان هذا السجن يخلوا أيضا من الطعام والشراب ، وكنا نمد أيدينا من النافذة لكى نجمع ماء المطر لنشرب منه ، ومن الأمور التى تستحق الاهتمام انه بعد مضى عدة أسابيع فى هذا الوضع مرض عدد منا بشكل خطير . وكنت الوحيد المتخصص فى المجال الطبى فى مجموعة الأسرى ، وقد طلب منى معالجة الأسرى المرضى . وأعطيت بعض الأدوية وصرت أتجول بين العنابر لمعالجة المسجونين . وكانت الشكوى الأساسية هى الاميبيا الدوسانترية لعدم وجود ماء إذ كان يخرج خمسة من المسجونين تحت الحراسة ويتوجهوا الى مياه شط العرب ، وهى مستنقعات وقنوات صغيرة ، فيحضرون منها المياه للشرب وكان طبعا يحتوى على الدوسانتريا . وبعد يومين من الشرب تبدأ ظهور أعراضها مصحوبة بألم شديد ، وكان يوجد بعض المسجونين الذين يعانون من امراض مزمنة مثل السكر والتهاب فى

القولون ، وانزلاق الكلية . وبعد ان اشتدت ضراوة المرض طلبت من إدارة السجن ان تحمل الحالات الشديدة الى المستشفى وكانوا يقولون إن هذا غير ممكن لأن الطريق الى البصرة غير سالم ، وبعد ان هدأت الأمور تقريباً فى البصرة سمحت لنا إدارة السجن بأخذ مجموعة من المرضى الى المستشفى العسكرى فى البصرة تحت الحراسة ، وكنت اصاحب بعضهم .

والمشاهدات التى رأيتها فى هذه الفترة هى أولا وفاة مريض بالسكر فى سيارة الاسعاف وصلنا به الى المستشفى العسكرى متأخرين وفى المستشفى العسكرى رأيت أنه ليس هناك اى مكان ليس به جسد مسجى على الأسرة ، وعلى الارض ، وعلى الكراسى وفى كل مكان ، وحضر مدير المستشفى واستاء جداً من حالة المعتقلين الكويتيين وامر لى بمجموعة كبيرة جداً من الأدوية والمضادات الحيوية وأخذتها معى فى المرة التالية الى السجن وداومت على علاج الكويتيين ، بعد ذلك افرج عنا ضمن اول مجموعة من الأسرى اللكويتيين . وقد كان هذا السجن اقرب سجن الى الحدود الكويتية . وقد عدنا سيراً على الاقدام وكنا فى حالة صحية سيئة للغاية .

وفى الحقيقة هذه هى تجربتى ومشاهداتى وهناك نداء من الأسر الكويتية التى تعانى منذ اربع سنوات من فقدان عائلها أو زوجها أو ابنها .

وهناك عدة قرارات صدرت من مجلس الأمن بهذا الخصوص ولكن العراق لايزال حتى الآن ينكر وجود الأسرى الكويتيين فى سجونه .

وقد شكل مجلس الأمة فى أول جلسة من جلساته ١٩٩٢ - بعدما كان معطلا - شكل لجنته لمتابعة قضية الأسرى والمفقودين . وهى لجنة تنسق وتعاون بين الجهات الحكومية وهى اللجنة الوطنية لشئون الأسرى والمفقودين

وايضا هناك محاولات من اجل تشكيل لجنة اهلية غير حكومية من ابناء وأهالى الأسرى لكى تقوم بإثارة ضمير العالم بشأن الأسرى والمفقودين .

تحية لاخوانكم الأسرى .. ونناشدكم الوقوف معهم فى محنتهم . واشكر لكم الورقة التى قدمت منذ قليل وكنت قرأتها البارحةوكانت تتعرض لمسألة الأسرى الكويتيين بشكل جيد .

وشكرا ،،،

***

□ **الأب قيصرالأشقر الأنطونى : الرهبانية الأنطونية المارونية**

أيها السادة والسيدات

أنا سعيد جداً أن أعطى شهادتى ، والواقع انها شهادتين : الأولى شهادة رجل دين من لبنان ، والثانية شهادة رجل يمثل عائلات أبوين رفيقين لنا اختفيا فى ظروف يعرفها اكثر الموجودين بيننا من عائلات المخطوفين ، وكما شهدت زوجة السيد منصور الكيخيا ليس لنا فى السياسة ولاعلم لنا بها.

كان هذان الراهبان فى دير لاهم لهم سوى الصلاة وتأدية الرسالة ، مسالمان ، ومعهما خادمة عمرها ٧٠ سنة اسمها فيكتوريا كان ولداها قد قتلا فى الحرب ونزلت الى الدير لتعيش ايامها الأخيرة فكان مصيرها مثل مصير الأبوين الرفيقين مجهولا حتى الآن ، هم إذن رجلان وامرأة لا يعرفان السياسة مسالمان ليس لهم أى انتماءات من قريب أو بعيد بالأحزاب والفئات المتصارعة فى لبنان ، وفى تاريخ ١٣ تشرين الأول عرفنا إن الراهبين قد فقدا من الدير وبعد المراجعات العديدة لدى كبرى المراجع سواء فى مجموعة الدول العربية أو المعنين على أرض لبنان لم نتلق أى نتيجة حتى الآن ،

نرفع صوتنا من على هذا المنبر منبر الحرية والحق ونشكر منظمى الندوة لإفساح المجال لنا جميعاً لإثارة هذه القضية ، ونضم صوتنا الى صوتكم للدعوة وكشف مصير هؤلاء وكل المختفين .

الشكر ،،،

***

شهادة السيدة جانيت بطرس الخوند زوجة المختطف السيد بطرس الخوند:

حضرة المنتدين الكرام ،

نحيكم ونتمنى لكم ولندوتكم ولجمعياتكم النجاح والفلاح فى كل ما تسعون اليه من خير للانسانية المعذبة ، وخاصة لجزئها العزيز عليكم وعلينا فى لبنان وسائر الاقطار العربية .

حضرات المنتدين ،

ان اشد انواع العذاب ايلاما ، هذا الذى ينزله بعض الناس فى بعضهم ظلما وافتراء ، وليس فقط من دون وجه حق ، بل ايضا من دون ان يكون امام المظلوم من وسيلة يقتدر عليها أو يلجأ اليها محاولا رفع الظلم النازل به، الا اللهم النداء الانسانى يصدره بين الحين والأخر .

هذه حالنا بالنسبة الى المخطوف بطرس خوند الذى مر على اختطافه عامان وشهران ، ولم نهتد بعد على مايشير الى مصيره رغم مراجعتنا المتكررة للمسؤولين اللبنانيين من سياسيين زمنيين ودينيين . وكان بطرس قد اختطف من امام بيته الكائن فى سن الفيل ، وفى وضح النهار ، وبعد مرور نحو عامين من انتهاء الحرب فى لبنان وعودة الهدوء والأمن اليه.

حضرات المنتدين ،

اطفال ثلاثة ، كبيرهم لم يتجاوز الثامنة من عمره والرابع شاب شده اليأس الى الاغتراب عن ارض لبنان الى مجهول عله يكون أرحم عليه من وطنه ،

زوجة ، أسقطت الفاجعة من يدها ، فحارت وراحت تتدبر أصعب الأمور التى تواجه زوجة وأماً ، أشقاء وأصدقاء ومحبون عز عليهم ما آلت اليه حال مواطن وانسان أحبوه وأحبهم ، وعرفوا فيه من الخصال الحميدة ماجعله مثالا يقتدى ،

كلهم يهفون اليكم اليوم بأن تأتوا بالقليل بشأن اختطافه ومعرفة مصيره ازاء المسؤولين ، عل هذا القليل يكون الكثير الكثير بالنسبة اليهم ، بل يكون الحياة .

***

شهادة السيدة وداد حلوانى زوجة المخطوف السيد عدنان حلوانى عن لجنة " أهالى المخطوفين المفقودين فى لبنان " :

"قدمت كزوجة عدنان الحلوانى المخطوف منذ أيلول ١٩٨٢ ، تحية له ولجميع المخطوفين فى العالم ..

لكننى أنتهز هذه الفرصة واشعر أنه لايمكننى أن اتحدث الا باسم جميع زوجات وأمهات وأبناء المخطوفين فى لبنان .. وهذه رغبة عدنان انه كما اعتقد بالرغم من أننى وحيدة بينكم من بين جميع أهالى المخطوفين وحتى من باقى عضوات لجنتنا عنيت " لجنة أهالى المخطوفين والمعتقلين والمفقودين فى لبنان " .. لكننى تعودت بل تعودنا على الوحدة فى كل مسار المعاناة الذى

لايزال ينهشنا منذ سنوات طويلة وطالما صرخنا فى الشوارع ، وعلى مرآى من الخاطفين وفى آذان المسؤولين " يا وحدنا " .. ولا نزال وحدنا باستثناء "لجنة الدفاع عن الحريات العامة والديمقراطية " التى نشأت عشية تشكل لجنتنا ورافقتنا حتى اليوم ..

لن أطيل الكلام وأود أن أعلمكم أننا بدانا تحركنا منذ تشرين الأول ١٩٨٢ عندما تسللت أصابع الصابئين والمجرمين الى كل حى وشارع وحتى الى المخادع ، فطالت من طالت من الابرياء لالذنب اقترفوه وانما لاسم أو هوية أو عقيدة أو طريقة تفكير ... علما ان هذه الظاهرة - ظاهرة الاختفاء القسرى - قد دخلت القاموس اللبنانى مع بداية الحرب فى لبنان لتأخذ مداها وتستفحل عشية وأثناء الاجتياح الاسرائيلى وتحت غطائه ، وصارت تنشط حينا لتطال مجموعات وتحبو أحيانا لتعمل بصمت وبالخفاء ولتطال أفراداً .. فتحولت الى سلاح فى أيدى أسياد الحرب . تعبت الشوارع من وقع أقدامنا وصرنا كالمرض الخبيث فى نظر مسؤولينا .. يستعيذون بالشيطان كلما طلبنا موعداً من واحدهم أو كلما مثلنا أمامه لنطالب بحقنا فى عودة أهالينا . وأصدقكم القول أيها السادة أننا لم نتلق منهم الا الوعود الكاذبة والمماطلة والتسويف مراهنين على فائدة النسيان ومحو الذاكرة .

منذ اكثر من عام ، تراجعنا عن المطالبة باعادة ذوينا بأى ثمن وحتى باعطائنا جثثهم وعظامهم فى حال تصفيتهم وتقدمنا بمذكرة الى الرؤساء الثلاثة نطالب فيها بأن تجرى الدولة - بعد ان انتهت الحرب وسطت الشرعية سلطتها على معظم الأراضى اللبنانية - طالبناها بأن تجرى استقصاء جديا عن هؤلاء المخطوفين فمن وجد حيا تطلق سراحه ومن لايوجد له أثر تعلن وفاته لكن هذه المذكرة لا تزال نائمة أو مخطوفة ربما

فى ادراجهم واستغرب خلو كلمة ممثل دولة رئيس مجلس النواب فى اعادة هذه القضية التى تعهد بايجاد حل سريع لها . وهل يمكنكم ان نتصور ردا ان احد هؤلاء المسؤولين اعتبر مطلبنا تخريبا واننا نسعى الى اعادة تفجير الحرب الأهلية؟

أيها الاعزاء

" من حقنا أن نعرف مصيرهم " هذا هو مطلبنا الوحيد ألا ترون معى أنه من حق ابنى – كما يحق لكل أبناء المخطوفين – ان يضع وردة على قبر أبيه فى حال اليقين " أنه مات " ؟

أو ليس من حق كل أم وزوجة وأخت أن يكون لديها أي رمز تنفس فيه عن كربها وتقترب من حبيب غائب لديها تخبره عن شوقها وعذابها .. .

فى بلدى هناك نصب " للجندى المجهول " ولكن ليس هناك نصب " للمدين المجهول " .

من حق ابن المخطوف أن يتعلم لا ان يزج به طفلا فى سوق العمل ليعيل بعد ان فقد والده المعيل الوحيد .

من حق ابن المخطوف الاستشفاء والدواء .. من حقه الرغيف من حقه الدفء .. من حقه الفرح .. من حقه الجواب على أسئلته الدائمة .. الى متى؟ سيعود أبى أم لا ؟ أتعلن أمى الحداد أم أتطيل اكثر فترة الانتظار القاتل الذى يأكلنى جسدا وروحا ؟

باسم جميع اهالى المخطوفين أشكر سماعكم وتعاطفكم مع قضيتنا على أمل إيصال صوتنا من خلالكم الى كل فرد ومسؤول وهيئة ومنظمة والعمل بكافة الوسائل التى تملكون من أجل الكشف عن مصير آلاف المخطوفين ..

ولنعمل معنا ومع السيدة زوجة منصور الكيخيا من أجل تصميم قاموسنا الخاص وفهمنا الحقيقى لحقوق الانسان وللانسانية .

***

شهادة السيد محمد صفا أمين سر لجنة " المتابعة لدعم قضية المعتقلين اللبنانيين فى سجون العدو الصهيونى "

احيى فى البداية المنظمة العربية لحقوق الانسان والجمعية اللبنانية لحقوق الانسان .

ايها الحضور الكرام ، أود أن أعلن فى البداية تضامن لجنة المتابعة لدعم قضية المعتقلين اللبنانيين فى السجون الاسرائيلية الكامل مع الأسرى الكويتيين ومع الأسير منصور الكيخيا ومع كل الأسرى العرب القابعون فى السجون الاسرائيلية . وسوف نتحدث عن ظاهرة الاختفاء والخطف فى السجون الاسرائيلية .

منذ الاجتياح الاسرائيلى للبنان فى صيف ١٩٨٢ أنشأت قوات الاحتلال معتقل أنصار فى جنوب لبنان فزجت فيه آلاف المعتقلين اللبنانيين والعرب ، وعندما انسحبت من جزء من الأراضى اللبنانية أقامت سجن الخيام فى قضاء مرجعيون بديلا لمعتقل أنصار وذلك أوائل عام ١٩٨٥ .

يوجد فى سجن الخيام اليوم ما يقارب ٢٦٠ لبنانية ولبنانى ، محتجزون كرهائن ويعانون من أوجاع صحية ونفسية بالغة السوء فالمعتقل لاتدخله الشمس ويفتقر الى ادنى الحياة الانسانية مما أدى الى انتشار الأمراض الخطيرة فى صفوف المعتقلين كأمراض الروماتيزم والتورم وفقدان الذاكرة وضعف النظر . ويوجد داخل المعتقل مائة أسير يعانون من أمراض مختلفة وبينهم العديد من الجرحى والطاعنون فى السن وأطفال انتزعوا من مدارسهم

وبيوتهم كما استشهد احد عشر أسيرا فى المعتقل تحت التعذيب ، وتتراوح أعمار المحتجزين ما بين ١٤ عاما و٦٥ . فسجن الخيام لامثيل له فى العالم ، سجن مغلق ، معزول خارج أى إطار قانونى ، لايسمح للجنة الدولية للصليب الأحمر بالدخول اليه أو لأى هيئة إنسانية ومحظور على المعتقلين تبادل الرسائل مع أطفالهم وزوجاتهم أو حتى بزيارات لعائلاتهم وهو ما يتناقض مع كل القوانين الدولية وحقوق الانسان . ونشير الى ان هؤلاء المعتقلين ورغم مرور سنوات على اعتقالهم لم توجه اليهم أية تهمة أو أخضعوا لمحكمة أو سمح لهم بتوكيل محامين للدفاع عنهم كما تنص اتفاقية جنيف حول الأسرى .

كما اختطفت القوات الاسرائيلية من الأراضى اللبنانية ما يقارب الـ" ٧٠" أسيراً ، فأخضعتهم لمحاكمها وأصدرت أحكاما جائرة بحقهم مخالفة للمادتين ٤٩ ، ٧٦ من معاهدة جنيف الرابعة حول الأسرى لعام ١٩٤٩ ، وقد انتهت مدة أحكام بعضهم وخاصة أسرى سجن بئر السبع وعددهم عشرة ، إلا أن اسرائيل تجدد فى كل عام مدة احتجازهم خلافا لكل القوانين رغم مرور ٧ سنوات على انتهاء محكومية البعض .

ويعانى هؤلاء المعتقلون من ظروف صحية ونفسية صعبة ، إذ تمنع اسرائيل زيارات عائلاتهم كما ان هناك ستة معتقلين فى زنازين مغلقة غير مسموح للصليب الأحمر الدولى بزيارتهم ولم تصدر اية أحكام بحقهم ولايعرف مصيرهم .

وأثناء الاجتياحات الاسرائيلية للأراضى اللبنانية منذ عام ١٩٧٨ ،فقد ما يقارب ١٦٥ مواطنا لبنانيا ، كما تحجز اسرائيل رفاة ١٦٥ جثة شهيد ترفض تسليمهم لذويهم أو للمؤسسات الانسانية .

ان قضية الرهائن اللبنانيين فى سجن الخيام وداخل فلسطين المحتلة علامة فارقة على جبين العالم ، اذ لا يجوز ونحن على أبواب القرن الواحد والعشرين ، وفيما يتعاظم الوعى الانسانى دفاعا عن حقوق الانسان وتنظم حملات ومؤتمرات عالمية من أجل حقوق الحيوانات والنباتات والبيئة أن يبقى هؤلاء محتجزون فى سجون معزولة وخاصة سجن الخيام الذى تنفذ داخله مذبحة رهيبة بحق ٢٦٠ مواطنا لبنانيا .

إننا إذ نعرض مأساة هؤلاء المعتقلين نطالب العالم والأمم المتحدة بالعمل السريع لايفاد لجنة تحقيق دولية الى سجن الخيام والعمل على اطلاق سراح كافة المعتقلين اللبنانيين فى السجون الاسرائيلية وكشف مصير المفقودين وتسليم جثث الشهداء .

احيكم واحيى ندوتكم وادعو الى رفع الصوت عالياً فى كل المحافل دفاعاً عن أسرانا اللبنانيين والفلسطينيين والعرب .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

***

شهادة السيدة زينب مصطفى الديرانى زوجة الأسير مصطفى الديرانى :-

الاخوة والاخوات المقيمين لهذه الندوة والقائمين عليها .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

نشكر فى البداية ندوتكم الكريمة التى اتاحت لنا التحدث عن قضية إرهاب منظم دولى قامت به دولة معترف بها فى انحاء العالم .

مصطفى الديرانى . من هو ؟

قليلون الذين سمعوا عنه عبر وسائل الاعلام وغيرها ، هو مواطن لبنانى مجاهد ، مقاوم ، كانت رسالته الأولى الدفاع عن أرضه ووطنه ، وأهله ، وهذا مالا ترفضه أية اعراف دولية وهذا حق مشروع من حقوق الانسان وهو الدفاع عن أرضه ، وخاصة إذا كانت محتلة من قبل عدو صهيونى هو اسرائيل .

فى صباح الحادى والعشرين من آيار/مايو ١٩٩٤ ، صباح يوم عيد الأضحى المبارك ، وهو يوم يفرح فيه الاطفال ويجتمع شمل العائلات ، ذهبنا الى القرية الوديعة فى منطقة البقاع لنحيى عيد الاضحى المبارك مع الشهداء ومع الأحياء . وفى منتصف الليل الساعة الثانية ، خلعت القوات الاسرائيلية المدججة بلدبابات والطائرات والسلاح ، خلعت باب منزلى ودخلت غرفتى ، غرفة نومى ، وأنا وزوجى فى ثياب النوم ، وحملتنى من سريرى وقادتنى الى غرفة أخرى .. وكبلتنى وانهالت علىّ ضربا ، وكانت تستخدم الأضواء الكاشفة التى تفقد البصر والأعصاب ، وحملوا أطفالى الصغار .. ثلاث سنوات وست سنوات .. واشبعتهم ضربا لاخافتى حتى لا أرفع صوتى . وفى الغرفة الثانية حملت هذه القوة زوجى غائبا عن الوعى بعد ان ضربته، وعادت كخفافيش الليل الجبناء الى أوكارها ، وصباح يوم عيد الأضحى المبارك لم يكن فى بيتى عيد ، بل كانت مأساة ولم يشاركنا فى المأساة أى صوت رسمى إلا بعد ستة أيام .

ايها السادة .. بعد مضى ستة أشهر على الاختطاف ، وبعد ان اتصلنا بالمنظمات الانسانية ، الصليب الأحمر الدولى ، منظمة العفو الدولية ، وقدمنا شكوى موثقة بحالة مصطفى الديرانى الصحية السيئة ، لم نتلق أى جواب وحتى الآن لا نعرف مصيره ، أين معتقله ؟ أين مكانه ؟ حتى اننا ناشدنا

الصليب الأحمر باسم مهنته الإنسانية وهى حماية الأسرى والمعتقلين ان يطمئننا ، لكن دون جدوى .

والآن .. باسمى واسم جميع زوجات المختطفين ، باسم اطفالى الخمسة الذين لم تتجاوز اعمارهم السنوات العشر ، وباسم كل أطفال المعتقلين الشيخ عبد الكريم عبيد ، جواد قصفى ، وغيرهم .. وكل المعتقلين فى السجون الاسرائيلية فى معتقل جشييت وفى داخل الأرض المحتلة ، اناشد ضمائركم وكل ما تمثلون من منظمات ، محلية واقليمية ودولية ، حيثما كنتم فى مؤتمراتكم وحيثما كنتم ذووا فاعلية ، ان تحملوا قضية الأسرى فى قلوبكم وفى ضمائركم ، وأن تسعوا للتخفيف عن آلام ذويهم وأطفالهم وعائلاتهم ، كما اننى ارفع الطلب عبركم ، الى الدولة اللبنانية فى تبنى قضية الأسرى لتحويلها من قضية منظمة الى قضية دولة ، وان تدفع بكل طاقاتها فى محافلها الدولية ، لاعادة المخطوفين الى ذويهم واشكر لكم إتاحة الفرصة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

***

□ **السيدة أخت الأسير أحمد محمد**

بسم الله تعالى

حضرات السادة الحضور ، أحيى جهودكم من اجل الكشف عن مصير المختطفين فى لبنان وفى العالم العربى داخل السجون الاسرائيلية .

انا شقيقة الأسير أحمد محمد ، وهو شاب لبنانى مكافح أراد مواصلة تحصيله العلمى فى الخارج ، لكن بسبب الحرب الأهلية فى لبنان ونتيجة الظروف الصعبة التى واجهته اضطر ان يعمل بحاراً على باخرة خط سيرها لبنان – قبرص ، وقد تم اختطافه فى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ من

قبل القوات اللبنانية بقيادة المدعو سمير جعجع وبعد فترة أطلق سراح عدد من المختطفين وبقى أخى أحمد مع رفيقيه احمد زغلول وغسان الضيائى محتجزين فى المركز الحربى مدة سنة تقريباً يعانون التعذيب والارهاق النفسى وفى ١٣ تشرين الأول/اكتوبر من نفس العام خطف الشابان نبيل أحمد، وحسين بهيج وأربعة أخرون وتم احتجازهم وبعدها تم تسليمهم الى العدو الصهيونى من قبل جعجع ، وفى شهر آيار/مايو ١٩٩٠ علمنا من قبل بعض الذين اطلق سراحهم ان اخى ورفاقه محتجزين لدى العدو الصهيونى ؛ فذهبنا الى الصليب الأحمر طالبين منه الكشف عن مصير أخى ورفاقه الخمسة وبعد بحث مضنى تأكد الصليب الأحمر من وجود الشباب الستة لدى العدو الصهيونى وتم اخبارنا بهذا بشكل رسمى ، وقام الصليب الأحمر بزيارة لهم خارج الزنازين بعد ان أمضوا فيها ثلاث سنوات ، اخبرونا بعدها أنهم نقلوا الى السجن المركزى بمنطقة بئر السبع .

إن هذه القضية مضادة لكل الأعراف المتعارف عليها دولياً فهم مواطنون مسالمون ولم توجه اليهم أي تهمة ولم يحاكموا وبالتالى هم ضحايا للعدو الصهيونى .

إننا نطالبكم بالعمل على اطلاق سراحهم من السجون الاسرائيلية ولكم الشكر منا جميعاً كما نوجه شكراً خاصاً للصليب الأحمر الدولى لوقوفه بجانبنا .

***

□ فى ختام الشهادات تحدث كل من والد **الأسير أبو على رمضان** ووالد **المخطوف حسن نصر الله** عن حالة ولديهما ، لكن غلبهما التأثر ، واختلطت دموعهما مع الكلمات فلم تتضح ، لكنها كانت اكثر تأثيراً من كل الكلمات .

□ **تقرير للجمعية المغربية لحقوق الانسان بشأن الاختفاء القسرى**

تحية وسلاماً ،،

اننى أشكر الأمانة العامة للمنظمة العربية لحقوق الانسان على دعوتها الكريمة لى للمشاركة فى ندوة عن ظاهرة الاختفاء القسرى فى الوطن العربى التى ستنعقد فى بيروت يوم ٥ نوفمبر ١٩٩٤ ، وأعتذر عن عدم الحضور لاسباب قاهرة ، وأبعث اليكم بورقة فى الموضوع سبق ان تقدمت بها فى الندوة العربية الدولية التى انعقدت بتونس فيما بين ٢٨ - ١٩٩٤/٦/٣٠ لتقييم المؤتمر العالمى لحقوق الانسان ومتابعته والتى نظمها المعهد العربى لحقوق الانسان . متمنيا لندوتكم كل التوفيق والنجاح .

(عبد الرحمن بن عمرو رئيس الجمعية)

تقرير حول قضايا الاعتقال السياسى والاختفاء القسرى والنفى *

يعتبر " الاختفاء " القسرى من الخروقات الأكثر خطورة :

لأنه يمس ويخرق فى ذات الوقت أكثر من حق من حقوق الانسان من بينها على وجه المثال :

الحق فى الحرية لأن " المختفى " ، قسريا يعتبر فى وضعية اعتقال تعسفى.

والحق فى الامان ، لأن " الاختفاء " القسرى ، يعتبر نوعا خطيرا من أنواع التعذيب المادى والنفسى المسترسل ، والناتج من العزلة عن العالم الخارجى ومن جهل المصير .

---

* تم اختزال مقدمة قصيرة تتعلق بمناسبة إعداد الورقة .

والحق فى الحياة ، لأن " الاختفاء " القسرى ، اذا طال أمده يمكن اعتباره بمثابة اعدام يتم فى أسوأ الظروف وبدون محاكمة ولاحكم قضائى .

والحق فى الاعتراف بالشخصية القانونية ، لأن " المختفى " قسريا المجهول المكان وبالتالى المصير ، يعتبر فى وضعية خارجة عن أى اطار قانونى .

ولأن العذاب الناتج عن الاختفاء القسرى لايشمل " المختفى " قسريا ، بل يمتد الى اسرته واقربائه واصدقائه ، واذا كان للمعتقل بالسجن مكان معروف يزار فيه ويتراسل منه واليه ويؤمل الخروج منه بنفاذ العقوبة أو العفو مما تبقى منها ، فان المجهول هو الذى يلف بالمختفى " قسريا ، فلا هو حى فيرجى ولا هو ميت فينعى .

وأخيرا وليس بالأخير ، فان موضوع " الاختفاء " القسرى ، يفرض نفسه ، لأنه أحد الآفات الخطيرة التى يكاد ينحصر وقوعها فقط فى العالم الثالث ومنه العالم العربى الذى تنعقد هذه الندوة فى أحد أقطاره .

مفهومنا " للاختفاء " القسرى :

تتجنب القوانين الوضعية المحلية ، فى الغالب تعريف الجرائم وان كانت تنص على قيامها والعقوبة عليها ، متى توفرت شروط مادية (الركن المادى) ومعنوية (القصد الجنائى) معينة ...

ولا يمكن تصور وجود دولة كيفما كانت هويتها الايدلوجية والسياسية ، لاتحرم ولا تعاقب على " الاختفاء " القسرى أو الاختطاف ، والا لما كانت هناك ، باستمرار ادانة جماعية له من قبل جميع الدول بما فيها تلك التى تنتمى الى العالم الثالث والتى تمارسه بدرجات متفاوتة ...

وعلى مستوى المواثيق الدولية ، لايوجد أى صك حقوقى دولى يعرف " الاختفاء " القسرى بما فى ذلك الاعلان المتعلق بحماية جميع الاشخاص من "الاختفاء" القسرى الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بدون تصويت فى ١٨ ديسمبر ١٩٩٢ ، لهذا الاعلان اكتفى فى مادته الاولى بتجريم " الاختفاء " القسرى وادانته وذلك بالنص فى هذه المادة بأنه : (يعتبر كل عمل من أعمال الاختفاء القسرى جريمة ضد الكرامة الانسانية ويدان بوصفه انكارا لمقاصد ميثاق الامم المتحدة وانتهاكا صارخا وخطيرا لحقوق الانسان وحرياته الاساسية التى وردت فى الاعلان العالمى لحقوق الانسان وأعادت تأكيدها وبلورتها الصكوك الدولية الصادرة فى هذا الشأن ...) .

وفى نظرنا ، فانه يتحكم فى مفهوم " الاختفاء " القسرى أو الاختطاف أمران أساسيان : مجتمعان معا أو احدهما : الأول : هو الجهل بهوية الفاعل مرتكب جريمة " الاختفاء " القسرى أو الاختطاف ، والثانى : هو الجهل بمكان الاختفاء .

وتبعا للمفهوم المذكور ، فان " الاختفاء " القسرى أو الاختطاف يظل قائما . كما أنه تبعا لذلك فان المفهوم المشار اليه للاختفاء القسرى يظل قائما حتى لو عرفت هوية مرتكبه مادام مكان الاختفاء ظل مجهولا .

كما تعتبر جريمة " الاختفاء " القسرى قائمة سواء ارتكبها شخص عادى أو مجموعة ارهابية أو مسلحة فى اطار حرب أهلية أو أحد الأعوان أو العملاء العاملين لحساب الدولة أو أحد الأجهزة التابعة لها .

ومع ذلك فان نوع الفاعل الذى يهمنا فى هذا المفهوم هو الذى ينتمى الى الدولة أو احد الأجهزة التابعة لها وذلك نظرا للاعتبارات الآتية :

فاذا كانت جريمة " الاختفاء " القسرى أو الاختطاف التى يرتكبها شخص أو مجموعة من الأشخاص العاديين لأى سبب من الأسباب تعتبر خطيرة ، فان خطورتها منحصرة فى آثار الفعل ذاته على الضحية وأسرته ، ولاتمتد هذه الخطورة الى دور جهاز الدولة وقضائها اللذين من المفروض ، فى الاحوال العادية ، ان يتحركا بسرعة وفعالية لانهاء حالة الاختطاف ومعاقبة مرتكبيه .

واذا كانت جريمة " الاختفاء " القسرى التى ترتكبها مجموعات من الاشخاص المسلحين فى مواجهة بعضها البعض الآخر وفى نطاق حرب أهلية ، لها خطورتها على ضحايا الجانبين ، فان هذه الخطورة لايتصور امتدادها الى الدولة بكامل أجهزتها ، بما فى ذلك جهاز القضاء الذى يحمى الضحايا ويعاقب المجرمين ، لأنه فى حالة الحرب الأهلية تصبح الدولة غير موجودة وتصير كل مجموعة فى حد ذاتها دولة خارجة عن المنتظم الدولى ولها قوانينها الخاصة بها التى تكيفها من وقت لآخر حسب مقتضيات الحرب الأهلية بدواعى الانتصار ، ويظل المنتظم الدولى الرسمى منه (الامم المتحدة واجهزتها) وغير الرسمى (المنظمات غير الحكومية العاملة فى مجال حقوق الانسان) ، متفرجا حائرا مترددا عاجزا ماديا ومعنويا عن مواجهة الخروقات التى ترتكب اثناء الحرب الأهلية وعن وضع حد لها أو التقليل منها .

ولقد أثبتت التجربة أن جميع التدخلات التى قامت بها أجهزة الأمم المتحدة المعنية باءت بالفشل .

واذن لم يبق الا ان نقصر مفهوم " الاختفاء " القسرى أو الاختطاف ، فى هذه المداخلة على النوع الذى يرتكب من قبل اعوان الدولة وعملائها .

لأنه فى اعتقادنا الأكثر خطورة لكون أثاره السيئة لاتقتصر على ضحاياه وأسرهم بل تمتد الى الدولة مرتكبة الاختطاف فتجعل منها دولة مجرمة على المستوى الداخلى والخارجى .

على المستوى الداخلى ! لأنها تخرق القانون الذى يحرم الاختطاف ويعاقب عليه والذى انتجه جهازها التشريعى بدلا من ان تحميه وتخضع لمقتضياته ،ولأنها تمنع القضاء من ان يواجه خرقها بالمساءلة والمعاقبة وانصاف ضحايا خرقها .

وعلى المستوى **الخارجى**: فان الدولة عندما تصير عضوة فى الأمم المتحدة وبالتالى مقيدة بميثاقها تصبح ملتزمة أدبيا باعلاناتها الخاصة بحقوق الانسان وأحيانا ملتزمة قانونيا بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان عندما تصادق عليها ، ان مثل هذه الدولة عندما ترتكب جريمة الاختفاء القسرى أو الاختطاف تكون قد خرقت الشرعية الدولية فى أكثر من نقطة وعلى وجه المثال خرقت !

مقتضيات المادة ٣ من الاعلان العالمى لحقوق الانسان الذى ينص على انه لكل فرد حق فى الحياة والحرية وفى الأمان على شخصه (يقابلها المادتان ١/٦ و ١/٩ من العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية) .

مقتضيات المادة ٥ من الاعلان التى لاتجيز اخضاع احد للتعذيب او العقوبة القاسية او اللاانسانية او الحاطة بالكرامة (يقابله المادة ٧ من العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية) .

مقتضيات المادة .. من الاعلان التى تنص على ان كل انسان فى كل مكان، الحق بأن يعترف له بالشخصية القانونية .

مقتضيات المادة ٧ من الاعلان التى تنص على ان الناس جميعا سواء أمام القانون ، ويتساوون فى حق التمتع بحماية القانون دونما تمييز (يقابلها المادة ٣ من العهد ح م س) .

مقتضيات المادة ٨ من الاعلان التى تنص على أنه لكل شخص حق اللجوء الى المحاكم الوطنية المختصة لانصافه الفعلى من أية أعمال تنتهك الحقوق الاساسية التى يمنحه اياها أو القانون (يقابلها المادة ٤ من العهد ع م س) .

مقتضيات المادة ٩ من الاعلان التى تنص على انه لايجوز اعتقال أى انسان أو حجزه أو نفيه تعسفا .

مخالفة الاعلان المتعلق بحماية جميع الاشخاص من " الاختفاء " القسرى الصادر عن الأمم المتحدة الذى اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٨ ديسمبر ١٩٩٤ .

آليات الحماية من " الاختفاء " القسرى :

يمكن أن نقسم هذا المحور الى ثلاثة اقسام !

قسم يتعلق بتقييم الآليات الموجودة حاليا فى التشريعات المحلية وفى المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الانسان . وقسم آخر يتعلق بتقييم التوصيات الصادرة فى هذا الشأن من المؤتمر العالمى لحقوق الانسان المنعقد بفيينا ومن منتدى المنظمات غير الحكومية التى سبقته. وقسم ثالث يتعلق بمقترحات فى الموضوع .

أ - تقييم الآليات الحمائية التى تتضمنها التشريعات المحلية والمواثيق الدولية!

١- على المستوى المحلى :

يجب التذكير بأن " الاختفاء " القسرى ، كجريمة مدانة لايمكن ان ترتكبها أو تشارك فى ارتكابها دولة ديمقراطية .

وتعتبر دولة ديمقراطية تلك التى يتحكم الشعب ، نظريا وعمليا وبواسطة المؤسسات المنبثقة عن ارادته الحرة والنزيهة ، فى تحديد توجهاته المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وفى مراقبتها ومحاسبتها عند الاخلال بتلك التوجهات .

وفى العالم الثالث الذى تنتمى اليه الأقطار العربية تكاد تنعدم فيه الديمقراطية بالمعنى المذكور ، وبالتالى فان الذى يحدد التوجهات ويراقب تنفيذها والمحاسبة على الاخلال بها ، ليس هو الشعب بواسطة المؤسسات المنبثقة عن ارادته ، وانما المؤسسات العسكرية أو الملكية المزيفة والتى تصل الى السلطة إما عبر الانقلابات العسكرية او عن طريق الأرث أو بواسطة الانتخابات المزورة .

والغياب الديمقراطى ، مع تفاوت فى الدرجات ، عن دول العالم الثالث ترتب عليه انعدام او ضعف آليات حماية حقوق الانسان من الخروقات التى تصيبها من طرف الدولة والأجهزة ورجال السلطة والأعوان والعملاء التابعين لها .

ونحن نعرف أن من اهم آليات حماية حقوق الانسان هى الآليات التشريعية والتنفيذية القضائية .

فعلى مستوى التشريع فان آليته يمسك بها فى العالم الثالث ، المؤسسة العسكرية أو الملكية او المصنوعة من قبل السلطة التنفيذية بواسطة التزييف، وبطبيعة الحال فان مثل هذه المؤسسات لايمكن ان تنتج نصوصات تشريعية كاملة وخالية من الثغرات ، والتى من شأنها ليس فقط أن تشرع النصوص التى من شأنها ان تقى من وقوع الخروقات ، بل والتى تعاقب على ارتكابها. وتزيل كل العراقيل والحيل للقانونية التى تحول دون الوصول الى هذه المعاقبة ...

وعلى مستوى الآلية التنفيذية ، فانه من المفروض قانونيا ومنطقيا ، ان السلطة التنفيذية تنفذ نصوص القانون وتحميها ، لكن فى العالم الثالث الذى تغيب فيه الديمقراطية ، فان خرق نصوص القانون ، بما فيها تلك المتعلقة بحماية حقوق الانسان ، يأتى من الدولة نفسها ومن الأجهزة ورجال السلطة والاعوان التابعين لها والذين يأتمرون بأمرها ، ولذلك لايتصور أن تعاقب مثل هذه الدولة التى لاتتمتع بأى حس ديمقراطى نفسها بنفسها عن الخروقات التى ترتكبها .

تبقى الآلية القضائية التى من المفروض ان تكون محايدة ومستقلة حتى يمكنها ان تقوم بدورها القانونى فى حماية الحقوق ووضع حد لخرقها ومعاقبة المخلين بها كيفما كان مركزهم القانونى ، بما فى ذلك مسؤولى وأعوان الدولة .

إلا انه فى العالم الثالث حيث لا يتمتع القضاء باستقلال كامل وفعلى عن السلطة التنفيذية ، بسبب ضعف الضمانات القانونية التى من شأنها ان تعزز هذا الاستقلال من ناحية ، ونتيجة للتدخلات المباشرة وغير المباشرة فى عمله ، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالنظر فى قضايا الرأى والسياسية ،

ولذلك تبقى الخروقات التى ترتكبها الدولة ومن بينها " الاختفاءات " القسرية ومختلف الاعتقالات التعسفية بعيدة عن أية محاسبة أو معاقبة قضائية او انصاف قضائى لضحاياها ..

ب - على المستوى الدولى :

تعتبر الآليات الحمائية لحقوق لانسان والقادرة على وضع حد لخرقها ضعيفة على المستوى الدولى (الأمم المتحدة والاجهزة التابعة لها) .

ويتجلى ضعفها فيما يسلى :

فالاعلانات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والمتعلقة بحقوق الانسان وبحمايتها من الانتهاكات التى قد تصيبها (على وجه المثال الاعلان العالمى لحقوق الانسان - اعلان حماية جميع الاشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية او الحاطة بالكرامة - الاعلان المتعلق بحماية الاشخاص من " الاختفاء " القسرى الصادر عن الامم المتحدة) ان مثل هذه الاعلانات لاترتب التزامات قانونية على الدول الاعضاء فى الأمم المتحدة ، وانما التزامات ادبية لايترتب على مخالفتها أية مؤاخذة قانونية .

أما الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الانسان (مع العلم بأنه لاتوجد حتى الآن اية اتفاقية تتعلق بالاختفاء القسرى) ، فانها وان كانت ترتب التزامات قانونية على الدول الاعضاء التى صادقت عليها ، فانه لاينتج عن مخالفتها أية متابعة أو مساءلة جزائية ملموسة ، وانما فقط مساءلة ادبية وتزيد عن التشهير بالدولة الخارقة للحق موضوع الاتفاق ، وهكذا وعلى وجه المثال ، فان دور اللجنة المعنية بحقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة والمشار اليها فى المادة ٤٠ من العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية

والسياسية هو مجرد تلقى التقارير من الدول الأطراف فى العهد عن التدابير التى اتخذتها من اجل اعمال الحقوق الواردة فى العهد وعن التقدم المخرز فى التمتع بهذه الحقوق ، وذلك خلال سنة من بدء نفاذ العهد ازاء الدول الاطراف المعنية ، ثم كلما طلبت اللجنة اليها ذلك ، وكل ما تقوم به اللجنة هو مجرد دراسة تلك التقارير وتقديم ملاحظات بشأنها الى الدول التى بعثت بها وموافاة المجلس الاقصادى والاجتماعى بنسخة من تلك الملاحظات مشفوعة بنسخ من التقارير التى تلقتها من الدول الاطراف فى العهد .

وحتى فى الحالة التى تعلن فيها احدى الدول الطرف فى العهد التزامها باحكام المادة ٤١ من العهد وبالتالى اعترافها باختصاص اللجنة فى استلام ودراسة بلاغات على ادعاء دولة طرف بان دولة طرفا أخرى لاتفى بالالتزامات التى يرتبها عليها العهد . وكل ما تقوم به اللجنة عند التوصل بالشكاية هو بعث الشكاية الى الدولة المشتكى بها وطلب معلومات ، والقيام بمساع حبية بينهما بغية الوصول الى حل ودى للمساءلة على أساس احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية المعترف بها فى العهد .. فاذا لم يقع الوصول الى هذا الحل فان عمل اللجنة ينتهى بوضع تقرير يتضمن عرض موجز للوقائع وتبليغه لطرفى النزع .

وحتى بالنسبة للدول التى تصادق على البروتوكول الاختيارى الملحق بالعهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (أغلبية الدول المنتمية الى العالم الثالث ومنه الاقطار العربية لم تصادق على هذا البروتوكول ، والذى بمقتضاه يجوز للأفراد المنتمين لهذه الدول بتقديم شكايات ضدها باعتبارهم من ضحايا خرق أى حق من الحقوق المقررة فى العهد ، فان اختصاص لجنة حقوق الانسان فى نطاقه ، بعد التأكد من توفر عدة شروط ، لايخرج عن

مجرد الخروج برأى حول الشكاية وتبليغه الى الدولة الطرف المعنية والى الفرد المشتكى وادراج هذا الرأى فى تقريرها السّنوى الذي ترفعه الى الجمعية العامة للأمم المتحدة .

لايتدخل مجلس الأمن ، الذى تتحكم فى قراراته غير الاجرائية ومن منطلقات مصلحية خاصة ، خمس دول دائمة العضوية ، فى الخروقات التى ترتكبها الدول ضد حقوق الانسان ...

لاتوجد محكمة دولية تبت فى خروقات حقوق الانسان المرتكبة من قبل الدول ..

والفريق العامل المعنى بحالات الاختفاء القسرى الذى كونته لجنة حقوق الانسان فى سنة ١٩٨٠ بايحاء من الجمعية العامة للأمم المتحدة ، هو مجرد فريق من الخبراء تنحصر مهمته فى دراسة المسائل المتعلقة بحالات الاختفاء القسرى وفى تلقى الشكايات الفردية المتعلقة به ، وبعد تأكده من توفرها على عدة معايير يحيلها على الحكومات المعنية طالبا منها اجراء تحقيقات وأن تخبر الفريق العامل بنتائج هذه التحقيقات ، التى يبلغها الى المشتكى ... وتنتهى مهمة الفريق العامل متى عرف مكان أو مصير المشتكى . ويستمر الفريق فى بحثه ما دام مكان الشخص المفقود لم يحدد بعد.

مؤتمر فيينا لحقوق الانسان وحالات " الاختفاء " القسرى !

أ - على مستوى منتدى المنظمات غير الحكومية :

خرج بتوصيات مهمة على مستوى حماية حقوق الانسان وتكوين آليات لتنفيذ هذه الحماية من بينها الدعوة :

الى المصادقة على الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الانسان .

الى اعتماد مشروع بروتوكول اختيارى حول التعذيب .

تعيين مندوب سام لحقوق الانسان .

اعتماد اتفاقية لمنع حالة " الاختفاء " القسرى والنص على عقوبة لها .

اعتماد مركز لتأهيل ضحايا التعذيب .

اعتبار " الاختفاء " القسرى والتعذيب والاعدام باجراءات موجزة جرائم ضد الانسانية لايمكن العفو عنها .

انشاء محكمة جنائية دولية للنظر فى الجرائم المذكورة وفى الانتهاكات الجماعية لحقوق الانسان .

تحسين الاجراءات الحالية باعتماد آلية جديدة للتصدى الفعال والفورى للانتهاكات الجماعية لحقوق الانسان ولايفاد بعثات لتقصى الحقائق حول انتهاكات حقوق الانسان ...

المطالبة بتعزيز سلطة الفريق العامل المعنى بحالات " الاختفاء " القسرى وان تتعاون الحكومات تعاونا كاملا معه .

على مستوى مؤتمر فيينا :

باستثناء دعوته لبقية الدول التى لم تصادق بعد ، الى المصادقة على الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الانسان ، وتوصية للجنة حقوق الانسان بدراسة امكانية تحسين تنفيذ الصكوك الخاصة بحقوق الانسان ، وبتوصية موجهة للجمعية العامة للأمم المتحدة من اجل استحداث مفوض سام لحقوق الانسان ، فان المؤتمر لم يوصى باستحداث أية آلية لمراقبة تنفيذ الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الانسان والمساءلة عن خرقها .

وبالنسبة لفكرة تكوين محكمة جنائية دولية مختصة بالنظر فى خروقات حقوق الانسان المرتكبة من قبل الدول فان المؤتمر لم يزد على ان قال :

بأنه يشجع لجنة القانون الدولى على مواصلة اعمالها المتعلقة بإنشاء محكمة جنائية دولية .

وبالنسبة للاختفاء القسرى ، فان المؤتمر اكتفى بمناشدة جميع الدول من اجل ان تتخذ التدابير القانونية او الادارية أو القضائية أو غيرها من التدابير الفعالة ، بغية الوقاية من الأفعال التى تسفر عن حالات " الاختفاء " القسرى ووضع حد لها والمعاقبة عليها .

ما يمكن ان تخرج به الندوة العربية المنعقدة بتونس لتقييم المؤتمر العالمى لحقوق الانسان !

من بين ما يمكن ان تخرج به ، فى اطار خلق آليات لحماية حقوق الانسان ، هو الدعوة الى ايجاد شبكة اتصال بين المنظمات الحقوقية فى العالم العربى لمواجهة خروقات الانظمة العربية لحقوق الانسان والتنسيق وتبادل التجارب وتوحيد الجهود لخلق وعى جماهيرى عربى واسع وعميق بحقوق الانسان وفى مقدمتها حق الشعب العربى فى تقرير مصيره على كافة الواجهات ، واعتبار اقامة الديمقراطية الحقة هى الحل الوحيد لحماية حقوق الانسان ووضع حد لكافة الخروقات التى تصيبها من قبل الحاكمين .

تأكيد جميع المقررات والتوصيات التى خرج بها منتدى المنظمات غير الحكومية المنعقد بفيينا فيما بين ١٠ و ١٩٩٣/٦/١٢ .

اعتماد والدعوة للبرنامج المكون من ١٤ نقطة الخاص بمنع " الاختفاء " القسرى والصادر عن منظمة العفو الدولية فى ١٤ ديسمبر ١٩٩٢ .

التنسيق مع مكونات الشعب العربى الحقوقية والجمعوية والسياسية والنقابية من حث الحكومات العربية على ان تتبنى توصيات منتدى المنظمات غير الحكومية الذى انعقد فى فيينا فى صيف ١٩٩٣ وبالتالى الدفاع عنها فى

الجمعية العامة للأمم المتحدة لكى تعتمدها هذه الاخيرة فى شكل اعلانات ثم اتفاقات ..

***

رسالة الفدرالية الدولية لحقوق الانسان الى الندوة

منصور الكيخيا وحماية مناضلى حقوق الانسان

السيد رئيس الجلسة

الزملاء والزميلات

كنت أتمنى أن اكون بينكم فى بيروت التى كانت لى فى شبابى عاصمة الحرية ومتنفس الكتابة الأول .

كلفنى المكتب التنفيذى بالكتابة عن الزميل منصور الكيخيا ، بعد ان كان قد كلفنى بلقائه عندما تقدم بطلب للرابطة الليبية لحقوق الانسان للانتساب الى الفيدرالية .

وآثرت يومها أن نلتقى فى قهوة السيليكت وهى مقابل قهوة اعتاد ارتيادها الفقيد المهدى بن بركة ، وتحدثنا فى شجون العالم العربى وشجوننا . وقد أحسست يومها بأنه يرغب فى الاستقالة من مهامه السياسية واعطاء الوقت لحقوق الانسان . تحدثنا فى مشكلات المنظمات العربية ، بما لها وما عليها ، وبعد ساعة كان الحديث مع شخص شرت بأننى اعرفه منذ سنوات .

ثم مرت الأيام وسمعنا بخبر " اختفاء " الحقوقى ورجل السياسة والانسان . كنت حينها اعد مداخلة حول حماية مناضلى حقوق الانسان ، هذا الموضوع الذى اتابعه من خلال منظمتى فى سورية ومن خلال نشاط الفيدرالية فى هذا المجال على الصعيد العالمى .

فمنذ ولادتها ،دفعت الفدرالية ثمنا غاليا فى كوادر منظماتها الاعضاء وهيئاتها القيادية . وقد كان اغتيال فيكتور باش ، أول رئيس للفيدرالية فى ١٩٤٤ ومقتل عشرات المناضلين من اجل حقوق الانسان اثناء الحرب العالمية الثانية أول درس لنا لضرورة البحث عن سبل القيام بواجبنا مع وجود حد ادنى مقبول من الحماية ، لا لأننا أهم من غيرنا ، ولكن لأن وجودنا ضرورى لحماية حقوق الأخرين . فمنذ مداخلتى الأخيرة أمام لجنة حقوق الانسان فى الأم المتحدة حول حماية مناضلى حقوق الانسان اغتيل الزميل والصديق يوسف فتح الله رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان فى مكتبه فى ١٩٩٤/٦/١٨ وتوفى المحامى عبد الحارث مدنى عضو المنظمة المصرية لحقوق الانسان فى قسم شرطة السيدة زينب فى مطلع مايو ، وقضى الزميل منصف مرزوقى الرئيس السابق للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان فصل الربيع فى المعتقل ، ومازال ١٤ مناضل من لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان فى سورية فى السجن للعام الثالث . وجرى التحقيق مع اكثر من قيادى فى المنظمة المصرية لحقوق الانسان . هل من الضرورى التذكير بان عدة دول عربية مازالت ترفض السماح لمناضلى حقوق الانسان بالعمل وان العديد من منظمات حقوق الانسان يعمل فى المنفى أو السرية ؟

هل يمكن للعالم العربى ان يرتقى الى تسطير عقد مدنى بين الحاكم والمحكوم دون ان يمنح مناضلى حقوق الانسان فرصة الدفاع عن المجتمع فى وجه عسف السلطة وعن الدولة عندما تكون دولة القانون الذى يحترم الشرعة الدولية لحقوق الانسان وعن التعبيرات الجماعية والفردية للوجود

البشرى وعن الفرد ، اصغر اقلية فى المجتمع و ان تصبح المواطنة اساسا لتجاوز البنى العضوية والروابط العصبوية .

هل يمكن فتح ملف الاختفاء القسرى او اللاارادى فى العالم العربى وشبح الاختفاء لايزال فى مخيلة العاملين على هذا الملف ؟

لاتقاذ منصور ، ولوضع حد للمآسى التى نعيشها ولكى لاتتكرر مشاهد العجز ، علينا امتلاك الجرأة لشجب كل اعتداء على حياة وحرية مناضلى حقوق الانسان ، ليعرف الجميع ان من المستحيل ترك الاعتداءات تمر بصمت وعلى الصعيدين العربى والعالمى . عندها لاتصل الى قصة : 'أكلت يوم 'أكل الثور الاسود .

***

فى مواجهة الاختفاء

***

- ☐ اتحاد المحامين العرب : المواجهة القانونية .
- ☐ أستاذ علم اجتماع : المفارقة بين النصوص والتطبيق .
- ☐ محام ممارس : محكمة عدل عربية .
- ☐ لجنة أهالى المخطوفين والمعتقلين بلبنان : اصدار تشريعات تحفظ لعائلة المخطوف حقوقها .
- ☐ لجنة حقوق الانسان بمجلس الأمة الكويتى : توصية بالاسرى والمعتقلين المختفين بالعراق .
- ☐ هيئة المحرومين فى لبنان : اجلاء مصير الاجانب والدبلوماسيين المختفين .
- ☐ لجنة المتابعة لدعم قضية المعتقلين اللبنانيين : محكمة عدل عربية .
- ☐ استاذ بالجامعة اللبنانية : التنسيق مع اللجان البرلمانية .
- ☐ منظمة الدفاع عن حقوق الانسان فى البحرين : مقاومة تغييب المعتقلين .
- ☐ لجنة الأسرى والمرتهنين بالكويت : الاهتمام بالنساء المختفيات .
- ☐ محام ممارس : تحريك الدعوى القضائية .
- ☐ المنظمة المصرية لحقوق الانسان : صندوق مساعدات أهالى المختفين .
- ☐ المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية : فريق عمل عربى مواز لفريق الأمم المتحدة .
- ☐ احدى المشاركات فى وفد الكويت : التربية على حقوق الانسان .
- ☐ كلمة ختامية للأستاذ فاروق أبو عيسى .

□ **الاستاذ فاروق أبو عيسى عضو اللجنة التنفيذية بالمنظمة وأمين عام اتحاد المحامين العرب**

إن هذه الجلسة سوف تكرس لدراسة التوصيات من خلال مناقشة الانتهاكات على الساحة العربية ومن خلال مناقشة كثرة حالات الاختطاف فى العالم العربى فهناك شواهد كثيرة تمثل أعداد ضخمة من الأسرى والمفقودين الكويتيين ، ومن الاسرى فى المغرب وفى كل انحاء الوطن العربى بأعداد مهولة مما جعل من هذه الظاهرة أن تطيح بالمناضلين من اجل حقوق الانسان ، فمن واجبنا ان نبحث الاجراءات التى تتخذها الحكومات والمتمثلة فى السلطة القضائية ، والسلطة التنفيذية ، وفى السلطة التشريعية ، فهذه الجلسة مخصصة للمناقشات الموضوعية حيث ان الموضوع له رؤية مشتركة ، مما يساعد فى مواجهة هذه الظاهرة القبيحة لنخرج بتوصيات وسبل مواجهة هذه الظاهرة وحيث ان كل الشهادات التى قبلت والمناقشات الآتية سيطبع فى كراسة لتوزع على مدى واسع إقليمياً وشعبياً ، مما من شأنه أن يرفع مستوى الوعى لمواجهة هذه الظاهرة .

للمساهمة فى فتح المناقشة اقرأ عليكم النقاط العشر التى قدمتها الأمانة العامة للمنظمة العربية لتكون فاتحة لمناقشة جادة وموضوعية لمواجهة هذه الظاهرة.

١ – المصادقة على معاهدات ومواثيق حقوق الانسان والتى تنطوى على ضمانات وتدابير ضد " الاختفاء " ومنها العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتكول الاختيارى الأول الملحق به الذى يكفل التظلمات الفردية . وعلى الحكومات أن تضمن التنفيذ الكامل للنصوص ذات

الصلة من هاتين الوثيقتين ، وأن تستجيب لتوصيات المنظمات الدولية الحكومية بخصوص هذه الانتهاكات .

٢ – تعزيز الرقابة بكافة صورها القضائية والبرلمانية والاعلامية وأيضا الرقابة الذاتية من داخل الحكومات.

٣ – اتاحة المعلومات عن اعتقال الأفراد والافراج عنهم للأقارب والمحامين والمحاكم بما فى ذلك مكان الاعتقال والنقل من سجن لآخر والافراج وتحديد السلطة الخاضع لها المحتجز .

٤ –حظر الاعتقال السرى ، وعدم جواز الاعتقال خارج الأماكن المعترف بها رسميا والغاء كافة السجون الخاصة ومراكز الاحتجاز غير القانونية ، والاحتفاظ بسجلات جديدة لكافة السجناء فى أماكن اعتقالهم، وجعل هذه المعلومات فى متناول الاقارب والمحامين والقضاة والهيئات الرسمية التى تبحث عن أشخاص ممن اعتقلوا .

٥ –مراجعة سلطة الضبطية القضائية ، وعدم جواز القبض على الأشخاص واعتقالهم الا من جانب موظفين يرخص لهم القانون بذلك ، وعليهم عند اداء مهامهم ابراز هويتهم للمطلوب احتجازه وللشهود اذا طلبوا ذلك ، وفرض عقوبات مناسبة على أى مخالفة للاجراءات القائمة تؤدى الى اختفاء شخص ما .

٦ –حق كافة السجناء فى المثول أمام سلطة قضائية ، دون ابطاء بعد احتجازهم وأن يسمح لاقاربهم ومحاميهم بالاتصال بهم بصورة فورية ومنتظمة ، واجراء تفتيش عدلى لكافة اماكن الاعتقال بصفة منتظمة ودون اعلان مسبق ومن غير قيود .

٧ - وضع ضمانات تكفل بحث كافة الشكاوى والبلاغات التى ترد عن حالات " الاختفاء " وتحقيقها فورا من قبل هيئة تتمتع بالحيدة والاستقلال عمن 'يزعم مسؤوليتهم عن هذه الحالات . على ان يكفل لهذه الهيئة بالصلاحيات والموارد اللازمة لاجراء التحقيق ، ويكون عليها الاعلان عن الأساليب المتبعة فى التحقيق ونتائجه : أما الموظفون الذى يشتبه فى مسئولهم عن حالات الاختفاء فينبغى ايقافهم عن العمل أثناء التحقيق ـ كما ينبغى اتاحة المعلومات المتعلقة بالتحقيق لاقارب الضحايا ، وكفالة حقهم فى تقديم الادلة وحماية المتظلمين والشهود والمحامين وغيرهم ممن لهم صلة بالتحقيق من التخويف والانتقام كما لاينبغى ان يتوقف التحقيق الى ان يتضح مصير الضحية بصورة رسمية .

٨ - على الحكومات ان تضمن تقديم المسئولين عن حالات "الاختفاء" الى ساحة العدالة وينبغى ان يطبق هذا المبدأ حيثما وجد أمثال هؤلاء ، وأينما كانت الجريمة المرتكبة وأيا كانت جنسية الجناة أو الضحايا ومهما طالت المدة الزمنية التى مضت على ارتكاب الجريمة ، وينبغى ان تجرى المحاكمات امام القضاء المدنى ، والايستفيد الجناة من أية اجراءات قانونية تعفيهم من المقاضاة الجنائية أو الإدانة .

٩ - ينبغى ان يكون من حق ضحايا الاختفاء ، ومن يعولون ، الحصول على تعويض عادل وكاف من الدولة ، بما فى ذلك التعويض المالى ، فإذا عاد الضحايا الى الظهور وجب توفير الرعاية الطبية المتاحة لهم أو تأهيلهم .

١٠ - اعتبار ظاهرة الاختفاء مسئولية دولية ، ويكون على الحكومات استخدام كافة القوات المتاحة للتوسط لدى حكومات الدول التى أفادت الانباء بوقوع حالات اختفاء فيها ، وعليها أن تضمن الا يكون نقل المعدات والخبرة

والتدريب فى قطاعات الجيش والأمن والشرطة فى بلد ما من العوامل التى تسهل وقوع حالات " الاختفاء " فى هذا البلد، كما لايجوز اعادة أى شخص قسرا الى دولة قد يتعرض فيها لخطر الاختفاء .

اخوانى هذه محاولة من الأمانة العامة للمنظمة فى أن تساعد على فتح الموضوع وكنت قد ذكرت عن واجب الحديث عن اجراءات اخرى قانونية ، لهذا ارجو أن نفتح الباب لمناقشة جادة تساعد حركة حقوق الانسان فى أن تمشى خطوة الى الأمام .

وشكراً ،،،

***

□ **د . ناهض قديح استاذ علم الاجتماع فى الجامعة اللبنانية : - صيدا**

كلمتى ستكون ايضاً لاثارة النقاش ايها السادة ، وقد تبدو كلمتى غريبة بعض الشىء عما جاء فى مداخلات الأخوة الذين سبقونى فى الكلام . والغريب فيها انها تضع الاصبع على الجرح . وقد يعنى هذا أننى اشير باتهامكم لاسمح الله ، أو اشهر بجهودكم المخلصة ، او اود النيل من عزائمكم فأنا موجود بينكم لأنى موافق على كل خطواتكم من المنظمة العربية لحقوق الانسان الى الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان الى كل مجموعة أو منظمة أو هيئة تهتم بهذا الشأن . وهذا لأنى مؤمن بأن شعلة من الضوء خير من الظلام على الا نجعل من الاعتراف الصريح بأن الحرمان كثير ، وأن علينا جميعاً ان نعمل جاهدين من اجل تحرير أسرانا والمعتقلين ، وان

نحاول عمل ما نفكر فيه وما نؤمن به ليتوافق فكرنا مع سلوكنا ونصل الى التوازن المطلوب .

لو عدنا الى الوراء حوالى ٥٠ عاماً خلت نجد ان الانسانية قد استبشرت خيراً عند ظهور منظومة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية وكل الهيئات الدولية التى تضمنت مبادىء من شأنها ابعاد شبح الحرب والتقاتل بين الشعوب وحل النزاعات بين الدول بالطرق السلمية ، واعطت حقوقاً للانسان ذكراً كان أو أنثى فى العمل والمعتقد والتعبير .. الى آخره ، ومن يطلع على هذه المبادىء يكاد يعتقد إن الانسانية ستعيش فى سلام كما يقال .

لكن حقوق الانسان أيها السادة ، بقيت طيلة هذه الفترة حبر على ورق . ففى كل يوم وكل لحظة تنتهك حقوق الانسان فى كل مكان وحتى فى أرقى الدول ونحن فى نهاية القرن العشرين نرى التميز العنصرى مازال قائما حتى فى اكبر دول العالم واكثرها رقياً وتقدماً .

ايها السادة ، نلاحظ ان حقوق الانسان اصبحت فى عصرنا مجزرة العصر ، فكل الانتهاكات تنفذ باسمها ، ومن اجلها تدخل نفوذ النظام العالمى الجديد . حيث تقرب الدولة التى تريد الشعب الذى تختاره ، والامثلة على ذلك كثيرة . والذى اريد الوصول اليه هو ان النصوص شىء والتطبيق شىء آخر ، وان القضية شىء والممارسة شىء آخر .

فالكارثة والمشكلة الكبرى المدمرة هى هذا البعد الشاسع بين النص والسلوك . فاذا كانت فعلا حقوق الانسان والحفاظ عليها هو ما يشغل بال السياسى فى هذا العصر ، فلماذا لم يضع الرئيس الأمريكى كلينتون ضمن شروطه التى يفرضها على العراق ، والتى يلهث العراق على تنفيذها

لارضائه ، لماذا لم يضع شرطا على العراق للافراج عن المعتقلين والأسرى من شعب الكويت الشقيق ويضغط عليه فى هذا الشأن .

ايها السادة رغم شعورى بأننا نصبح فى واد بعيد عن الواقع والحقيقة رغم ذلك فأنا أبارك تجمعكم هذا .

وشكراً ،،،

***

□ **الأستاذ محمود بيضون / محام من لبنان**

يلاحظ أيها الاخوة ، رغم كثرة المعاهدات والمواثيق والدساتير المحلية والعالمية والأنظمة العالمية ، وكثرة المنظمات التى تدعو الى احترام حقوق الانسان ، فإن حقوق الانسان تتراجع كثيرا .

هذه ظاهرة خطيرة جداً ويجب ان ننطلق من الوعى بها الى معالجتها . المسألة فى رأيى ان المواثيق والدساتير وخطط العمل كلها جيدة وكلها تصاغ صياغة حسنة ، وكلنا نضع يدنا على الظاهرة ، ولكن المسألة الأساسية هى كيف علينا ان نعمل كى تنطلق ، أو ننتقل ، من واقع التبشير ونشر افكارنا الى تطبيقها وجعلها ذات تأثير فعال فى حماية حقوق الانسان .

هذه هى المسألة الأساسية التى يجب ان نركز اهتمامنا عليها وتوجد أنظمة كثيرة فى واقعنا العالمى والاقليمى تشاركنا اهتمامنا وتؤكد على نفس المبادىء التى نؤكد عليها ، وفى نفس الوقت هي تمارس حتى آلياتنا . هذا أمر واضح لدينا جميعاً ولكن المسألة هى كيف ننقل هذه المواثيق والأفكار الى واقع العمل لكى تؤتى ثمارها فى حماية الانسان وحقوق الانسان .

اقدم اقتراحاً بسيطاً لمعالجة هذه المسألة من قبل كافة المنظمات الشعبية وعلى رأسها المنظمة العربية لحقوق الانسان والجمعية اللبنانية لحقوق

الانسان ، ان تعمل بكافة السبل لكى تنشىء جامعة الدول العربية محكمة بالجامعة العربية – محكمة العدل العربية . واذا لم تستطع فلتكن محكمة شعبية تتصدى لمشاكل حقوق الانسان ، وتفسح المجال واسعاً امام اهالى المعتقلين والمختفين والقتلى والأسرى لكى يقدموا ادعاءاتهم ضد الجهات التى يشكون بها وعلى هذه المحكمة ان تتابع هذه الجهود وتصدر حكمها فى كل قضية تعرض عليها ، على ان تتعاون بواسطة هذه المعلومات مع وسائل اعلامية عربية وعالمية كى تدعم قراراتها ، ولكى تؤكد على نشاطها .. وقد يبدو هذا الاجراء على بساطته صعب التطبيق ، لكنى أرى فيه فائدة كبيرة كى ننتقل من مجال الأفكار الى حيز التنفيذ لكى تؤتى ثمارها ، هذا هو الاقتراح الذى أقدمه لكى يدرس دراسة جدية من قبل المنظمة العربية لحقوق الانسان والجمعية اللبنانية لحقوق الانسان .

وشكرا،،،

***

□ **السيدة وداد حلوانى :عضو لجنة أهالى المخطوفين المفقودين فى لبنان:**

هناك توصيات فيما يتعلق بالاختفاء القسرى فى لبنان ، حيث ان العدد الكبير للمخطوفين اللبنانيين الذى يعد بالآلاف ، وممكن ان اسمح لنفسى بتقدير ما يجاوز عشرة آلاف مخطوف ، وهذا أمر أعتقد أنه يستحق ان تصدر بشانه توصية من هذه الندوة الكريمة وأود ان اقترح ما يلى : أولا تشكيل لجنة متابعة للتنسيق بين كل الهيئات المحلية والعربية للاهتمام بهذه القضية اللبنانية .

ثانيا : وتكمله لاقتراح الأستاذ الذى سبقنى بانشاء المحكمة الشعبية او المحكمة المدنية لاجراء تحقيقات فعليه وقانونيةللخاطفين والقائمين بمحاكمة هؤلاء وبالتالى إصدار عقوبة يكفى حتى ان تكون معنوية .

ثالثا : التحقيق مع الخاطفين وهم معرفون وهناك جريمة قائد القوات اللبنانية الموقوف حاليا والذى ينتظر محاكمته بجرائم يدان بها . واقول انه يتحمل وزراً كبيراً فى قضية اختفاء عدد كبير من المخطوفين . حيث خطف عدداً كبيرً منهم على أيد اقوات اللبنانية ، وطبعاً لا نستثنى باقى الخاطفين من الأطراف التى شاركت فى الخطف والموجودة على الساحة اللبنانية شعبياً وسياسياً وبعضها فى مراكز سلطة شرعية .

رابعاً : مساعدتنا فى اقناع الحكومة لاقامة نصب يمثل كل مخطوف واطالب بتشكيل لجنة متابعة ليس تشفياً فى الخاطف بقدر ما يمكن أن تساهم هذه القضايا لوضع حد نهائى او استئصال ظاهرة الخطف القسرى .

خامساً : إصدار نوع من التشريعات والقوانين التى تحفظ لعائلة المخطوف حقوقه سواء على صعيد التعليم أو الاستشفاء او التعويض الشهرى وكل ما يتعلق بحفظ كرامتها وتوفير حياة كريمة لها .

وشكراً ،،،

***

□ السيد محمد سليمان المرشد رئيس لجنة حقوق الانسان بمجلس الأمة الكويتى

الاخوة الحضور السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

أود أن أنوه أن لجنة حقوق الانمسان فى مجلس الأمة الكويتى هى باكورة اللجان التى بدأت تنتشر ، ونرجو أن تعم سائر البرلمانات العربية

وغيرها ، وأود أن أشير فى البداية لنبذه تاريخية عن هذه اللجنة لاتتعدى لحظات . أعيد مجلس الأمة فى اكتوبر ١٩٩٢ ، ورأى الاخوة الاعضاء فى المجلس انه لابد انسجاماً مع الموقف الدولى والاتجاه العالمى ، وشعوراً بالأهداف والاحداث التى تمر بالساحة العربية ، لابد من تشكيل لجنة الدفاع عن حقوق الانسان تؤازر وتساند النشاط الشعبى والجمعيات والهيئات التنظيمية ، ومنها بالدرجة الأولى فى العالم العربى المنظمة العربية لحقوق الانسان التى تتحمل عبء اكبر فى هذا المجال .

ايهاالاخوة ، يسعدنى فى مستهل هذه الندوة أن أتقدم بالشكر الجزيل للبنان حكومة وشعباً على استضافته هذه الندوة ورحابة صدره لما يدور فيها من حوار بدافع من قول الحق أو بدافع من الغيرة على البلاد العربية بصفة عامة ، وآمل من كل مستمع أو سامع أو منقول اليه أن يقدر ما يجيش فى صدور المتحدثين وما يتكلمون به . لأن من يطيل النظر ليس كمن ينظر من بعيد . وأيضا أشكر الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان على احتضانها هذه الندوة ومساعدتها والإشراف عليها وشكراً لمنظمتنا العربية لحقوق الانسان التى يعف اللسان عن الاعراب عن شكرها وعن الاشادة بدورها وعلى رأسها الأساتذة الأفاضل أديب الجادر ومحمد فائق وفاروق أبو عيسى وغيرهم من اللذين يعز حصرهم ، وآمل من كل قلبى أن يوفق خطاهم الى ما يصبون اليه من عون ومساعدة لكل مظلوم .

ايها الاخوة استعرضت جدول الاعمال والورقة المقدمة من الأساتذة الأفاضل فى الأمانة العامة للمنظمة العربية لحقوق الانسان . ولقدأثارت لدى هذه الورقة بعد أن قرأتها عدة تساؤلات ففى تعريفها للاختفاء القسرى أشارت الورقة " لاحتجاز شخص .. " فهل تستبعد الجماعة ، كما أشارت الى

أن يكون هذا الشخص " محدد الهوية " فهل لو علمنا باختفاء شخص غير محدد الهوية ، سيكون توصيفه مختفياً أم لا ، وكثيراً ما تحدث مثل هذه الحالات . وعلى ذلك أرى أن تعريف الاختفاء القسرى كما ورد بورقة الأمانة العامة لم يكن جامعاً مانعاً .

إننى أنتمى الى المجتمع العربى والاسلامى واننى لست إلا مع الله والحق والعدل احترم رئيس دولتى وحكومتى ورئيس مجلسى وزملائى وأبى وأمى . وأشير هنا الى ان الفريق العامل المعنى بحالات الاختفاء القسرى حسبما ورد فى تقرير الأمانة العامة ذكر ... ان البلدان العربية تحتل الصدارة فى عمليات الاختفاء القسرى وخص ثمانيه بلدان بينها الكويت فهل يجوز وضع الكويت فى هذه المجموعة ، ان الفترة التى وقعت فيها حالات اختفاء كانت السلطة غير موجودة . وان المجتمع الكويتى حكومة وشعباً لايرضى بهذه الانتهاكات . بل ان الرأى العام من صحافة واذاعة وغيرهما قد اجمع على ان الكويت بعد التحرير ليست بها انتهاكات ..

كذلك أشار التقرير الى أنه "يمكن "إضافة حالة الأسرى الى حالة المختفين .. بينما كل المنظمات الدولية تعمل على هذه القضية الهامة وتسعى لتقليل معاناة الأشخاص وذويهم . وهناك لجنة وطنية لمعالجة هذا الموضوع . وتقوم بالاتصال بالمسئولين وتراسلهم بكافة الوسائل بهذا الشأن .

وفى الختام فإن وفد مجلس الأمة يقترح : إصدار توصية بالمناشدة والمطالبة بالافراج عن الأسرى والمرتهنين الكويتيين وغيرهم فى العراق الذين طال أمد حجزهم مع خالص الشكر والتقدير .

***

□ **السيد أمين سر هيئة المحرومين فى لبنان / الخلية الاجتماعية**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

لا أريد ان اتحدث ولكنى اريد أن اقول مباشرة الى السادة الكرام بعض التوصيات التى تضاف الى التوصيات التى سبق وان وردت فى كلمات الأخوة الذين سبقونى إلى الحديث .

أولا : استمعتم فى كلمة ممثل رئيس مجلس النواب الى مسألة تثير بعض التعقيد ، وهى مسألة تغييب الإمام موسى الصدر رئيس المجلس الإسلامى الشيعى الأعلى فى لبنان . والإمام موسى الصدر هذا ، إضافة الى ما قاله ممثل دولة رئيس مجلس النواب ، كان يقود حركة إرادة شعبية موسعة لبنانية لها امتدادات وعلاقات عربية وإسلامية وعالمية ، ولم يكن نطاق نشاطه محصورا فى الساحة اللبنانية فحسب ، وقبل تغيبه كان يعمل جاهدا لانهاء الحرب الداخلية فى لبنان ، وكان من الذين يريدون إطفاء جذوة هذه الحرب . وإذا كنا نعتقد ونؤمن بأن اهداف اختطاف الإمام موسى الصدر هى اهداف دينية فإن القرار كان قرارا دوليا ، لأن الحرب فى لبنان كانت قرارا خارجيا دوليا .

من هنا أتمنى ، عبر الاخوة الحضور المجتمعين فى هذه الندوة ، أن يرد فى توصيات اللجنة توصية بان تتولى المنظمة العربية لحقوق الانسان والجمعية اللبنانية لحقوق الانسان بالتنسيق مع المنظمات العالمية المعنية بتوضيح عملية اختفاء الامام موسى الصدر ومرافقيه الشيخ محمد يعقوب ، والصحافى عباس بدر الدين واجلاء هذه القضية والكشف عن مصيرهم أحياء أو أمواتا .

ثانيا : فى بداية الحرب الأهلية ،ايها الاخوة ، بدأ أمر غريب على الساحة اللبنانية ، وهو خطف الاجانب والديبلوماسيين منهم بشكل خاص ، وأول من قام بعملية خطف الأجانب والديبلوماسيين على الساحة اللبنانية كانت القوات اللبنانية على أحد المعابر التى كانت تتحكم بها . عندما اختطفوا ٤ ديبلوماسيين إيرانيين . بعد عملية الخطف هذه بدأت عمليات خطف الديبلوماسيين والاجانب على الساحة اللبنانية ولايزال مصير هؤلاء الديبلوماسيين مجهولا حتى الآن .

اتمنى منكم ان توردوا فى توصياتكم ضرورة الكشف عن مصير هؤلاء الديبلماسيين لأن اهاليهم دائمو الاتصال بنا ويسألوننا عن مصير هؤلاء الناس.

الأمر **الثالث** : وهو اسرائيل هذه الدولة العبدة العنصرية ، نرفع عبركم الدعوة لاطلاق سراح المختطفين فى السجون الاسرائيلية الشيخ عبد الكريم عبيد ، والحاج مصطفى الديرانى لأن إسرائيل حتى الآن تمتنع عن إطلاق سراحهم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

***

□ **محمد صفا أمين سر " لجنة المتابعة لدعم قضية المعتقلين اللبنانين فى سجون العدو الصهيونى "** .

الملاحظ أيها الاخوة أنه رغم كثرة المواثيق والمعاهدات وكثرة المنظمات التى تدعو الى احترام حقوق الانسان فإن حقوق الانسان تتعرض لانتهاك يوماً يتلوه الآخر . هذه ظاهرة خطيرة جداً يجب أن نحاربها ونتصدى لها بحزم .

ان المواثيق والأنظمة والدساتير بصفة عامة كلها عميقة وتصاغ صياغة حسنة وكلها تضع يدها على الجرح . ولكن السؤال كيف يمكن لنا أن ننتقل من التبشير الى الواقع ، بالتطبيق السليم لها دعماً وحماية لحقوق الانسان . هذه النقطة الأساسية التى يجب أن نركز إهتمامنا عليها . أنظمة كثيرة فى واقعنا العالمى والاقليمى تشاركنا فى اجتماعاتنا وتؤكد على نفس المبادىء التى نؤكد عليها ، وفى نفس الوقت تمارس الانتهاكات . هذا أمر ظاهر وواضح لنا جميعاً . إذن ينبغى أن ينظر الى تلك المواثيق فى الواقع العملى وتحسينها لكى تؤتى ثمارها لحماية حقوق الانسان .

اقدم إقتراحاً بسيطاً لمعالجة هذا القلق وذلك يتمثل فى أن تصاغ من قبل كافة المنظمات الشعبية والمنظمة العربية لحقوق الانسان والجمعية اللبنانية لحقوق الانسان فكرة انشاء محكمة العدل العربية ، واذا لم نستطع ارساء قواعد هذه المحكمة ، ننشىء محكمة شعبية تتصدى لمن ينتهك حقوق الانسان وتفتح المجال واسعاً أمام أهالى المعتقلين والمختفين والقتلى والأسرى لكى يقدموا ادعاءاتهم ضد الجهات التى تنتهك حقوق الانسان . أو يقدموا دعاواهم لهذه المحكمة لكى تتابع هذه الانتهاكات وأن تصدر حكمها فى كل قضية تعرض عليها . على أن تتعاون هذه المحكمة مع وسائل الاعلام العربية والدولية لكى تنقل قراراتها وتؤكد على نشاطها . قد يكون هذا الاقتراح صعب التطبيق ولكنى أرى فيه فائدة كبيرة لكى ننقل عملنا من مجال التبشير الى مجال الواقع الفعلى لحماية حقوق الانسان .

وشكراً ،،،

•••

□ **الأستاذ أسامة محيو : أستاذ بالجامعة اللبنانية**

أولا : أبدأ كلمتى بإدانة الكيان الاسرائيلى لاعتداءاته المتكررة على المواطنين واحتلال الأراضى واغتصاب فلسطين بل والوطن العربى كله بالشرق أوسطية .

ثانياً : فيما يتعلق بآليات العمل فضلا عن مراجعة الحكومات بشأن المختطفين ، واستمرار الاثارة الاعلامية ينبغى اجراء تنسيق فعال مع اللجنة البرلمانية فى البلد المعنى ، وتنسيق الجهود مع الجمعيات الأهلية فى البلد نفسه .

***

□ **الاستاذ حسين موسى : منظمة الدفاع عن حقوق الانسان فى البحرين**

اشكر المنظمة العربية لحقوق الانسان والجمعية اللبنانية لحقوق الانسان على الجهد المتواصل لاجلاء مصير الاخ الاستاذ منصور الكيخيا ، وعلى المبادرة بإقامة هذه الندوة الهامة حول الاختفاء القسرى فى الوطن العربى .

ان قضية الزميل منصور الكيخيا تذكرنى بقضية المهدى بن بركة ، فتحية لكل المختفين والأسرى فى البلدان العربية بل وفى كافة بلدان العالم . وأود أن أطرح قضية لاتقل فى خطورتها عن قضية الاختطاف ألا وهى قضية التغييب القسرى الذى تقوم به أجهزة رسمية خارج نطاق الشرعية أو تحت شرعية زائفة .

والمثل الواضح على هذه الظاهرة هو البحرين ، إذ تجرى الاعتقالات بموجب قوانين رسمية .. وبمجرد أن يصبح الشخص معتقلا وفى قبضة السلطة ، فلا يلبث أن 'يغيب ولا أحد يعرف مصيره . والأمثلة على ذلك

كثيرة متعددة ابرزها تلك المجموعة التى اعتقلت فى شهر يوليو ١٩٨٦ وظلوا فى عزلة اكثر من سنتين حتى شهر اكتوبر ١٩٨٨ .

ويقود ذلك الى القول بقدرة الدول على أن تفعل فى مواطنيها كل شىء دون مساءلة أو مراعاة لأبسط قواعد القانون الدولى والأعراف التى ترسخت. أكرر شكرى لكل من ساهم فى تنظيم هذه الندوة ، وادعوا لاعمالها بالنجاح .

وشكراً ،،،

***

□ **د. دلال فيصل الزين : اللجنة الوطنية لشئون الأسرى والمرتهنين.**

جزيل الشكر للدولة المضيفة حكومة وشعباً لاستضافتها لهذه الندوة واذا دل ذلك على شىء فانما يدل على عودة العافية لهذا البلد الذى نتمنى له كل خير وتقدم . وأشكر المنظمة العربية لحقوق الانسان لدعوتها للمشاركة فى هذه الندوة القيمة كما أتوجه بجزيل الشكر أيضا للمنظمة اللبنانية لحقوق الانسان على اقامة هذه الندوة .

وفى الواقع انى عملت احصاء فيما يتعلق بالمحتجزات فى الدول العربية، ووجدت أن هناك ٣٢٨ إمرأة محتجزة لدى هذه الدول منهن٢٧٤ بالعراق ٢٤ بالمغرب وواحدة بالكويت وواحدة بموريتانيا وواحدة بالسعودية وواحدة بالسودان وواحدة بسوريا وواحدة بفلسطين ١٥ بلبنان ولذلك نطالب المنظمة العربية لحقوق الانسان وكل من يعمل فى هذا المجال أن يهتم بشأن احتجاز هؤلاء السيدات والعمل على انهاء المعاناة والآلام الكثيرة التى يتعرضن لها .

وكنت أتمنى أن تكون معى امرأة كويتية قابلتها قبل سبعة شهور وروت لىّ ما تعرضت له فى الاحتجاز . أيضا أتمنى أن يكون هناك تعاون بيننا وبين اللجنة الوطنية والسادة الكرام فى اللجنة اللبنانية لحقوق الانسان لوضع برنامج لمجموعة تحكم هذه الأمور وأن يكون التعاون بين اللجان التى تعمل فى هذا المجال فى العالم العربى مستمراً لنقدم الشواهد للدول ونثبت للعالم ان كل همومنا مشتركة ، وكل أعمالنا مشتركة ، وانشطتها مشتركة . واكرر الشكر لكل من يعمل فى هذا المجال .

•••

□ الاستاذ عادل عيد المحامى : عضو مجلس امناء المنظمة العربية لحقوق الانسان

لدى ملاحظة قد يراها البعض شكلية ، ولكنى أراها على جانب كبير من الأهمية ، فاستخدام مصطلح " الاختفاء القسرى " لايؤدى المعنى المقصود حيث ان الاختفاء كلمة غير متعدية عن شخص اختفى ، اختفى أين وكيف هذا هو الاختفاء القسرى ، فى الواقع الكلمة لاتتفق مع الواقع ، إذن يبقى الاختفاء أو الخطف هو التعبير الأدق ، أيضا الخطف على الاطلاق ليس هو المقصود لأن جريمة الخطف متضمنة فى كافة التشريعات ، فالخطف بعيداً عن مجال السياسة لامشكلة فيه لأن النيابة تحققه ، وتحيله الى القضاء ، والقضاء بعدها يعاقب .. لكن المشكلة فى الخطف لدوافع سياسية . أخلص من هذا ان المشكلة ليست مشكلة نقص فى النصوص العقابية ، أى اننا لسنا فى حاجة الى ان تصدر توصية بأن التشريعات تتضمن عقاباً على الخطف لأنه تحصيل حاصل ، لأن كل التشريعات تعاقب على الخطف إنما المشكلة

الحقيقية فى الآليات ، مثل اختطاف الأخ منصور الكيخيا فالسؤال هنا كيف نحرك الدعوى لاجلاء الجريمة ، هنا توجد المحاذير وتوجد العقبات الاجرائية . فالمشكلة ليست مشكلة نصوص وضعية وإنما هى مشكلة اجراءات .

على سبيل المثال يوجد فى مصر نص فى قانون الاجراءات الجنائية انه " لايجوز رفع الدعوى على ضابط شرطة إلا فى النيابة العامة و النيابة شعبة من شعب السلطة القضائية التى تخضع للسلطة التنفيذية . والنيابة فى الغالب تؤتمر بأمر السلطة التنفيذية فى القضايا ذات الصفة السياسية ، مثلما قال الأستاذ عادل أمين فى الصباح إن رئيس النيابة قال له هذه مسألة سياسية. وفى النهاية يبقى الزمام فى يد النائب العام . والنائب العام له سلطة تقديرية واسعة تصل الى حد حفظ الجريمة المتكاملة الأركان ويغلق عليها الأدراج فلا ترى النور الى ما شاء الله . إذن الحل يجب ان يكون فى الاجراءات حيث يجب ان نطلق عقال السلطة القضائية فى مثل هذه القضايا السياسية لأن النيابة العامة لها ظروفها وموقف النائب العام له حساسية وكما علمتنا التجارب فإن النائب العام أو النيابة العامة ليست مطلقة اليد فى هذه القضايا إلا تحت ظروف خاصة من السلطة السياسية العليا فى البلد .

إذن علينا نحن رجال القضاء أن نضع تصوراً لاطلاق الآليات التى تجعل من يرتكب هذه الجريمة يتوقف ، دون ان يتوقف الأمر على تقدير النيابة العامة .

ان التصديق وحده على العهود الدولية ، فمثلا العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية وكذلك العهد الدولى للحقوق الاقتصادية فى المادة الثانية فى كل منهما ، وايضا فى المادة الثانية لاتفاقية مناهضة التعذيب مفروض على

الدولة التى تصدق ان تتخذ كل اجراءات تشريعية أو إدارية أو قضائية فعالة لمنع التعذيب فالدول المصدقة على العهد الدولى لمناهضة التعذيب يجب ان نعمل على ايقاف كافة الاجراءات التشريعية وغير التتشريعية لأنه يظل التعذيب كما هو ولااحد يقدم للمحاكمة أو حتى التحقيق ، لأن التشريع الاجرائى فى هذا البلد يترك زمام الأمر للنيابة العامة ، والنيابة العامة ترى انه ليس من الملائم مجرد التحقيق ، فالتحقيق خطوة لم تقدمْ عليها النيابة مهما" توفرت من أدلة وشواهد على وقوع جريمة التعذيب ،وتبقى جريمة التعذيب جريمة بلا عقاب ، لأن تلك الدوله صدقت على المعاهدة الدولية غير جادة أو مقتنعة بأن التعذيب يجب ان يمنع ، ونظام هذه الدولة ، ولا اعنى دولة بعينها وانما اعنى كل الدول العربية ، وحيثما نظرتم ستجدون كلامى له مصداقية هنا وهناك .

كان ينبغى على الدولة التى تصدق على إتفاقية مناهضة التعذيب ان تشرع هذا التطبيق بمراجعة النصوص الاجرائية . مثلا عندنا فى مصر ابتداء من سنة ١٨٨٣ نعاقب على التعذيب ، طبعاً التعذيب بدون جناية ولايجوز رفع دعوى عمومية عنها الا للنيابة العامة واما ان تحرك النيابة الدعوى واما ان تتجاهلها والنصوص الاجرائية بقيت على حالها على الرغم ان بعض الدول العربية صدقت على اتفاقية مناهضة التعذيب .

ولكن الحال لم يتغير والأمم المتحدة من ناحيتها كما قال أ . محمد فائق فى الصباح تعالج الموضوع بطريقة بيروقراطية وكل ما يهمها اذا كانت الدولة صدقت او لم تصدق . لكن المفروض ان يكون هناك دراسة وفحص للنصوص الموجودة لهذه الدول والتى تحول دون تحريك الدعوى ، ودعوتها لالغاء النصوص المعطلة للآليات . ومواجهة الدول بأن التصديق لايكفى .

لهذا فالقضية قضيتان ، ولا يكفى ان نوصى بالتصديق على العهود الدولية ولكن علينا ان نتبع هذا التصديق بمراجعة التشريعات والاجراءات القائمة بالدولة التى تصدق بحيث يلغى منها كل ما يحول دون تحريك الآلية التى تحمى حقوق الانسان من الانتهاك .

لقد أثار أحد الزملاء الذين سبقونى نقطة مهمة جداً وهى موضوع القبض والاعتقال الذى تمارسه سلطات الدولة دون ان يكون هناك سبب قانونى اجرائى ينص عليه قانون هذه الدولة . فالواقع ان الفرق بين عملية الخطف وعملية القبض فارق أو خيط رفيع جداً والذى يحدث فى بعض الدول حيث تسود حالات الطوارىء والقوانين المقيدة للحريات يدخل رجال الأمن بيت المواطن ، ويقبضون عليه ويصحبونه معهم ، ولا أحد يعرف إن كان هؤلاء من رجال الأمن أو من النيابة العامة ، وليس من حق المواطن ان يطالبهم بمعرفة أسباب اعتقاله . ويختفى المواطن أياماً وأسابيع وربما شهوراً دون أن يدرى أحد عنه شيئاً وإذا قام محاميه بالسؤال عنه يجاب بأننا لانعلم عنه شيئاً ، هذا المواطن فى هذه الظروف يتعرض لأبشع انواع التعذيب وقد يلقى حتفه اثناء التعذيب ، عندئذ لاتوجد مشكلة لأنه غير مثبت فى أى دفاتر فيتم دفنه ولا احد يعلم عنه أى شىء . واذا ادعيت انه قبض عليه فدعواك مجردة من الدليل أو ضعيفة اما اذا اعترف تحت التعذيب ، فيقدم للمحاكمة ويلتقى به محاميه لأول مرة فى قائمة المحكمة . والواقع ان اجراء القبض بهذه الصورة اما هو اختطاف ويكون عملية اختطاف كامله اذا مات هذا الشخص الذى قبض عليه فى اثناء التعذيب ، اما اذا اعترف فانه يحاكم وغالبا ما يدان باعترافات انتزعت منه تحت التعذيب .

لهذا فاننا حينما نتكلم عن ظاهرة الاختطاف وحدها لن نستطيع التصدى للظاهرة ، لان هناك العديد من النصوص المتعلقة بحرية المواطن وتنظيم القبض والحبس ، ولايؤخذ المواطن إلا لأسباب قانونية وهذه النصوص انما هى ذريعة ومدخل للاختطاف . والحالات والشهادات التى استمعتم اليها فى الصباح تعطى صورة بالغة الكآبة لما يجرى فى الارض العربية ، ولكنى الاحظ انها من حيث التصنيف تختلف بمعنى اختطاف مواطن على ارض بلد عربى من نظام بناصية العداء يغاير تماماً هذا الجمع من ابناء الكويت ، ويغاير اختطاف اللبنانيين اثناء الحرب الأهلية ويغاير أيضا اختطاف واعتقال نفر من أبناء لبنان الكرام الذين رفضوا العدو الصهيونى .

لهذا اعتقد ان التوصيات تحتاج الى مراجعة على ضوء هذه الاختلافات .

وشكراً ،،،

***

كلمة الأستاذ عبد الله خليل : محام وعضو مجلس امناء المنظمة المصرية لحقوق الانسان

فى البداية أود ان اضيف معلومة الى تقرير الأمانة العامة عن حالات الاختفاء القسرى فى مصر ، بلغت هذه الحالات ٩ وليست ٧ حالات ، حيث تلقت المنظمة المصرية حالتين فى ١٩٩٤/١١/١ ، باسم أحمد محمد عبد الرحمن وبهاء الدين عبد الرؤوف . وكانت هناك إدعاءات بالقبض عليهم وخاطبت المنظمة السلطات المصرية بشأنهم . ولم تتوافرْ للمنظمة أية معلومات عنهم .

وبالنسبة لاختصاص الفريق العامل المعنى بحالات الاختفاء القسرى التابع للأمم المتحدة فهو 'يخرج ضحايا الصراعات والنزاعات المسلحة من نطاق الاختفاء القسرى بمعنى أن وقوع حالات اختفاء وردت معلومات تفيد باحتجازها أثناء النزاعات المسلحة فانهم يخرجون من اختصاصه . وهذا يعطى إنطباعاً بمدى القصور الذى يعتور بعض مبادىء المواثيق وآليات العمل الدولية .

وبجانب الاختفاء القسرى ، هناك قضية خطيرة مستمرة تلك القضية هى ملاحقة نشطاء حقوق الانسان واللاجئين السياسيين والتى تعبر عنها حالة الاخ الأستاذ منصور الكيخيا .

اطالب ندوتكم باصدار توصية خاصة تتعلق بعدم ملاحقة نشطاء حقوق الانسان واللاجئين السياسيين اذ أن هناك خطراً يحيط بهم فى البلدان العربية كما اقترح اصدار توصية أخرى تتعلق بدعم ضحايا العنف والتعذيب تشارك فيه الأمم المتحدة وهو مقترح مفيد .

كذلك توصية أخيرة تنصب على مساعدة أسر وأهالى المختفين قسرياً فى الوطن العربى بانشاء صندوق لمساعدة أسر المختفين قسرياً ، أسوة بصندوق مساعدة ضحايا التعذيب .

***

□ كلمة الأستاذ محمد قاسم نعمان – عضو المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية فى اليمن .

مازلنا فى المنظمة اليمنية للدفاع عن حقوق الانسان والحريات الديمقراطية فى اليمن نعانى من مشكلة الاختفاء القسرى . كما أشار تقرير المنظمة العربية لحقوق الانسان الى حالات الاختفاء القسرى باليمن سواء

أولئك الذين اختفوا فى ظل الحرب الأهلية فـى اليمـن الديمقراطيـة الشـعبية أو الجمهورية العربية اليمنية سابقاً فإن هذه القضية لم تحل حتى الآن ولم تسـاهم آليات الأمم المتحدة فى الحد من المعاناة التى نسمعها مراراً وتكراراً يوماً بعد الآخر .

إن اليمن مجتمع قبلـى كمـا تعرفون واضافـة الـى الحـرب هنـاك تحدث أحداث خطيرة تؤدى الى اختفاء بعض الأشخاص ولايمكن معرفة مصيرهم .

وبعدالحـرب قـامت المنظمـة اليمنيـة بمتابعـة حـالات لـدى النيابـة العامـة ووزارة الداخلية وكافة الجهات المسئولة ، لكنها لم تتلق استجابة بشأنها . كمـا أن آثار الحرب قد انعكست على بعض الأشخاص واختفـوا تمامـاً وحتـى الآن لم يعلم أحد ماهو مصيرهم .

إقترح ابتكار آلية للحد من هذه العمليـة الخطـيرة ولمتابعـة هـذه القضايـا هناك مقترح آخر بتشـكيل مجمـوة (فريـق عمـل) مـن كافـة البلـدان العربيـة تكـون تحـت اشـراف المنظمـة العربيـة لحقـوق الانسـان للتصـدى بحـزم لهـذه المسألة بالغة الخطورة ، وتعمل بالتوازى وبالتعاون مع الفريق العامل المعنـى بحالات الاختفاء القسرى فى الأمم المتحدة .

***

□ **إحدى المشاركات من وفد الكويت**

أشكر المنظمين والقائمين علـى هـذا المؤتمـر وعلـى البيانـات والنـداءات التى وجهوها واكرر شكرى أيضا لكل من حضر . ويثير قلقنا ضعـف آليـات الأمم المتحدة فى معالجة المشكلة خصوصاً كما ورد فى تقرير الأمانة العامـة للمنظمة العربية لحقوق الانسان أن حياة المختفين تكون فى خطر . نعتقد اننـا بالكويت قد أرسلنا الى العراق عشرين ملفاً أكثر من مرة وكنا نرفع الأمر الى

الهيئات الدولية ، وبالفعل لجأت الكويت ممثلة باللجنة الوطنية لشئون الأسرى والمفقودين وجميع الهيئات الحكومية والشعبية لإصدار جميع البيانات التى تندد بممارسات النظام العراقى تجاه الأسرى . وقد تم إعلام المنظمات الدولية والمسؤلون الحكوميون بكافة بلدان العالم والمنظمة العربية لحقوق الانسان . علاوة على قيام العديدين بمقابلة الأسرى وأقاربهم وأقروا بوجودهم فى العراق .

إن أغلبية المجتمعات العربية التى تنتهك كافة الحقوق الانسانية سواء الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية . لذلك فإننى أطالب المنظمة الأم بأن تضمن المناهج التربوية جميع ما يتعلق بحقوق الانسان لكى يكون جميع الشعب العربى معرفاً بالحقوق والمواثيق . واذا كان هذا الموضوع قد طرح فى العام الماضى فأرجو أن يناقش خلال العام الحالى .

وشكراً ،،،

•••

□ **الكلمة الختامية للاستاذ فاروق أبو عيسى**

اخواتى واخوانى وصلنا الى ختام أعمال هذه الندوة . وأدعو الله لكم بالنجاح والتوفيق واشكر استجابتكم على الحضور وجهودكم الصادقة نحو الوقوف تجاه انتهاك حقوق الانسان . أشكر كل اعضاء الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان على إستضافة هذه الندوة وعلى الجهد المبذول فى تنظيمها وادعو أن تعود لشعب لبنان الحرية وحقوق الانسان .

نحن فى المنظمة العربية لحقوق الانسان قد قررنا عقد هذه الندوة ليس من أجل أخونا العزيز الأستاذ منصور الكيخيا فحسب ، وإنما من أجل كافة

المختفين قسرياً فى الوطن العربى . وتتوجه المنظمةمرة ثانية بالشكر لكل من شارك في أعمالها بجدية ..

وسنقوم فى القريب بتنظيم حملة تشارك فيها كل المنظمات غير الحكومية واللجان البرلمانية للاهتمام بقضية المختفين والمختطفين حتى يتم اجلاء مصيرهم ..

***

• خاتمة

القضاء على ظاهرة " الاختفاء القسرى " لانسيان ولايأس .

د. أحمد صدقى الدجانى عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة العربية لحقوق الانسان

جاء انعقاد هذه الندوة استجابة لتحدى الظاهرة الذى اشتد قبل أحد عشر شهراً حين اهتز وطننا العربى لخبر " الاختفاء القسرى " لمنصور الكيخيا" اثناء وجوده فى القاهرة مساء يوم الجمعة ١٠/١٢/١٩٩٣ بعد أن شارك فى اجتماع الجمعية العمومية للمنظمة . وكان واضحاً قبل هذا الحادث الجلل أن " موضوع الاختفاء القسرى " فى الوطن العربى يؤرق ضمائر كل من اكتووا بناره وجميع من عرفوا به، وجاء " خطف " منصور الكيخيا ليلفت الانظار بقوة الى خطورة الظاهرة وليدعو جميع العرب المعنيين بالذود عن كرامة الانسان والدفاع عن حقوقه الى التكاتف معاً لمعالجة هذا الموضوع . وكما كانت استجابة المنظمة العربية لحقوق الانسان لتحدى الظاهرة سريعة قوية حين وقع الحادث ، جاءت متابعتها للموضوع فى هذه الندوة فعالة ناضجة محققة عدداً من الأهداف فى مقدمتها هدف التذكير بالظاهرة واخراجها من دائرة الظل الى دائرة الضوء .

لعل اكبر خطر يواجه موضوع " الاختفاء القسرى " فى الاجتماع الانسانى هو " النسيان " وسط مشاغل الحياة اليومية وتتابع الأحداث . ويراهن مقترفو جريمة " الخطف " على " النسيان " فيعمدوا الى التعتيم على الموضوع لينتقل الى دائرة الظل فينسى . ومن هنا تأتى أهمية التذكير المستمر بالظاهرة لأن ثمن النسيان باهظ يدفعه الضحية وأسرته والمجتمع .

وقد نسى " صاحب يوسف " فى السجن حين أصبح طليقاً أن يذكر يوسف عند سيده ، فكان ثمن النسيان بضع سنوات لبثها يوسف فى عتمة السجن ، ، والوحى الإلهى ينبهنا الى هذا الأمر فى تلك الأية من سورة يوسف " وقال للذى ظن أنه ناج منهما اذكرنى عند ربك فأنساه الشيطان ذكر ربه فلبث فى السجن بضع سنين " .

خطر آخر يواجهنا فى هذا الموضوع يماثل سابقه ويؤدى إليه هو" فقدان الأمل " بعودة اخواننا المختفين بالقوة " الينا . فلا ينبغى أن نفقد الأمل قط ولايجوز لنا أن نيأس . فالأمل هو الذى يمدنا بالقوة على متابعة العمل لمحاصرة الظاهرة ومعالجة الموضوع . وهو الذى يحثنا على الاستمرار فى ذكر اخواننا ، على الرغم من ثقل " الواقع المحبط " علينا ومن تثبيط مقترفى الجريمة هممنا . وقد نبهنا الوحى الإلهى الى ذلك كله . " قالوا تالله تفتأ تذكر يوسف حتى تكون حرضاً أو تكون من الهالكين . قال انما اشكو بثى وحزنى الى الله وأعلم من الله مالا تعلمون . يا بنىّ اذهبوا فتحسسوا من يوسف وأخيه ولا تيأسوا من روح الله انه لاييأس من روح الله الا القوم الكافرون ".

لقد واجهت الندوة هذين الخطرين بقوة ، وما أقوى المشاعر التى اعترت المشاركين وهم يسمعون الشهادات الحية . وما أشد ثقل الحقائق المتصلة بالظاهرة على الكواهل حين 'سلطت الأضواء عليها وتجلت هذه الحقائق . وما أمضى العزيمة على العمل التى تكونت من خلال بلورة أفكار بشأن ما ينبغى عمله .

كانت أول الشهادات الحية تلك التى قدمتها الأخت السيدة بها العمرى حرم الأخ منصور الكيخيا . وقد سجلتها مرئية مسموعة على شريط بسبب عدم استطاعتها حضور الندوة . وبالوقع تلك الشهادة على الحاضرين بما

حفلت به من معلومات ، وما أثارته من مشاعر ، وما عبرت عنه من عزيمة، وما طالبت به من عمل . وأختنا لاتفتأ تسعى بحثاً عن سبيل لانقاذ منصور ، تسافر هنا وهناك ، تقابل قيادات دول معنية ، تلاحق الموضوع مع المعنيين بحقوق الانسان . وأختنا تعلن ما سمعته من تلك القيادات من مدح لمنصور واشادة بشمائله ، ومن وعود اعطيت لها بالعمل على عودته سالماً، ونصب عينها أمر واحد هو أن يعود منصور لزوجته وأولاده .

تتالت الشهادات الحية لتقدم أنواعاً من " الخطف " . فهذه أخت تطرح بقوة موضوع المختفين قسراً إبان الأزمة اللبنانية من خلال شهادتها عن خطف زوجها منذ اثنتى عشرة سنة . وتحكى عن جهود اجلاء مصير هؤلاء المختفين قسراً ، وترفع صوتها ليسمعها المسؤولون . وهذا أخ لنا من فلاحى الجنوب اللبنانى روى قصة خطف ابنه الفتى ، فتأتى شهادته ، وهو لايكاد يبين ، بالغة القوة والأثر ، وهذا أخ عضو مجلس أمة فى قطر عربى هوالكويت يحكى قصة أسره وآخرين من أهلنا من قبل قواتٍ عراقية قبل انسحابها ، ويقدم قضية الأسرى الكويتيين لدى العراق فى حرب الخليج . وما أشد المرارات المتصلة بهذه القضية التى دعت الى الخاطر مرارات قضية أسرى حرب الخليج الأولى بين العراق وايران وهى لاتزال قائمة . وهذه أختنا حرم الأسير مصطفى الديرانى تروى ما جرى صبيحة يوم عيد الأضحى المبارك بتاريخ ١٩٩٤/٥/٢١ حين قام العدو الصهيونى بعملية قرصنة وظف لها العشرات من وحداته الخاصة بمعداتهم وطوق منزلهم فى بلدتهم فى البقاع ، فأرهبها وأطفالها وأخذه من فراشه رغم وضعه الصحى واصابته بشلل جزئى . وما كان أقوى بيانها ولمضى عزيمتها . وهكذا تابع الحضور سماع سبع شهادات حية فضلا عن استحضارهم ما جرى للشيخ

موسى الصدر ورفيقيه فى عام ١٩٧٨ من خلال شهادة النائب بيضون الذى تحدث باسم رئيس مجلس النواب اللبنانى السيد نبيه برى مسؤول حركة أمل.

أول الحقائق التى تجلت من خلال تسليط الضوء على ظاهرة الاختفاء القسرى فى عالمنا ، أنها مستمرة فى التفاقم على الرغم من الاهتمام الدولى المتزايد بها . ويوضح تقرير أممى صدر آخر عام ١٩٩٣ أن ثلاثاً وستين دولة فى أربع قارات وقعت فيها حالات اختفاء قسرى وتم تسجيل ٣٣٨٤٣ حالة منها . وما أقسى حقيقة أن ثلث هذا العدد تم تسجيله فى تسع دول عربية . وينبه تقرير المنظمة العربية لحقوق الانسان الذى قدمته الأمانة العامة للمنظمة فى الندوة ، الى أن هذا الرقم وهو أحد عشر ألف حالة على جسامته ، لايعبر عن حقيقة الظاهرة على مستوى الوطن العربى . ويفصل هذا التقرير الحديث عن الظاهرة فى كل من الأقطار التسعة . ثم يعرض ما قامت به المنظمة العربية لحقوق الانسان من جهد رصداً للظاهرة ومتابعة لها وخوضاً لحوارات متجددة مع الحكومات العربية المعنية حول حالات الاختفاء جماعية كانت أم فردية . ومن الملفت أن عدد الحكومات العربية التى بدأت تقبل خوض الحوار مع المنظمة فى تزايد ، وهذا أمر ايجابى جاء بفعل مثابرة المنظمة العربية لحقوق الانسان وموضوعيتها وتقاليدها الراسخة. وقد استوقفنى رد حكومة عربية تضمن شرحاً لظروف الوقائع التى سجلها تقرير المنظمة بما يؤكد وقوعها ، ثم ينتهى باتهام التقرير بالانحياز ويطالبها بالاعتماد على مصادر حيادية . وتتعامل المنظمة مع هذه الردود وفق تقاليد راسخة تعنى بجوهر القضية وباحترام حقوق الانسان وتنأى بنفسها وهى تطلب " العنب " عن مقاتلة " الناطور " كما يقول مثل شعبى شائع فى بلاد الشام .

لقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ديسمبر/كانون أول ١٩٩٢ " إعلاناً " بشأن " حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسرى غير الطوعى". واعتبر هذا الاعلان هذا " الاختفاء القسرى " جريمة ضد الانسانية. وجاء صدوره بعد جهود استمرت منذ عام ١٩٨٠ وتتويجاً لها . وفى مؤتمر فيينا الذى انعقد فى منتصف عام ١٩٩٣ عبر المجتمع الدولى مجدداً عن اهتمامه بهذه القضية ، ورحب فى الوثيقة الختامية بالاعلان مطالباً جميع الدول أن تتخذ التدابير القانونية أو الادارية أو القضائية أو غيرها من التدابير الفعالة بغية الوقاية من هذه "الجريمة ضد الانسانية " ووضع حد لها والمعاقبة عليها . ولكن المرء بقدر ترحيبه بهذا الاجماع الدولى بقدر ما يأسى حين يرى هذه الدول التى التزمت بهذا الاعلان لاتفعل ما ينبغى فعله لانقاذ ضحايا الاختفاء القسرى . وحالة أخينا منصور الكيخيا شاهد على ذلك.

لابد إذاً من تضافر جهود كل المعنيين باحترام حقوق الانسان لمواجهة تفاقم ظاهرة الاختفاء القسرى . وذلك بالعمل على مستويات عدة . وقد بلورت الأمانة العامة للمنظمة العربية لحقوق الانسان فى تقريرها عشرة مداخل لهذا العمل ، منها المصادقة على معاهدات حقوق الانسان ، وتعزيز الرقابة ، ونشر المعلومات وحظر الاعتقال السرى ، ومراجعة سلطة الضبط القضائى ، وكفالة حق السجناء فى المثول أمام سلطة قضائية ، ووضع ضمانات لبحث الشكاوى والبلاغات ، وتقديم المسؤولين عن جريمة الاخفاء الى ساحة العدالة ، وتأكيد حق الضحايا وأسرهم فى الحصول على تعويض عادل لمعاناتهم واعتبار ظاهرة الاختفاء مسؤولية دولية .

ان جريمة الاخفاء القسرى تنتهك مجموعة متكاملة من حقوق الانسان وردت فى الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، منها الحق فى الحياة والحق فى

الحرية والحق فى محاكمة عادلة والحق فى الشخصية القانونية والحق فى عدم الخضوع للتعذيب ، فضلا عن الحق فى الحياة الأسرية وتعليم الأبناء . وقد أعطت الشهادات الحية فى الندوة أمثلة على هذه الانتهاكات ، وجاءت التحليلات لتنفذ الى أعماق هذه الجريمة . وكالعادة كان للبنان فضل استضافة هذا الجهد الانسانى ، واسهمت الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان فيه بنصيب مع المنظمة الأم .

بدا لى وأنا أشارك بعقلى ومشاعرى فى هذه الندوة أن العمل لمحاصرة ظاهرة الاخفاء القسرى والقضاء عليها ومواجهة خطرى " النسيان " "وفقدان الأمل " ، يتطلب إيماناً عميقاً يوفره البعد الروحى فى النفس الانسانية . والح علىّ بعد الفراغ من سماع الشهادات الحية أن أعود الى سورة يوسف متأملاً. وهى السورة التى تتناول هذا الموضوع وفيها قوله تعالى " نحن نقص عليك أحسن القصص بما أوحينا اليك هذا القرآن وان كنت من قبله لمن الضالين ". وقد تتبعت فى تأملى ما جاء فى قصة يوسف بشأن الاطراف الاربعة الذين تعنيهم جريمة الاخفاء القسرى . فأما طرف الذين يقترفونها ، فتحركهم نوازع شيطانية وتسول لهم نفوسهم شراً " اقتلوا يوسف أو اطرحوه أرضاً.."، "..لا تقتلوا يوسف وألقوه فى غيابات الجب " ، " .. واجمعوا أن يجعلوه فى غيابات الجب .. " ، " .. وجاءوا على قميصه بدم كذب " . وهم بعد اقترافهم جريمتهم لايفارقهم كابوسها وينساقون للوقوع فى إثم آخر حين يفرطون بأخ لهم آخر ولايخجلون من اتهامه واتهام يوسف " قالوا إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل " . ثم هل يجللهم الخزى ولا يملكون حين تتكشف جريمتهم من الاعتراف والندم والتوبة " .. وإنا كنا لخاطئين .. " ثم " .. يا أبانا استغفر لنا ذنوبنا إنا كنا خاطئين " " .. وخروا له سجداً " . وأما طرف ذوى الضحية

فهم واثقون من كذب ادعاءات المجرم " .. بل سولت لكم أنفسكم أمراً .. " وهم يتجملون بالصبر ويستعينون بالله .." فصبر جميل والله المستعان على ما تصفون . " وهم لايفتأون يذكرون الغائب الحبيب كما فعل يعقوب " قال انما أشكو بثى وحزنى الى الله وأعلم من الله مالا تعلمون". وهم يطالبون باستمرار السعى والبحث ولاييأسون .. " اذهبوافتحسسوا من يوسف وأخيه ولاتيأسوا من روح الله . وهم يحسون قبل غيرهم قرب الفرج " .. إنى لأجد ريح يوسف " . وأما طرف الضحية فما أقسى معاناته وهو فى غيابات الجب ، ولكن الله معه " .. وأوحينا اليه لتنبئنهم بأمرهم هذا وهم لايشعرون " . وهو يمر من اختبار الى اختبار وتأتى لحظة " .. الآن حصحص الحق .." "وكذلك مكنا ليوسف فى الأرض.." ورفع أبويه على العرش وخروا له سجداً وقال يا أبت هذا تأويل رؤياى من قبل قد جعلها ربى حقاً وقد أحسن بى إذ أخرجنى من السجن .." وأما طرف المجتمع فهو يعيش مع ذوى الضحية بعقله ومشاعره ، ويستشعر مدى فظاعة جريمة الاخفاء القسرى ، ويتجاوب مع الجهود المبذولة لمحاصرتها والقضاء عليها ، والشعار الذى يرفعه " لانسيان ولايأس ومتابعة للجهد حتى يعود المخفى قسراً سالماً " .

***

■ قائمة باسماء المشاركين فى الندوة

(مرتبة هجائياً . مع حفظ الألقاب)

قائمة باسماء السادة المشاركين فى الندوة
(مرتبة هجائياً . مع حفظ الألقاب)

• أ. ابراهيم عبد الله	الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان
• د. ابراهيم محسن	الجامعة اللبنانية
• د. ابراهيم مشورب	استاذ جامعى
• أ. احمد الضو	قاضى
• د. احمد صدقى الدجانى	عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة العربية لحقوق الانسان
• أ. احمد صعصوف	جمعية متخرجى جامعة بيروت العربية
• أ. احمد محمد الترك	سفير اليمن
• د. احمد محمد حسين الكازمى	رئيس المنظمة اليمنية للدفاع عن حقوق الانسان والحريات الديمقراطية
• أ. احمد يعقوب باقر (النائب)	عضو مجلس الأمة الكويتى
• أ. ادمون مارون الخوند	
• أ. اديب أمين جاجران	رجل أعمال – الروشة
• أ. اديب الجادر	رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان
• د. اسامة محيو	هيئة الفكر والمجتمع
• أ. الياس حنا	محام – نقابة المحامين – قصر العدل
• أ. اليس كروز سليمان	محامية – رئيسة لجنة حقوق الطفل
• أ. امال محمد طالب	لجنة أهالى المخطوفين لدى القوات اللبنانية
• أ. امل عبد الله	الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان
• أ. امنة ابراهيم	لجنة أهالى المخطوفين لدى القوات اللبنانية

- أ. اميلى الخوند فاضل
- أ. انطوان بولاد — الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان
- أ. ايلين كرم — موظفة بنك
- أ. برجاوى الحاج محمد (النائب) — عضو مجلس النواب اللبنانى
- أ. بشرى الخليل — محامية
- أ. بطرس عازار (الأب) — راهب فى الرهبنية المارونية
- أ. بهاء الدين عيتانى — دار الندوة
- أ. بهيج جلول
- أ. ثريا عون
- أ. جاسم عبد العزيز القطامى — رئيس الجمعية الكويتية لحقوق الانسان
- أ. جانيت بطرس الخوند
- أ. جمال عدنان محروم — لجنة متابعة قضية المعتقلين فى السجون الاسرائيلية
- أ. جورج جحا — صحافى فى وكالة رويتر - الصنايع
- أ. جوزف مغيزل (النائب) — رئيس الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان
- أ. حسن السعداوى — المنظمة العربية لحقوق الانسان
- أ. حسن طالب — المقاومة المؤمنة
- د. دلال فيصل الزين — اللجنة الوطنية لشئون الأسرى والمرتهنين
- أ. راي معوض — استاذ تاريخ فى الأنطونية - بعبدا
- أ. ربيع حمزة — مهندس
- أ. رجاء السوقى — مديرية التعليم الثانوى
- أ. رحاب مكحل — الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان
- أ. رشيد القاضي — دار الندوة

• أ. رفعت النمر	رئيس مجلس ادارة ومدير عام بنك بيروت للتجارة
• أ. رنا عادل بو عجرم	طالبة جامعية وموظفة فى بنك فرنسبنك
• أ. رندة العماد	الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان
• د. رولا دشين	لجنة الأسرى والمفقودين – الكويت
• أ. رياض عيسى	عضو فى لجنة المتابعة لدعم قضية المعتقلين.
• أ. زكى على الصباغ	باحث في مجلة الكلمة
• أ. زكية الزين	
• أ. زكية نعيم بيضون	الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان
• أ. زينب مصطفى الديرانى	المقاومة المؤمنة
• د. زينب معادى	المنظمة المغربية لحقوق الانسان
• أ. زينب ميرزا غندور	الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان
• د. سامى ريشونى	رئيس لجنة الصحة فى الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان
• د. سامى عبد الله	استاذ جامعى
• أ. سامى نصار	الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان
• أ. سامية الشعار	لجنة حقوق الانسان
• أ. سحر حمزة	الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان
• أ. سعدى دايخ	مؤسسات الامام الصدر
• أ. سلوى الأيوبى	الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان
• د. سليم الحص (دولة الرئيس)	
• أ. سمار الترك بلوط	مندوبة فى اذاعة الشرق من باريس
• أ. سميرة مدور	الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان

• أ. سهيل الناطور	عضو اتحاد الحقوقيين الفلسطينيين
• أ. سوسن قبسى	مندوبة من صوت الوطن ـ برج ابى حيدر
• أ. سيمون عطا الله (الأب)	رئيس المعهد الأنطونى - بعبدا
• أ. شادى محسن	صحافى
• أ. صلاح صلاح	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
• أ. عادل أمين	محام
• أ. عادل عيد	المنظمة العربية لحقوق الانسان
• أ. عبادى عبد الله	صحافى
• أ. عبد الرحمن عبد الرحمن	الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان
• أ. عبد السلام عقل	صحافى فى اذاعة القدس + جريدة المجد الاردنية
• أ. عبد العزيز قبانى	محام
• أ. عبد الكريم الديرانى	المقاومة المؤمنة
• أ. عبد الكريم عيتانى	محام - الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان
• أ. عبد الله خليل	محام - المنظمة المصرية لحقوق الانسان
• أ. عبد الله شمس الدين	مندوب تليفزيون المنار - حارة حريك
• أ. عبد الله على الراشد	منظمة حقوق الانسان فى البحرين
• أ. عبد النبى العكرى	لجنة الدفاع عن حقوق الانسان فى البحرين
• أ. عبد الواحد العدنى	
• د. عصام سليمان	
• د. عصام نعمان (النائب)	عضو مجلس النواب اللبنانى
• د. على حسن	طبيب جراح

- أ. عيد الأمين — صحافى فى دار الندوة – الحمراء
- د. فؤاد مكوك — الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان
- أ. فادى حافظ — السفارة الامريكية
- أ. فاروق أبو عيسى — أمين عام اتحاد المحامين العرب
- أ. فاطمة وهبه
- أ. فايزة قانصو — مؤسسات الامام الصدر
- أ. فريد عبد الله العصفور — مجلس الأمة الكويتى
- أ. فضة أحمد الخالد
- أ. قيصر الاشقر الانطونى (الأب) — الرهبانية الانطونية المارونية
- د. كاظم أنور الدين — المركز الاحصائى الاستشارى
- أ. كامل القداح — صحفى
- د. كامل مهنا — رئيس مؤسسة عامل
- أ. كرم كرم
- أ. كريستيان أشقر نقاش — الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان
- أ. كريم جزراوى — مندوب بالأمم المتحدة
- أ. كلمنس سليم شرفان
- أ. كلوديا كرم
- د. لبيب قمحاوى — المنظمة العربية لحقوق الانسان – الاردن
- د. لطيفة الرجيب — اللجنة الوطنية لشئون الاسرى والمفقودين
- أ. ليليان عون
- أ. مارون أبى نادر (الأب) — كاهن فى الرهبانية الأنطونية – بعبدا
- أ. محسن عوض — المنظمة العربية لحقوق الانسان
- أ. محمد احمد برجاوى (النائب) — عضو مجلس النواب اللبنانى
- أ. محمد الديرانى — المقاومة المؤمنة

• د. محمد بيضون (النائب)	عضو بمجلس النواب اللبنانى
• أ. محمد سليمان المرشد (النائب)	عضو مجلس الأمة الكويتى ، رئيس لجنة حقوق الانسان
• أ. محمد صفا	أمين سر لجنة المتابعة لدعم قضية المعتقلين اللبنانيين
• أ. محمد فائق	أمين عام المنظمة العربية لحقوق الانسان
• أ. محمد فاضل زيان	الرابطة الليبية لحقوق الانسان
• أ. محمد قاسم محمد نعمان	المنظمة اليمنية لحقوق الانسان
• أ. محمد كشلى	كاتب سياسى
• أ. محمد ياسين	عضو لجنة المتابعة لدعم قضية المعتقلين
• أ. محمود بيضون	محام – الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان
• أ. محمود محمد أحمد	مركز دراسات الوحدة العربية
• أ. مرسيل كرم	
• أ. معن بشور	
• أ. معن زيادة	رئيس المنظمة الكندية العربية لحقوق الانسان
• أ. منذربوعرم	صحافى فى إذاعة صوت الشعب
• أ. منى حيدر	برنامج الأمم المتحدة الإنمائى
• أ. منيه فؤاد حمزة	طالبة فى الجامعة
• أ. ميشال خطار	نقيب المحاميين فى بيروت
• أ. ميشال نعمة	محام – ممثل الحزب السورى القومى الاجتماعى
• أ. ناجى عون	مندوب من I.C.N الاشرفية
• أ. ناهض قديح	المركز الاستشارى الاحصائى
• أ. نشأت منصور	الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان

• د. نضاء بزي	استاذ فى الجامعة اللبنانية
• أ. نعمة جمعة	الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان
• أ. هاشم قاسم	الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان
• أ. هانى الدحلة	امين عام المنظمة العربية لحقوق الانسان –الاردن
• أ. هشام بزي	الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان
• أ. هلال سلمان	مراسل فى إذاعة النور – حارة حريك
• أ. وحيد جابر	مراسل فى الوكالة الوطنية – الحمراء
• أ. وداد حلوانى	عضو لجنة أهالى المخطوفين المفقودين فى لبنان
• أ. يحيى منصور ابو اصبع	رئيس لجنة الحريات العامة وحقوق الانسان فى مجلس النواب اليمنى
• أ. يوسف شبل	

***

سلسلة ندوات فكرية

صدر من هذه السلسلة :

١ – الاعلان العالمى لحقوق الانسان وأحوال الوطن العربى .

٢ – أحوال حقوق الانسان فى مصر .

٣ – النظام الدولى وحقوق الانسان فى الوطن العربى .

٤ – أفاق الديمقراطية فى الوطن العربى فى ضوء المتغيرات الدولية .

٥ – صناعة القرار فى الوطن العربى فى ضوء الشرعية الديمقراطية .

٦ – النظام الانسانى العالمى وحقوق الانسان فى الوطن العربى .

٧ – الديمقراطية فى الوطن العربى : المفاهيم والضمانات .

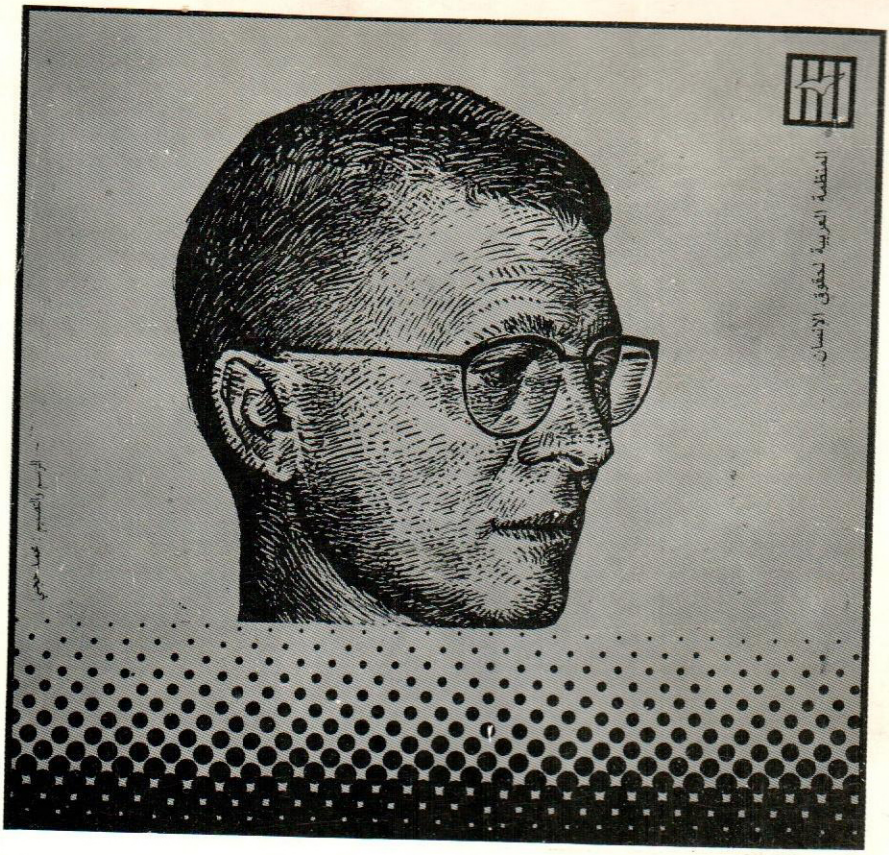

لا أريد لشمس منصور أن تغيب ..
لا أريده ألاّ يعود..
فنحن نحبه.

من شهادة بها العمرى للندوة

دار المستقبل العربي